الموسم الثاني
للانصات المركزي

الاتحاد الوطني الكردستاني: لغتنا هويتنا ويجب حمايتها

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 27
الثلاثاء
2022/02/22
No. : 7625

بوتن يختار المواجهة

دورة ثانية في مسيرة الصدارة

في زمن يطغى عليه تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لم يكن سهلا على الانصات المركزي السير بهدوء في ثنايا ومتاهات الاحداث والوقائع والمعلومات،فرغم اضافة طابع ديجيتالي لطبعتها الالكترونية،وجدنا صعوبة في الوصول الى قرائنا وقررنا قبل عشرين عاما التخلي عن جعل الخبر وايصاله للقراء هدفا بل اختيار التحليل لمايصلهم من الاخبار وقد وفقنا في مسعانا هذا و جعلناها يومية تحليلية اضافة الى صبغتها التوثيقية ولكن يوما بعد يوم تتقدم هذه التكنولوجيا المعلوماتية لتثقل كاهلنا وتدفعنا اما الى الركون او الغوص في غمار هذا التقدم اليومي المستمر .

بعد الدعم والتشجيع الكبيرين من لدن رئاسة الاتحاد الوطني وقيادته حول اهمية استمرار مسيرة الانصات المركزي مع مراعاة تطور مسارات الاعلام الجديد قررنا الانتقال الى موسم جديد من الانصات المركزي انسجاما مع متطلبات المرحلة تقنيا و سياسيا واعلاميا،ففي بدايات اصدارها كانت الانصات المركزي تعتمد على التنصت على المحطات الاذاعية والفضائية ولكن في المرحلة الحالية ترصد الاحداث واتجاهاتها وابرز البحوث والدراسات من خلال شبكات الانترنت لذلك وبعد مشاورات دقيقة مع اكاديميين وخبراء ومن ضمنهم السيد سترات عبدالله مسؤول مكتب الاعلام، قررنا اختيار اسم «المرصد » للدورة الثانية لمسيرة الانصات المركزي الحافلة بالانجازات البحثية والخبرية والتحليلية ،ولم نكتف بذلك بل شددنا العزم على اهداء قرائنا من النخبة السياسية والاعلامية موقعا رصينا لايقل دوره عن المرصد مع تفعيل نشاطات المؤسسة في منصات التواصل الاجتماعي بمايكفل الوصول الى ابعد مساحة داخليا وخارجيا واكبر عدد من القراء .

استجابتنا لمقتضيات المرحلة لاتعني نهاية الانصات المركزي بقدر ماتعني السير قدما في الصدارة كدورة ثانية باسم مختلف و ادوات جديدة ولكن بنفس النهج الذي علمنا الرئيس مام جلال السير عليه خدمة للحقيقة وللكلمة الصادقة الهادفة .

ونحن نضع امامكم العدد التجريبي لـ«المرصد» لازلنا في طور اكتمال الموقع التحليلي والتوثيقي وعازمون على اهداء طبعة ورقية جديدة قريبا لقرائنا من النخبة السياسية والاعلامية وصناع القرار .

تحية واعتزاز لمسيرة الانصات المركزي في دورتها الاولى ولكل من قدم لها يد العون وساهم في اغنائها لتسير الان في ركب «المرصد «بثقة واقتدار.

ومن الله التوفيق

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

في هذا العدد ....

- **العراق واقليم كردستان**

-الاتحاد الوطني الكردستاني: لغتنا هويتنا ويجب حمايتها
-جهود بافل جلال طالباني تثمر عن صرف مخصصات الطلبة
-درباز كوسرت: الاتحاد الوطني يدافع عن استحقاقات شعب كردستان
-القنصل الألماني: دستور لإقليم كردستان مهم للمسائل العالقة بين بغداد وأربيل
-حسم ملف رئاسة الجمهورية ينتظر موقف المحكمة الاتحادية
-تحذيرات من عواقب حكومة أغلبية والإطار يروج لـ"تحالف الثبات الوطني"
-الكاظمي: المخابرات والجيش والبيشمركه أجهضت مخططات داعش
-البنك المركزي يحسم الجدل: سعر صرف الدولار مستقر ولا توجد نوايا لتغييره

- **رأي شخصي و قرار قضائي**

-هوشيار زيباري:حين يكون المواطن مداناً وإن ثبتت براءته
-نص قرار المحكمة الاتحادية حول ترشح هوشيار زيباري

- **رؤى حول العراق**

الباحث: بلال وهاب : تداعيات القرار القضائي..هل هي نهاية الفيدرالية النفطية؟
د. أحمد عدنان الميالي : الدستور والنظام الاتحادي في العراق

- **المـــرصـــــد التركـــي و الملف الكردي**

بولدان: الحلم بسياسة تركية خالية من حزب الشعوب لن يتحقق
ريتش أوتزن، سونر جاغابتاي: العصر الثالث للسياسة الخارجية لأردوغان

- **المـــرصد الايراني**

فاطمة الصمادي: "اتفاق نووي" مع إيران: هل بات قاب قوسين؟
الاتفاق مع إيران يجب أن يتجاوز الملف النووي

- **اوكرانيا ..صراع الاقطاب**

-بوتن يختار المواجهة عبر الاعتراف "الفوري" باستقلال لوغانسك ودونتسك
-الطمع الروسي في "دونيتسك" و"لوهانسك" وتداعيات الاعتراف باستقلالهما
- لغز الدب الروسي.. ماذا يريد بوتين فعليا من التحشيد على الحدود ؟
-: الحروب غير التقليدية..كيف تحقق روسيا أهدافها في أوكرانيا ؟

- **رؤى و قضـــايـــــا عالميـــــــة**

-أندريس فوغ راسموسين : ابنوا تحالفا من الديمقراطيات
-عاطف السعداوي: نحو شرق أوسط جديد.. الاقتصاد أولا
-عزالدين عبد المولى: الحلف الأطلسي: تكيف مع البيئات الاستراتيجية المتغيرة
-د. السيد ولد أباه: العسكر والتحول السياسي في العالم العربي

الاتحاد الوطني الكردستاني: لغتنا هويتنا ويجب حمايتها

وجه بافل جلال طالباني رسالة تهنئة الى شعب كردستان وجميع القوميات والمكونات في اقليم كردستان، بمناسبة اليوم العالمي للغة الام.وفيما يأتي نص التهنئة:

بمناسبة اليوم العالمي للغة الام، أتوجه بأحر التهاني لشعب كردستان العزيز وجميع القوميات والمكونات في اقليم كردستان.

لغتنا هويتنا ويجب حمايتها. اندثار لغتنا يعني اندثار أمتنا، الأمة التي ناضلت على مدى التاريخ وقدمت تضحيات من اجل الحرية والاستقلال.

واجبنا جميعا المحافظة على لغتنا الكردية الزاهية، تطويرها وتوسيع حدود استخدامها. وجودنا كأصحاب هوية وقومية، مرتبط بحماية لغتنا، فبدون حماية لغتنا الام ستذهب جهودنا من أجل نصرة كردستان وقضاياها المشروعة، هباء.

بافل جلال طالباني

٢٠٢٢/٢/٢١

من جهته وجه قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان رسالة في اليوم العالمي للغة الام، مؤكداً ان جميع ثورات شعبنا كانت من اجل وجود مستقل وحر.وقال في رسالته: جميع ثورات شعبنا كانت من اجل ان يكون لنا وجود مستقل وحر، اردنا ان نعرف بخصوصيتنا وهويتنا وليس بخصوصية قومية اخرى.

واضاف: نحن دافعنا عن اللغة الكردية وهي ايضا دافعت عنا، لانه اذا لم تكن هذه اللغة موجودة لم نكن لنتمكن من مواصلة نضالنا القومي، واية جهود تصب في صالح قضيتنا القومية لن تكون لها اية نتيجة دون الاهتمام باللغة الكردية.

واوضح: نحن الكرد كلما كانت لغتنا محمية، نستطيع حماية هويتنا الكردية بشكل افضل ونستطيع ايضا تحقيق مكاسب اكبر.وقال: مهمتنا جميعاً، حكومة وافرادا، التعامل بكل مسؤولية مع اللغة الكردية، وان نعمل معاً على توسيع رقعة استخدامها وتقويتها يوماً بعد يوم.

وختم قوباد طالباني رسالته قائلا: في هذه المناسبة نقول جميعاً بكل فخر وباللغة الكردية العزيزة: انا كردي واللغة الكردية لغتي الأم.

*PUKmedia- المرصد

جهود بافل جلال طالباني تثمر عن صرف المخصصات المالية لطلبة الجامعات والمعاهد

بدأت في مدينة السليمانية عملية توزيع المنح المالية المخصصة لطلبة الجامعات والمعاهد، فيما اكد رئيس جامعة السليمانية الخبر، مشيرا الى ان الجامعة بصدد استلام المنح المالية.

وقال الدكتور رضا حسن رئيس جامعة السليمانية خلال تصريح متلفز: ان عملية توزيع المنح المالية لطلبة الجامعات والمعاهد في مدينة السليمانية بدأت واقسام الحسابات تعمل على توزيع تلك المنح باسرع وقت.

ويأتي هذا بعد التوضيح الذي صدر عن المكتب الاعلامي لبافل جلال طالباني الذي اكد خلاله دعمه الكامل للطلبة.

PUKmedia

درباز كوسرت رسول:

الاتحاد الوطني يدافع عن استحقاقات شعب كردستان

أعلن عضو الهيئة العاملة في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني دربار كوسرت رسول، ان الاتحاد الوطني يدافع عن استحقاقات شعب كردستان وحصته في الحكومة العراقية المقبلة.

جاء ذلك خلال خلال استقبال دربار كوسرت رسول الاثنين ٢٠٢٢/٢/٢١ في مبنى المكتب السياسي بمدينة اربيل، القنصل التركي في اقليم كردستان هاكان كراجي.

وجرى خلال اللقاء بحث الاوضاع في اقليم كردستان وانتخابات برلمان كردستان وخطوات تشكيل الحكومة العراقية الجديدة.

واوضح دربار كوسرت رسول خلال اللقاء، رؤية الاتحاد الوطني حول المسائل في العراق واقليم كردستان، مؤكدا ان الاتحاد الوطني هدفه ان يتم توجيه كافة الحوارات نحو ضمان الحقوق الدستورية لشعب كردستان، وان الاتحاد الوطني يدافع عن استحقاقات شعب كردستان وحصة الشعب الكردي في الحكومة العراقية المقبلة.

PUKmedia

القنصل الألماني:

دستور لإقليم كردستان مهم للمسائل العالقة بين بغداد وأربيل

روداو

قال القنصل الألماني في أربيل، كليمنتس سيمتنر، ان كتابة دستور خاص بإقليم كردستان سيؤدي الى توحيد الشعب الكردي والى إزالة الإبهام والغموض عن بعض المسائل التي مازالت عالقة بين بغداد واربيل.

جاء ذلك خلال مشاركة القنصل الألماني، السبت (١٩ شباط ٢٠٢٢)، بجلسة حوارية نظمها مركز روداو للدراسات حول «دور الأمم المتحدة في العملية الدستورية في سوريا والفدرالية كحلّ لإنهاء الأزمة السورية».

وعقدت الجلسة بحضور عدد من المسؤولين الحكوميين والحزبيين في إقليم كردستان والعراق، وقناصل بعض الدول في إقليم كردستان، الى جانب عدد من السياسيين والباحثين من غرب كردستان (شمال شرق سوريا).

وفيما يأتي نص كلمة القنصل الألماني في الجلسة الحوارية المنظمة من قبل مركز روداو للدراسات:

انه من دواعي سروري ان أكون اليوم هنا معكم، شكراً جزيلاً للترحيب. عنوان هذا المؤتمر يحيلنا بطبيعة الحال الى الأزمة في سوريا المجاورة، وهناك العديد من الاصدقاء والصديقات السوريين فيما بين الحضور، انا أرحب بكم جميعاً بكل الإعجاب، لكن إذا أردنا أن نعرف لماذا هذا الموضوع اليوم له صلة وثيقة بالعراق وخصوصاً بإقليم كردستان العراق، علينا أن ننظر فقط الى آخر قرارات المحكمة الاتحادية العليا ببغداد فيما يتعلق بقانون النفط

الكردي.

كدبلوماسي لا أستطيع ان أتحدّث عن الحكمة خلف هذا القرار او حتى توقيت هذا القرار، انا أريد فقط من موقعي هذا أن اقول أن هذا القرار يدفعنا الى التفكير في المسائل المفتوحة بالعراق، بكافة الأسئلة التي ينبغي معالجتها فيما يتعلق بالعلاقة فيما بين الحكومة المركزية وبين المناطق، الشعب العراقي والشعب الكردي يحتاجون الى ضمانات فيما يتعلق بهذ المسائل من اجل مستقبل مستقر ومزدهر.

أنا استطيع فقط أن اتمنى ان تجعل الحكومة المركزية في بغداد على قائمة الأولويات أن يكون هناك حلولاً توافقية. في هذا السياق، وبالنسبة لموضوع كتابة دستور لإقليم كردستان، اعتقد ان المسالة أصبحت ذات أهمية كبرى، الدستور العراقي يسمح للمناطق بكتابة دساتير خاصة بها، هذا لم يتم بعد ان يكون هناك دستوراً مناطقياً سيؤدي ذلك الى توحيد الشعب الكردي والى إزالة الإبهام والغموض عن بعض المسائل التي مازالت عالقة بين بغداد واربيل.

سيداتي وسادتي

يسعدني جداً أن أكون جزءاً من هذا الحدث اليوم لأنني كنت أتابع الأزمة السورية منذ سنوات ولحد الآن، وأيضاً كنت اتابع العمل الذي يقوم به المركز الاوروبي للدراسات الكردية مع الخبيرات والخبراء، ووزارتي الوزارة الاتحادية الألمانية للشؤون الخارجية تدعم هذا العمل وهذه المساعي، لأننا نؤمن بأنها تستطيع ان تساهم بطريقة بناءة في النقاش بالنسبة لدسيتور سوريا المقبل.

من واقع خبرتي أنا لم أعرف عن اي مشروع متقدم كهذا المشروع الذي وضع نسخة من رؤية مستقبلية للدستور السوري، نحن لا نعرف ماهي مخرجات عملية جنيف، أو فيما إذا ستكون هناك أساساً مخرجات للعملية، لكن واقع ان هناك سياسيين وسياسيات يطمحون الى الديمقراطية، والذين يشاركون في فعاليات المركز الاوروبي للدراسات الكردية يعلمون الكثير عن بناء الدساتير وكيفية عملها، هذا بحد ذاته نجاح كبير.

الشعب السوري يعرف الآن الحقوق التي يحرم منها، الشعب السوري يعرف الآن ماهي المطالب التي يستطيع ان يتقدم بها الى المؤسسات الديمقراطية، وهم يعرفون كذلك ما هي الاسئلة التي يجب طرحها لضمان حقوق الأفراد والأقليات والمناطق.

سيداتي وسادتي،

الآراء التي ستستمعون إليها من الخبيرات والخبراء فيما يلي تمثل آراء شخصية وهي ليست آراء الحكومة الاتحادية الألمانية، الحكومة الاتحادية هي فقط ترغب في تيسير عملية التبادل هذه وتوفير الآليات والسبل، إنما الحل يجب أن يكون في أيدي سورية.

انا أتمنى لكم جميعاً جلسة مثمرة وشكراً جزيلاً لحسن الانتباه».

حسم ملف رئاسة الجمهورية ينتظر موقف المحكمة الاتحادية

تقرير: فريق الرصد والمتابعة

تتجه الأنظار إلى موقف المحكمة الاتحادية إزاء شرعية إعادة فتح باب الترشح من قبل رئاسة البرلمان التي أحدثت انقساماً حاداً في الآراء بين من اعتبرها خطوة دستورية «لعدم انعقاد جلسة التصويت الخاصة بانتخاب الرئيس عقب إبعاد زيباري»، وآخر رأى أنها «مخالفة للدستور»، إثر تجاوز مهلة الثلاثة أيام المحددة للترشح، ومهلة الـ٣٠ يوماً المحددة لانتخاب الرئيس كحد أقصى من تاريخ انعقاد أول جلسة للبرلمان.

وعلى خلفية هذا السباق، سارع زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني إلى إجراء مباحثات مباشرة في بغداد مع زعماء قوى «الإطار التنسيقي» الذي يضم معظم القوى الشيعية ، للاتفاق على تفاهمات تفضي إلى استقطاب الأصوات لصالح مرشح الحزب للرئاسة ومنصب محافظ كركوك، وبعد ذلك الاستحقاق المتعلق بانتخاب رئيس الحكومة.

فتح باب الترشيح يخالف المادة ٧٢ من الدستور

من جانبه، يبين الخبير القانوني علي التميمي خلال حديث لـ«العالم الجديد»، أن «فتح باب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية من جديد يخالف المادة ٧٢ من الدستور، ويخالف أيضا قانون الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية بالمواد ١و٢و٣و٤، إذ لم يرد نص يجيز فتح باب الترشيح مرة أخرى، بل إن هذه النصوص أوجبت حسم المنصب خلال ٣٠ يوما من انتخاب رئاسة البرلمان».

ويؤكد التميمي، أن «ما حصل هو اجتهاد من البرلمان ولا سند قانوني له، وبالنسبة للمحكمة الاتحادية لا يمكن التكهن بقراراتها فلها رأيها الخاص».

وبشأن آلية تحديد المدة الجديدة لعقد جلسة الانتخاب عقب إصدار المحكمة الاتحادية لقرارها بشأن الطعن المقدم

أمامها، يبين التميمي «لا يمكن تحديد أي مدة في الوقت الراهن إلا بعد صدور قرار المحكمة الاتحادية، فعند صدوره تبنى عليه الاحتمالات، وفي الوقت الحالي تبقى الأمور على ما هي عليه دون حسم».

مرشح الديمقراطي يواجه دعوى قضائية

النائب عن الاتحاد الوطني في برلمان كردستان هاوري ملا ستار، كشف من جهته عن أن مرشح الديمقراطي ريبر أحمد خالد «يواجه دعوى قضائية، بالتالي سيكون مصيره كأسماء المرشحين السابقين الذين طرحهم الديمقراطي»، في وقت أعلن النائب عن «الاتحاد» كاروان كزنيي أن ريبر أحمد خالد «متهم باستغلال منصبه كوزير للداخلية في الإقليم من أجل مصالح شخصية، وأن الدعوى التي رفعتُها ضده لدى المدعي العام في الإقليم لم تُبتّ الآن نتيجة ضغوط سياسية، وفي حال تنصل الادعاء العام، فإنني سأقاضيه لدى المحكمة الاتحادية».

وشدد كزنيي على أن «الدعوى المرفوعة ضد مرشح الديمقراطي تتعلق بتهمة فساد، عندما استولى على منحة مالية من الأمم المتحدة كانت مخصصة لتأسيس منظمة إنسانية وطنية باسم الهلال الأحمر، وحوّل الأموال إلى منظمة بارزاني الخيرية التي هي في مضمونها مؤسسة حزبية».

عقبات قانونية

ويذهب قسم من المراقبين والقانونيين إلى القول إن خطوات ترشيح ريبرأحمد خالد ستعترضها عقبات قانونية مع احتمال إقرار المحكمة بالطعون المقدمة حول إعادة فتح باب الترشيح من قبل هيئة رئاسة البرلمان بسبب تجاوز المدة القانونية للترشيح، في حين يرى آخرون أن المادة الدستورية المتعلقة بانتخاب الرئيس «تخلو من أي إشارة إلى الإجراءات البديلة في حال فشل انتخابه خلال المهلة المحددة»، ما أثار تساؤلات وسجالات حول «الثغرات والإشكالات» التي تعتري الدستور العراقي.

الاتحاد الوطني مصر على مرشحه

الى ذلك، تشير عضو الاتحاد الوطني الكردستاني ريزان شيخ دلير خلال حديث لـ»العالم الجديد»، الى أن «المفاوضات مع الحزب الديمقراطي الكردستاني بدأت منذ الأسبوع الماضي، ولكنها لم تحرز أي تقدم جديد، ونحن في الاتحاد الوطني ما نزال مصرين على مرشحنا وهو برهم صالح».

وتشير شيخ دلير، إلى أن «أغلب الكتل السياسية خاصة التحالف الثلاثي (الكتلة الصدرية والحزب الديمقراطي الكردستاني وتحالف السيادة) ينتظرون الأربعاء المقبل قرار المحكمة الاتحادية بخصوص فتح باب الترشيح من جديد لرئاسة الجمهورية، لمعرفة مصير ترشيح ممثل الديمقراطي الكردستاني»، مؤكدة أن «أغلب القانونيين يرونه مخالفا للدستور».

وبشأن تقديم الاتحاد الوطني أكثر من مرشح لرئاسة الجمهورية، تنفي «وجود مرشح آخر غير برهم صالح، أما عبدالطيف رشيد (عضو الاتحاد الوطني ووزير الموارد المائية الأسبق)، فلم يرشح من قبل الاتحاد الوطني الذي يملك الشجاعة الكاملة للإعلان عن الأمر بصراحة لو كان حقيقيا»، معربة عن استغرابها من «الحديث بهذا الشأن، إذ لا موجب لترشيح أكثر من شخصية للمنصب».

تحذيرات من عواقب حكومة أغلبية والإطار التنسيقي يروج لـ«تحالف الثبات الوطني»

تقرير: فريق الرصد والمتابعة

يسعى الإطار التنسيقي في العراق إلى تصعيد ضغوطه على زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر للقبول بمشاركة رئيس ائتلاف القانون نوري المالكي في الحكومة العراقية المقبلة، من خلال الترويج لتحالف سياسي جديد لتشكيل الكتلة الأكبر في البرلمان.

وكشف تحالف الفتح بزعامة هادي العامري الأحد، عن قرب إعلان تشكيل سياسي جديد باسم «تحالف الثبات الوطني» بزعامة المالكي، يضم ١٣٣ نائبا لتشكيل الكتلة الأكبر في البرلمان.

ونقلت وكالة شفق نيوز العراقية عن عائد الهلالي، عضو الإطار التنسيقي والقيادي في تحالف الفتح، قوله إنه «في حال فشلت جميع الوساطات والمحاولات في إعادة ترتيب البيت الشيعي الموحد، ووصلت الأمور إلى الانسداد السياسي المطلق، فإنه سيصار إلى إعلان عن تحالف جديد يضم ١٣٣ نائبا قد يشكلون الكتلة الأكبر».

وأضاف الهلالي «جرت تفاهمات بين الإطار وقوى أخرى من خارج الإطار (سنة وكرد ومستقلين) للدخول في تحالف ستراتيجي كبير تحت مسمى ‹تحالف الثبات الوطني› بزعامة نوري المالكي في شكل أولي»، مشيرا إلى أن الإعلان عن ذلك سيكون في مؤتمر خاص.

وأوضح القيادي في ائتلاف العامري أن الإعلان عن التحالف الجديد مرهون بمستجدات وتطورات العلاقة بين الإطار التنسيقي والتيار الصدري، ونتائج الطعن المقدم في المحكمة الاتحادية إزاء الدعوى الخاصة بقرار رئيس البرلمان محمد الحلبوسي إعادة فتح باب الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، رغم انتهاء المدة الدستورية وإغلاق باب الترشح.

ويرى مراقبون أن ما أُعلن عن التحالف الجديد الذي يحاول الإطار التنسيقي الترويج له، يندرج في إطار الضغط السياسي على التيار الصدري وحلفائه، للقبول بتشكيل حكومة تسوية، يكون المالكي من ضمنها.

الحكيم يُحذّر: حكومة الاغلبية تعني تهميش المكون الشيعي

هذا وحذر رئيس تحالف قوى الدولة الوطنية العراقي عمار الحكيم من تشكيل أغلبية في بلاده معتبرا انها ستعني تهميش المكون الشيعي الاكبر في البلاد وبما يقود الى عدم الاستقرار.

وأعتبر رئيس تحالف قوى الدولة عمار الحكيم في كلمة خلال اجتماعه بعدد من النخب السياسية والإجتماعية والنقابية في بغداد مساء السبت، لمناقشة تطورات المشهد السياسي والإجتماعي والخدمي ان الاختلاف طبيعي تبعا للإختلافات السياسية والدينية والمذهبية والقومية والمناطقية والعشائرية في العراق مؤكدا الحاجة الى ادارة الإختلاف وتحويله إلى مصدر إثراء.

نتائج الانتخابات أفرزت انعداما للتوازن

وقال أن «ما نحتاجه هو إحترام الخصوصيات في إطار الوطن الجامع والسماح للجميع بالتعبير عن هوياتهم وإنتماءاتهم» وشدد على ضرورة « تنظيم العلاقة داخل المكونات وفيما بينها كمدخل أساسي لتنظيم البيت العراقي».

وأشار الحكيم في كلمته التي وزعها مكتبه، الى ان «الإنتخابات الأخيرة أفرزت إنعداما للتوازن ترجمه حجم المشاركة بالمقارنة مع المقاطعين».. مؤكداً على «ضرورة البحث عن أسباب المقاطعة وإيجاد المعالجات اللازمة لهذه الظاهرة كأولوية قصوى».. مستدركاً بالقول أن «الصراع اليوم ليس صراعا بين نظرية حكومة الأغلبية والتوافقية إنما هو صراع في حسم الصورة السياسية الحالية ان كانت أغلبية ضيقة أو واسعة».

الحكيم متحدثا الى مجموعة من النخب السياسية والاجتماعية والنقابية العراقية مساء السبت ١٩ شباط فبراير ٢٠٢٢ (مكتبه)

انعدام التوازن المجتمعي

وأضاف إن « وجود اطراف في مجلس النواب من جميع المكونات تعلن عن عدم مشاركتها في الحكومة سيجعل الوصف الأوضح للأغلبية بأنها أغلبية واسعة».. موضحا أن «دعوة الأغلبية لم تكن وليدة اليوم إنما كان شعارا وبرنامجا لأغلب القوى السياسية في الإطار التنسيقي (الشيعي) أيضا وكنا ممن طرح الأغلبية الوطنية في ظل وجود توازن في الأغلبية والمعارضة».

وشدد على الحاجة الى مراعاة التوازن المجتمعي في كل الخطوات.. محذرا من ان إنعدامه يؤدي إلى إنعدام الإستقرار فالعلاقة تلازمية بين التوازن و الإستقرار. وقال أن «الحل للأزمة السياسية الحالية يحتاج إلى مبادرة وإرادة سياسية والأولى متحققة والثانية تقترب في ظل قناعة الجميع بإنعدام الحلول دون تفاهم وحوار».

التحالف الثلاثي يقود لمرحلة إقصاء

وتابع الحكيم قائلا أن «بعض المواقف الصادرة من التحالف الثلاثي أعطت إنطباعا للآخرين بأن المرحلة القادمة مرحلة كسر وإقصاء».. داعيا التحالف الثلاثي إلى «إطلاق رسائل التطمين، وأهمية تقديم الضمانات للمعارضة في حق الحصول على المعلومة وفتح الملفات بعيدا عن اتهامها بالشخصنة فالمعارضة تحتاج إلى حماية كما تحتاجها الموالاة».

وبين الحكيم أن «تمثيل المكون الإجتماعي الأكبر (الشيعي) حقيقة واقعية ولا تعني حديثا طائفيا أو تنافسا مذهبيا، وأن كل الصراعات الداخلية والخارجية إنما هي نتجية انعدام التوازن».

أقلية في حكومة الاغلبية

وحذر الحكيم قائلا «ان تشكيل التحالف الثلاثي بصورته المطروحة اليوم يشير إلى تحول المكون الأكبر (الشيعي) كأقلية في حكومة الأغلبية».. مشددا على «أهمية قبول قرارات المحكمة الإتحادية إن كانت لنا أم علينا وإستشهدنا

بموقف الإطار التنسيقي الذي هنأ الفائزين بعدما ردت المحكمة الطعن بالإنتخابات مع وجود أدلة واضحة بالتزوير والتلاعب».

وحذر من «إعتماد لغة الأغلبية في صياغة العقد الإجتماعي و السياسي وتعديل الدستور».. موضحاً أن «هذه القضايا المصيرية تتطلب مشاركة الجميع وعدم حسمها بلغة الأغلبية لأننا عند ذلك سنكون أمام سنة سيئة تتلاعب بالقضايا المصيرية في كل دورة إنتخابية».

يشار الى ان التحالف الثلاثي يشكل لحد الان حوالي ثلثي عدد أعضاء البرلمان البالغ ٣٢٩ نائبا حيث يملك التيار الصدري ٧٣ نائبا وتحالف السيادة ٦٧ نائبا فيما للحزب الديمقراطي الكردستاني ٣١ نائبا بمجموع ١٧١ نائبا وفي حال انضمام نواب مستقلين وقوى اصغر كما هو متوقع فأن هذا التحالف سيتشكل بأكثر من ٢٠٠ نائب.

المكون الشيعي وحقوق البقية

واكد الحكيم خطورة «كسر الفلسفة التي إبتني عليها النظام السياسي في العراق على أساس الشراكة والتوازن».. مضيفا أن «إعتماد لغة أرقام المقاعد كحقيقة إنتخابية مطلقة في تحديد الأغلبية الوطنية سيعود بالضرر على باقي المكونات، في حين أن المكون الأكبر إمتلك الأغلبية المريحة طوال ١٨ عاما لكنه لم يتعامل بلغة الأرقام إنما حفظ للمكونات حقوقها وتمثيلها.

واعتبر الحكيم أن الإخلال بالعرف السياسي سيفتح الباب لمعادلات جديدة سيتضرر منها باقي المكونات التي إعتمدت لغة الأرقام والأغلبية العددية الصرفة».. داعيا إلى «الإتفاق على ملامح ومواصفات شخص رئيس الوزراء، و إعتماد معايير واضحة كي نتخلص من شخصنة المواقف، وضرورة التعامل مع الشعب العراقي كأمة عراقية جامعة لكل التنوع التي يحتويه العراق».

يشار الى ان التحالف الثلاثي الذي يضم التيار الصدري الفائز في الانتخابات المبكرة الاخيرة التي جرت في العاشر من تشرين الاول اكتوبر الماضي وقوى سنية وكردية أخرى يصر على تشكيل حكومة اغلبية على اساس نتائج الانتخابات فيما يرفض الاطار التنسيقي للقوى الشيعية ومعه بعض القوى الكردية الصغيرة ومستقلين يرفض ذلك ويدعو الى حكومة توافقية استمنرارا للنهج السياسي الذي سارت عليه البلاد منذ سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ بالرغم من رفض العراقيين لذلك ومعارضتهم للمحاصصة الطائفية والعرقية في ادارة شؤون العراق.

دولة القانون: حل الانسداد السياسي يبدأ بالتوافقات وليس فرض الارادات

الى ذلك اعتبر ائتلاف دولة القانون، أن العملية السياسية لا تتحمل فرض الأرادات بل تحتاج إلى توافقات سياسية بين الكتل.

وأفادت وكالة مهر للأنباء، انه قال عضو الائتلاف وائل الركابي في تصريح، أن هذه المرحلة من العملية السياسية لا تحتاج إلى فرض ارادات وانما تحتاج إلى توافقات سياسية بين الكتل حتى نتخلص من الانسداد الحاصل في اروقة العملية السياسية.

وأضاف أن مبدأ التوافق بين الكتل السياسية سيضمن عمل الحكومة القادمة ويحدد مساراتها التي ابتعدت عنها الحكومة الحالية، مبيناً أن حل الانسداد السياسي يبدأ بالتوافقات وليس فرض الارادات.

وأشار إلى أن الحكومة القوية تعطى صلاحيات لاختيار كابينتها الوزارية لكن وفق الاستحقاقات الانتخابية التي تراعي استحقاقات الكتل السياسية.

وكان النائب عن ائتلاف دولة القانون محمد الشمري قد أكد، في وقت سابق، أن عدم رد الكتلة الصدرية على مبادرة الإطار التنسيقي لإنهاء أزمة الانسداد السياسي سيزيد من عرقلة العملية السياسية.

الإطار التنسيقي يصدر بيانا بشأن «تهديدات» طالت بعض الجهات السياسية

وأصدر الإطار التنسيقي بيانا حول تهديدات طالت بعض الجهات السياسية في العراق.

وجاء في بيان صادر عن الإطار السبت، ١٩ شباط، ٢٠٢٢:

«الى الاخوة شركاء الوطن تابعنا وابناء شعبنا تغريدات وتصريحات لبعض المسؤلين تشير الى توجيه تهديدات ضد بعض الاطراف».

وأضاف البيان: «اننا في الوقت الذي ندعو فيه الى التحقق من صحة ماورد، فاننا ومن باب المسؤولية الوطنية والشرعية والاخلاقية نعلن وقوفنا معكم ورفضنا لاي تهديد يصدر ضد اي مواطن ومن اي جهة كانت».

ويرى الاطار في بيانه أنه «من الضروري بل من الواجب ان يتم التعاون مع القضاء والاجهزة الامنية من اجل التصدي لهذه الافعال الاجرامية بالطرق القانونية ومعاقبة فاعليها (ان صحت) وان لا يقتصر طرح الموضوع بالاعلام».

وسيتابع الاطار التنسيقي «بجد مع الجهاز القضائي التدقيق في الادلة -اذا كانت متوفرة- وتدقيقها قضائيا حذرا من استغلالها من اطراف معينة تريد ارباك الوضع وزيادة التعقيد وجر البلد الى الفتنة الداخلية».

الانسداد يهدد العملية السياسية

وفي هذا السياق يقول الباحث والمختص في الشأن العراقي كتاب الميزان لـ(المسرى)، إن " انسحاب الإتحاد الوطني من الجلسة الأولى للبرلمان والتي كانت مخصصة لاختيار هيئة الرئاسة وبقاء الحزب الديمقراطي وحده داخل الجلسة، خلق نوعاً من الخلافات داخل البيت الكردي، ما حدا بالديمقراطي الكردستاني أن يقدم شخصية أخرى كمرشح للمنصب، فإذا اتفق الحزبان على مرشح واحد فبالتأكيد سيمضيان سوية" مبيناً أنه " في المقابل الخلاف داخل البيت الشيعي كان محاولة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر بإقصاء منافسيه تحت مسمى تشكيل حكومة الأغلبية، بعيداً عن الإطار التنسيقي، وحتى لو أجاز للإطار المشاركة في الحكومة القادمة، اشترط عليهم ابعاد نوري المالكي من المعادلة، وهو ما رفضه قادة الإطار بدورهم".

وأشار الميزان إلى أن " إصرار التحالف الثلاثي بمشروع تشكيل حكومة الأغلبية الوطنية، سبب إرباكاً للإطار التنسيقي، لأنهم يرون حكومة الاغلبية تقويضاً لنفوذهم مستقبلاً، كون أحد البرامج التي يتبناها التحالف الثلاثي، هو حصر السلاح بيد الدولة وحل الفصائل، وكذلك تخوفهم من فقدان امتيازاتهم وسلطتهم اذا تشكلت حكومة الأغلبية"، مؤكداً أن " مقتدى الصدر لديه إشكالية حول الفصائل والعناصر المسلحة، وخاصة الكتل التي تمتلك فصائل مسلحة، ويعمل على تقويض نفوذها أو ينهيها بالكامل بالاتفاق مع تحالف السيادة والديمقراطي الكردستاني".

رائد فهمي: الصدر ملتزم بكلمته ولم يتراجع عنها

من جهته رأى سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي رائد فهمي، أن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر ملتزم بكلمته ولن يتراجع عنها، داعياً الاطراف الكردية الى محاولة ايجاد ارضية مشتركة، «لأن مكاسب كردستان أصبحت تتعرض كلها للمخاطر والتهديد».وقال فهمي لرووا بشأن اللقاء مع مسعود بارزاني: «لدينا علاقات تاريخية مع الحزب الديمقراطي الكردستاني كحزب للتشاور والتباحث في اوضاع البلد».

واضاف انه «باعتبار أن البلد يواجه مستجدات كبيرة جداً، وهذا كان محورا أساسيا في حديثنا عن الازمات والبلد، سواء على صعيد العراق ككل او على صعيد اقليم كردستان، والعلاقة بين اقليم كردستان والحكومة الاتحادية».فهمي، اشار الى انه «جرى الوقوف على طبيعة هذه المشاكل والصعوبات والتطورات الأخيرة التي تبدو الان قد خلقت تداعيات سياسية زادت من الوضع تعقيداً، وأثارت جملة من الاشكاليات والقلق على الصعيد الكردستاني وعلى الصعيد العراقي، فيما يتعلق بالعلاقة بين اقليم كردستان والحكومة الاتحادية، وما هي المخارج المحتملة بأي اتجاه ينبغي ان تبذل الجهود، وماذا يمكن ان تفعل القوى المختلفة من اجل ان تقديم الحلول لمصلحة العراق وأبناء الشعب».

الكاظمي: المخابرات والجيش والبيشمركه أجهضت مخططات داعش

المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء

أكد رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي خلال حفل اقيم لوضع الحجر الاساس للبناية الإدارية الجديدة في مقر جهاز المخابرات الوطني، ان لجهاز المخابرات دور كبير في إبعاد العراق عن الصراعات الدولية.

وقال الكاظمي في كلمة له خلال حفل وضع الحجر الأساس، الإثنين، إن «جهاز المخابرات الوطني مؤسسة وطنية مهنية ومحترفة، قامت بدور كبير في تأمين الأمن القومي العراقي، وأمن المنطقة بشكل عام». وأضاف: «عملنا منذ عام ٢٠١٦ على بناء قدرات بشرية كبيرة، ساهمت في تأمين الأمن الوطني ومواجهة تحديات كبرى بنجاح بارز، وبسعي أبطال الجهاز نجحنا نجاحاً كبيراً في تحقيق الكثير من الأهداف التي رسمت لاستهداف منابع ورؤوس كبيرة للجماعات الإرهابية».

وحسب الكاظمي أن جهاز المخابرات الوطني «نجح في تأسيس علاقات دولية واسعة ومتنوّعة لصالح العراق، والاستفادة من الخبرات الدولية في تأمين الأمن الوطني العراقي، وقد أعطى ذلك للعراق زمام القيام بمبادرات إقليمية، وقد كان لجهاز المخابرات دور كبير في تخفيض حدّة الصراع وإبعاد العراق عن الصراعات الدولية».

ولفت رئيس الوزراء الى أن منتسبي الجهاز عملوا خلال الحكومات السابقة والحالية على «تقريب وجهات نظر المتخاصمين، وإبعاد شبح الحروب في المنطقة، والحمد لله نجحنا في أكثر من وساطة، وتأمين ظروف نجاحها على أرض بغداد السلام، وبعضها حصلت في داخل هذه المؤسسة».

ونوه رئيس مجلس الوزراء، إلى أن «جهاز المخابرات الوطني كان له دورا جبارا في تفكيك المنظمات الإرهابية، خصوصاً داعش، وقتل واعتقال العشرات من قياداتها الرئيسية، مما أجهض كل محاولات استعادة التنظيم قوته المهزومة بسواعد قواتنا الأمنية من الجيش العراقي البطل وجهاز مكافحة الإرهاب وقيادة العمليات والحشد الشعبي والبيشمركة، وكذلك جهاز الأمن الوطني واستخبارات وزارة الداخلية والصنوف البطلة الأخرى. كما أنه عمل بفاعلية كبيرة في مواجهة الجريمة المنظّمة بكل أشكالها، وفي تفكيك شبكات كبرى خارج العراق».

وساهمت مبادرات جهاز المخابرات في «تحقيق تقارب بين دول متصارعة، وخلق تكامل إقليمي في مختلف الساحات الأمنية والسياسية والاقتصادية»، حسب الكاظمي الذي اوضح ان جهاز المخابرات «يؤمن بالتعاون والشراكة مع مختلف الأجهزة، فإرساء الأمن محلياً وإقليمياً ودولياً هو أمرٌ تكاملي بين المعنيين، في صناعة القرار الستراتيجي».

البنك المركزي يحسم الجدل: سعر صرف الدولار مستقر ولا توجد نوايا لتغييره

صرّح مصدر مخوّل في البنك المركزي العراقي اليوم الأحد ٢٠/٢/٢٠٢٢ عدم وجود أية نوايا لتغيير سعر الصرف الحالي، لاسيما بعد النتائج الإيجابية التي حققها خلال المدة الماضية. وأن النقاشات التي دارت أثناء استضافة محافظ البنك المركزي العراقي في مجلس النواب يوم السبت الموافق ١٩/٢/٢٠٢٢ أكدت على ضرورة تضافر جهود مؤسسات الحكومة كافة لتحسين المستويات الاقتصادية والمعيشية للطبقات الفقيرة التي تأثرت بارتفاع معدل التضخم.. وأهاب المصدر بالجمهور الكريم عدم التعاطي مع الأخبار التي تشير إلى احتمالات تغيير السعر. وأكد أن البنك المركزي يمتلك احتياطيات أجنبية كافية لاستقرار سعر الصرف الحالي.

البنك المركزي العراقي
المكتب الإعلامي

رأي شخصي و قرار قضائي

هوشيار زيباري:

حين يكون المواطن مداناً وإن ثبتت براءته

*صحيفة «الزمان» العراقية

وجد القضاء منذ سالف العصر ليكون ملاذ الافراد وموئلهم، اليه يركن المظلومون وفي ظلاله يحتمي المغبونون حين تسلب حقوقهم ويُفترى عليهم، ولقد أوكلت مختلف نظم الحكم على اختلاف انواعها الى مؤسسة القضاء مهمة الفصل في النزاعات والبت فيها واسندت اليها واجب انصاف المواطنين ورد المظالم اليهم وجعلت للقضاء الكلمة العليا والقول الفصل، فلا رادّ لحكمه ولا معقّب على قراراته، ولم يكن العراق استثناء، فلقد جعل دستور ٢٠٠٥ للسلطة القضائية ما ليس لسواها من السلطات، وضمن الدستور لهذه المؤسسة من الضمانات ما تنأى به عن معترك السياسة وضغط الساسة

> مجلس النواب سحب الثقة عنا يوما، وهو قرار سياسي بلا ريب

وجعل لقرارات القضاء البات عموما وقرارات المحكمة الاتحادية العليا خصوصا قوة تسمو بها على ما عداها من مؤسسات الدولة، بل الزم كافة السلطات في الدولة باحكام هذه المحكمة المؤتمنة على حقوق وحريات الافراد وما ترك من سبيل لنقض قراراتها او الطعن بها حيث انها باتة ملزنة للكافة.

ولعل مردّ ذلك ما افترضه الدستور فيها من حياد مطلق عن توجهات الخصوم ونأي تام بالنفس عن اي مقصد عدا انفاذ حكم الدستور وارساء اسسه في زمن اراد له واضعو الدستور ان يكون زمن الحقوق والحريات وفيه تسمو مبادىء الديمقراطية والعدالة والانصاف بعد عقود طويلة من الظلم والقهر.

لكن لم يطل العهد بالعراق الجديد حتى قيل الكثير عن مزاجية تنتاب القضاء الاتحادي وميل نحو هذا الطرف او ذاك لا سيما الطرف المتغلب في العديد من القرارات التي اصدرها، ولا يطول الوقت بالباحث المنصف حتى يقرّ ان العديد من القرارات وضعت كما يشتهي الكبار وكما يريد المؤثرون الفاعلون، لكنه تحليل على استحياء وتقويم حذر على اساس ان من يعلو صوته بالتشكي مما في بعض القرارات من ظلم بين سرعان ما يلاحق بتهمة ازدراء القضاء والنيل من سمعته، فما على المظلوم والحالة هذه الا ان يكظم غيظه ويصبر ويحتسب حتى وان كان يشغل ارفع منصب تنفيذي في الدولة، ولعل تغريدة السيد (حيدر العبادي) الشهيرة يوما حين كتب: اين تشتكي حبة القمح اذا كان القاضي دجاجة مما يغنينا عن مزيد من التفصيل.

ولا يخفى ان مجلس النواب قد سحب الثقة عنا يوما، وهو قرار سياسي بلا ريب، ودليل كونه سياسيا ان الجهة التي اصدرته سياسية بامتياز ولا يكون لما تصدره من قرارات اي حصانة، كما ان دليل كونه سياسيا ان قضاء النزاهة قد برأ ساحتنا من جميع ما اتهمنا به مجلس النواب من تهم، كما قررت وزارة الخارجية ووزارة المالية اللتان تم استيزارنا فيهما ووزارة العدل كجهة مستقلة محايدة انها لا تطلب بحقنا اي شكوى لعدم ثبوت تقصيرنا في القيام باي واجب من واجباتنا، ولولا ان يطول المقام بالقارئ لكنا قد اوردنا تلك القرارات التي برأت ساحتنا بما تحمله من ارقام وتواريخ، لكنها جميعا معروفة لتلك الجهات ومعروفة كذلك للمحكمة الاتحادية العليا التي توسمنا فيها ان تكون جهة منصفة ستركن الى ما استقر عليه قضاء النزاهة من حكم وعلى عدم طلب الشكوى بحقنا من أي وزارة تم اســـــتيزارنا فيها او حتى من الجهات الأخرى المحايدة التي دخلت على خط التحقيق المستقل .

لكن اليوم العبوس الذي اصدرت فيه المحكمة قرارها العجيب لتحكم بعدم دستورية ترشيحنا لتولي منصب رئيس جمهورية العراق قد شهد اغرب استناد واعجب استدلال ، فلقد تعكزت المحكمة الاتحادية العليا على قرار مجلس النواب بسحب الثقة عنا كسبب لحرماننا من

> انه زمن انحشار القضاء في بوتقة السياسة وتوجيهها حيث يريد الكبار

المشاركة في سباق الترشح لمنصب رئيس الجمهورية ، وثـارت حين ذلك أمامنا عشرات الأسئلة التي لا يعلم تأويلها الا الراسخون في الخفايا والرابضون خلف الكواليس ، أليس القضاء الاتحادي عالماً ان قرار سحب الثقة على فرض صوبه لا يرتب اثراً وفقاً للدستور غير اعتبار الوزير مستقيلاً؟

اليس القضاء الاتحادي ملزماً بان يصدر احكامه وفقاً لنصوص الدستور لا وفقاً لقرارات سلطة اخرى لا تتصف قراراتها بالبتات ولا تمثل باي حال من الاحوال قرارات نهائية؟

الا تعرف المحكمة حقاً ان كل القضايا التي اتهمنا بها بعض المسيسيين في مجلس قد اثبت القضاء واثبتت التحقيقات اننا بريئون منها كبراءة بعض القضاة من الانصاف والحياد؟

وهل يصلح ان يكون قرار البرلمان الذي اثبت القضاء واثبتت التحقيقات عدم صوابه فيما استند اليه سنداً للحرمان من حقوق المواطنين وحرياتهم في المشاركة العادلة في شؤون السياسة والحكم؟

وهل صدقا اوردت المحكمة في حكمها ان القرار البرلماني المذكور يسيء الى سمعتنا وحسن سيرتنا رغم انه ليس نصا في الدستور وليس حكما باتا يصلح ان يكون سندا لمثل هذا الظلم؟

هذه الاسئلة ومثيلاتها اخريات عصفت في النفس وجعلتنا والعديد من الخبراء والباحثين القانونيين في الشؤون الدستورية يتساءلون بحزن عن مصير النص الدستوري الذي يدعي ان المتهم – حين اتهامه – يكون بريئا حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية عادلة، فما بال المتهم الذي ثبتت براءته؟

أليس اولى بالتمتع بحقوقه كاملة غير منقوصة؟

ولا نريد ان نخفي على المتلقين اننا كنا في مقام التفكير بمقاضاة مجلس النواب على قراره بسحب الثقة عنا على اساس انه قد ثبت انحيازه وبناؤه على اسس استغلال السلطة والتعسف في استخدامها لاغراض التسقيط السياسي، فاذا بنا نتلقى هذا الحكم التاريخي من المحكمة الاتحادية العليا حين اعلنت ان المواطن مدان وان ثبتت براءته، وان من شأن القرارات المسيسة التي اثبت القضاء والتحقيق عدم صوابها انها تكفي لحرمان المواطن من حقوقه السياسية، بل تصلح سندا لنسخ الدستور باحكامه المنمقة التي ثبت عندنا انها للاستهلاك المحلي والرياء على الصعيد الدولي، لكنها في الحقيقة حقوق وحريات جوفاء متهاوية تفسر حدودها المحاكم كيف شاءت، ولعله الوداع لاي امل في ان يركن المظلوم المغبون الى قاضيه الطبيعي لينتصف له، انه زمن انحشار القضاء في بوتقة السياسة اذا لم نقل انه زمن مسك القضاء بأزمة السياسة لتوجيهها حيث يريد الكبار.

نص قرار المحكمة الاتحادية حول ترشح هوشيار زيباري

*المرصد

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتأريخ ٢٠٢٢/٢/١٣ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد وغالب عامر شنين وحيدر علي نوري وخلف احمد رجب وايوب عباس صالح وعبد الرحمن سليمان علي وديار محمد علي وخالد طه احمد المأذونين بالقضاء باسم الشعب وصدرت قرارها الآتي :

المدعون: اعضاء مجلس النواب العراقي:

١. علي تركي جسوم
٢.ديلان غفور صالح
٣. كاروان علي يارويس
٤. كريم شكور محمد

وكيلهم المحامي د. وليد كاصد ياسر.

المدعى عليه: رئيس مجلس النواب/ إضافة لوظيفته».

وكيله :مدير عام الدائرة القانونية في مجلس النواب الدكتور صباح جمعة الباوي .

الادعاء:

ادعى المدعون بواسطة وكيلهم بأنه سبق وأن اصدر المدعى عليه/ إضافة لوظيفته من خلال لجنة النظر في طلبات الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية في مجلس النواب قراراً مؤرخاً في ٢٠٢٢/١/٣١ والمنشور على الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي تضمن قبول ترشيح عدد من السادة المتقدمين لانتخاب رئيس الجمهورية العراق، ومن بينهم المرشح (هوشيار محمود محمد الزيباري)،حيث ان القرار المذكور آنفاً والمتعلق بالمرشح المذكور يخالف الدستور

والقوانين النافذة لذا بادروا بالطعن امام هذه المحكمة طالبين الحكم بعدم دستوريته قدر تعلق الامر بالموما اليه وذلك استناداً الى المادة (٩٣/ثالثاً) من الدستور للأسباب والحجج الاتية:

١. مخالفة صريحة والانتهاك الدستوري لشرطي حسن السمعة والاستقامة المنصوص عليهما في المادة (٦٨/ثالثاً) من الدستور حيث ان السيد هوشيار محمود محمد زيباري سبق وان قام مجلس النواب العراقي باستجوابه عن اتهامات تخص الفساد المالي والإداري في الجلسة المرقمة (١٤) بتاريخ ١٠١٦/٨/٢٥ وتم التصويت على عدم القناعة بأجوبته في الجلسة المرقمة (١٥) بتاريخ ٢٠١٦/٨/٢٧ وتم سحب الثقة عنه بقرار من مجلس النواب في الجلسة المرقمة (١٧) بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢١ وان قرار سحب الثقة كان بسبب وجود اتهامات تتعلق بفساد مالي وإداري.

٢. وجود قضايا تخص الموما اليه في محكمة تحقيق النزاهة في الكرخ منها القضية المرقمة (٩٨/ق٢٠١٨) عندما كان وزيرا للخارجية ولم يحضر امام المحكمة المختصة حسب كتاب محكمة تحقيق النزاهة الثانية بالعدد (٣٠٠)في ٢٠٢٢/٢/١ ووجود قضية تحقيقية أخرى تخصه منظورة حالياً في محكمة تحقيق النزاهة في الرصافة وذلك لقيامه باستغلال نفوذه وسلطته من خلال صرف مبالغ طائلة على عقار لا يعود الى الدولة, كما صدر بحقه قرارين في محكمة تحقيق النزاهة في الرصافة, بتضمينه على الأضرار التي الحقها بالمال العام.

٣. خالف المدعى عليه أحكام المادة (١/ثالثاً) من أحكام قانون الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية رقم (٨) لسنة ٢٠١٢ الذي يعتبر القانون الإجرائي المنصوص عليه في الدستور والذي يحدد شروط المرشح لشغل المنصب بأن يكون ذو سمعة حسنة وخبرة سياسية ومن المشهود له بالنزاهة والاستقامة.

٤. المخالفة الضمنية لقرار مجلس النواب بقبول الترشيح للواجبات الملقاة على عاتق المرشح في حالة انتخابه لهذا المنصب المنصوص عليها في المادة (٥٠) من الدستور التي (يلزم رئيس الجمهورية المنتخب بأداء مهامه ومسؤولياته القانونية بتفان واخلاص وسهر على سلامة ثرواته والالتزام بتطبيق التشريعات بأمانة وحياد).

٥. ان قرار قبول ترشيح المرشح هوشيار زيباري قد تضمن مخالفة صريحة وواضحة لقانون مجلس النواب وتشكيلاته رقم (١٣ لسنة ٢٠١٨ إذ تنص المادة (٢٧) منه (يمارس المجلس اختصاصاته الرقابية الواردة في الدستور والقوانين النافذة ونظامه الداخلي وفقا للإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ونظامه الداخلي بالوسائل المتاحة بضمنها الاتي :

طلب المعلومات والوثائق من أية جهة رسمية بشأن اي موضوع يتعلق بالمصلحة العامة او حقوق المواطنين او تنفيذ القوانين او تطبيقها من مؤسسات السلطة التنفيذية والهيئات المستقلة).

عليه ولكون موضوع الدعوى يقع ضمن اختصاص المحكمة وفقا لنص المادة(٩٣/ثالثا) لذا طلب المدعون من المحكمة الاتحادية العليا الحكم بعدم دستورية قرار قبول ترشيح المرشح هوشيار محمود محمد زيباري لمنصب رئيس الجمهورية وذلك لفقدانه شروط الترشح المنصوص عليها في المادة(٦٨) من الدستور, سجلت هذه الدعوى لدى المحكمة بالعدد(١٧/ اتحادية/٢٠٢٢) وتم استيفاء الرسم القانوني عنها وفقا لأحكام المادة(١/ثالثا) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥, وتبلغ المدعى عليه ومستنداتها وفقا لأحكام المادة (٢/اولاً)من ذات النظام الداخلي فأجاب وكيله باللائحة الجوابية المؤرخة ٢٠٢٢/٢/٨ طالبا رد الدعوى شكلا استنادا للمادة (٦) من النظام الداخلي للمحكمة لعدم توفر المصلحة وانتفاء عنصر الضرر,وان المادة (٥) من قانون احكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية بينت كيفية الاعتراض على إجراءات مجلس النواب بخصوص الإعلان عن أسماء المرشحين واعطت الحق لمن لم يظهر اسمه في الاعلان عن أسماء المرشحين المقبولين, ولم تعط الحق لغيره, في الطعن ويبقى امر انتخاب الرئيس مرهوناً بإرادة مجلس النواب بموجب الدستور في قبول المرشح للمنصب.

وحيث ان القانون رسم السبيل الوحيد للطعن في الترشيحات, وهو طعن من لم يظهر اسمه ضمن المقبولين دون سواه وجعله السبيل الوحيد الذي تختص المحكمة الاتحادية العليا بنظره, فإن دعوى المدعين تمثل سلوكاً لسبيل لم يرسمه القانون وان هذا مما يوجب رد الدعوى شكلاً لعدم اختصاص المحكمة بنظره.

كما ان سحب الثقة من الوزير هو قرار تجريده من الثقة السياسية المنوطة به وهو قرار ذو صبغة سياسية يتعلق بأدائه ولا يتضمن معنى الادانة بالفساد او التقصير ولذلك لايشبه قرار سحب الثقة باي حال من الأحوال القرارات التي يصدرها القاضي ويتجرد فيها من اي مصلحة سياسية, ولذلك لا ترتب الدساتير على قرار سحب الثقة اي احكام باته تشبه آثار القرارات القضائية من قبيل اعتبار المسحوبة عنه الثقة مداناً بما أسند إليه من وقائع لو نفي كونه ذا سمعة او سيرة حسنة, ودستور جمهورية العراق ليس استثناء على تلك الدساتير, فنصوصه لم ترتب على قرار مجلس النواب بسحب الثقة عن الوزير اي أثر يتضمن الحرمان من الحقوق السياسية في الترشيح والترشح اللاحقين على قرار سحب الثقة, بل لا يمنع الدستور ان يمنح مجلس النواب الوزير ذاته الثقة مجدداً بعد ان يكون قد سحبها منه في استيزار لاحق, ولعل الدستور سلك هذا السبيل ولم يحمل قرار سحب الثقة اكثر مما يحتمل لمعرفة المشروع الدستوري ان قرار سحب الثقة إنما يصدر من مجلس النواب المكون من القوى السياسية وحزبية تعمل في أجواء تنافسية محمومة لايكون عمادها في قرار سحب الثقة الركون بالضرورة الى مايركن إليه القاضي عادة من اسس ومعايير حينما يصدر قراره بإدانة المتهم, ولذلك جرد الدستور قرار سحب الثقة من اي آثار تمس بالحقوق السياسية وغيرها من الحقوق والحريات التي ينص عليها ورتب على القرار أثراً وحيداً يتمثل باعتبار الوزير مستقيلا, كما تنص على ذلك المادة (٦١/ثامناً أ)من الدستور دون ان يرتب على هذا الحكم اية اتهامات بالإدانة بما نسب للوزير من اتهامات, وهذا النص الدستوري قطعي في دلالته على الأثر الوحيد المترتب على قرار سحب الثقة.

اما بالنسبة للادعاء بشأن وجود قضية بالرقم (٩٨/ق/٢٠١٨) المتضمنة قيام الوزير السابق (هوشيار زيباري) بإحداث ضرر عمدي بأموال وزارة الخارجية فقد قدم المرشح (هوشيار زيباري) الى الدائرة القانونية في مجلس النواب طلباً مرفقاً به صوراً ضوئية (من محاضر لجان وكتب رسمية) بخصوص الاجابة على هذه التهمة فبموجب محضر لجنة تضمين المشكلة بالأمرين (١٤٢٠ في ٢٠١٩/٢/٦ و ٧٤١٩ في ٢٠١٩/٦/٣٠) في وزارة المالية والمؤرخ في ٢٠٢١/١/٣١وقد خلصت اللجنة الى عدم مقصريته وعدم تضمينه ولم تتضمن التوصيات تحديد المبالغ المصروفة في ايجار الشقق, وقد اقترن محضر التوصيات بمصادقة وزير الخارجية, وان قرار محكمة جنايات الكرخ الثانية بصفتها التمييزية بالعدد (٥٥٥/ت/٢٠٢١)بتاريخ ٢٠٢١/٣/٨ قضى بأن (يجرى التحقيق الاداري من قبل جهة محايدة, فتم تشكيل لجنة تحقيقية في وزارة العدل بموجب الامر الوزاري (١١/ت/ت/٥٦٠٣/٣٩٧/٢٠٢١٣٣٣) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢ المؤرخ في ٢٠٢١/١٠/٣١وخلاصة توصياتها (غلق التحقيق الإداري بحقه بشأن استئجار الدور والشقق السكنية في مجمع الصالحية) وان كتاب وزارة المالية المرقم(٥٤٠٢) بتاريخ٢٠٢٢/٢/٣ الموجه الى (هيئة النزاهة/دائرة التحقيقات/مديرية تحقيق بغداد)يتضمن عدم طلب الشكوى بحق(هوشيار زيباري) وزير المالية الاسبق بخصوص اربع قضايا قيد نظر الهيئة.

بالاضافة الى ان كتاب المستشار المالي لوزارة المالية بالعدد(٢١٢)بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٨ المرسل الى هيئة النزاهة/ دائرة التحقيقات/مديرية تحقيق بغداد/شهبة التحقيقات)المرقم(٢١٢) بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٨ وبطيه محضر التوصيات يتعلق بالتحقيق في الصرف على العقار الذي اشار وكيل المدعين الى كونه لايعود للدولة, وخلاصة التوصيات(ان العقار ملك صرف لوزارة المالية)حسب كتاب وزارة العدل(دائرة تسجيل العقاري بالعدد ١٠٩٩٧/١/٦/٥أ) في ٢٠٢١/١٠/١٤ الذي بين ان العقارات تعود لكيانات منحلة وان العقد المبرم لترميمه قانوني, وختم المحضر بالتوصية بغلق التحقيق لعدم وجودما يشير الى وجود اي مخالفة قانونية).

وان القضيتين محل التحقيق قد حسمتا ادارياً بإبراءساحة المرشح (هوشيار زيباري) وتضمنت التحقيقات الادارية مايفيد بغلق التحقيق واقترنت بمصادقة الوزير المختص وان وكيل المدعين لم يبين اين نص الدستور على ان من يجري معه قضية ما سيحرم من حقه في الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية او اين نص الدستور على ان مجرد التحقيق في قضية من القضايا يمثل مساساً بحسن السيرة والسلوك للشخص الذي تتعلق القضية التحقيقية به, ولقد حفظ دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ حقوق وحريات المواطنين وحماها وجعلها بمنأى عن ان تمس إلا في الأحوال التي نص عليها القانون فلقد نصت المادة (١٥) على ان (لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية, ولا يجوز الحرمان

من هذه الحقوق او تقييدها الا وفقاً للقانون, وبناءً على قرار صادر من جهة قضائية مختصة) كما نصت المادة (١٩/ خامساً) على(المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية عادلة) ونصت النادة(٢٠) منه على(للمواطنين رجالاً ونساء, حق المشاركة في الشؤون العامة, والتمتع بالحقوق السياسية, بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح) وختمت المادة(٤٦)فصل الحريات بالنص على(لا يكون تقييد ممارسة اي من الحقوق والحريات الواردة في هذا الدستور او تحديدها إلا بقانون بناء عليه, على ان لا يمس ذلك التحديد والتقييد جوهر الحق او الحرية), وان هذه النصوص الدستورية تمثل ضمانات للمواطن العراقي ان لا تكون حقوق وحريات رهينة الأمزجة والمناكفات السياسية والإستقسصاد والتهميش والاستهداف, بل تكون محترمة ومصونة مكفولة لا يمس بها إلا قرار قضائي بات صادر من قاضٍ عادل في محكمة قانونية عادلة, وهذه النصوص سواها كانت نصب أعين اللجنة التي شكلتها رئاسة مجلس النواب لدراسة طلبات المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية, ولذلك اخذت اللجنة على عاتقها ان لا تلتفت الى مايثيره الأطراف السياسية بحق بعضها البعض, بل كان في عمدتها في استبعاد المرشحين لتولي منصب رئيس الجمهورية ماقد يصلها من احكام قضائية باتة تصلح هي وحدها وليس سواها كأساس لاستبعاد المرشحين من سباق التنافس, ولم يصل الى علم اللجنة وجود اي قرار من هذا القبيل بحق اي من المرشحين.

ولقد فاتح مجلس النواب(وزارة التعليم العالي وهيئة المساءلة والعدالة ومديرية الأدلة الجنائية وهيئة النزاهة) للتثبيت من عدم شمول المرشحين بأحكام القوانين التي تحجب حق الترشيح, وان إجاباتها لم تؤشر بحق المرشح ما يصلح سنداً لاستبعاده.

عليه تكون إجراءات قبول الترشيح الموما اليه متوافقة مع الدستور وقانون احكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية رقم (٨) لسنة ٢٠١٢ وان ما افاده وكيل المدعين ان السيد(هوشيار زيباري) لن يكون قادرا على القيام بما تفرضه المادة (٥٠) من الدستور يمثل تقييماً شخصيا غير منتج وبالتالي لا ينبغي ان يكون مما يؤخذ في الحسبان عند فحص طلبات المرشحين ولا تختص المحكمة ببحثه, بالإضافة الى ان المحكمة غير معنية بدعوى مخالفة القانون على فرض وقوعها لكونها لا تختص بالنظر في مدى قانونية أعمال السلطات وإنما مدى دستوريتها, من ناحية ثانية فإن دستور جمهورية العراق لم يوجب على مجلس النواب إجراءان بعينها تعقب اتخاذه القرار بسحب الثقة حتى يلتزم المجلس بها ويكون مؤاخذاً عند عدم مراعاتها, بالإضافة الى ان المرشح المذكور لم يكن يوما عضواً في مجلس النواب كما انه بوصفه وزيرا لا يتمتع بالحصانة البرلمانية .

وختاما طلب وكيل المدعى عليه من المحكمة الاتحادية العليا رد الدعوى لكون المحكمة لاتعني ببحث التقييمات الشخصية للمدعين وإنما تبحث في طعونهم الموضوعية التي تشير الى مخالفة الدستور وحسب, وبعد استكمال الإجراءات المنصوص عليها في النظام الداخلي للمحكمة تم تعيين موعد للمرافعة وفقاً للمادة(٢/ثانيا)منه,وتبلغ الطرفان به, وفي اليوم المعين تشكلت المحكمة فحضر وكيل المدعين المحامي وليد كاصد ياسر وحضر عن المدعى عليه رئيس مجلس النواب إضافة لوظيفته وكيله د. صباح جمعة الباوي/مدير عام الدائرة القانونية في مجلس النواب وبوشر بالمرافعة حضوراً وعلناً, كرر وكيل المدعين ما جاء في عريضة الدعوى وطلب الحكم وفقاً لما جاء فيها اجاب وكيل المدعى عليه طالبا رد الدعوى للأسباب الواردة في لائحته الجوابية, وكرر وكيل كل طرف أقواله وطلباته السابقة وبعد ان استكملت المحكمة تدقيقاتها واستمعت لأقوال الطرفين واطلعت على لوائحهم الجوابية أفهم ختام المرافعة وأصدرت قرار الحكم التالي:

قرار الحكم:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان المدعين طلبوا من هذه المحكمة الحكم بعدم دستورية قرار قبول ترشيح المرشح(هوشيار محمود محمد زيباري) لمنصب رئيس الجمهورية وذلك لفقدانه شروط الترشح المنصوص عليها في المادة(٦٨) من الدستور ومن خلال التدقيق توصلت المحكمة الى التنائج الأتية:

أولاً:

ان السلطات الاتحادية في العراق تتكون من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية تمارس اختصاصاتها ومهماتها على اساس مبدأ الفصل بين السلطات استنادا لأحكام المادة(٤٧)من الدستور, وتتكون السلطة التشريعية الاتحادية من مجلس النواب ومجلس الاتحاد استنادا لأحكام المادة(٤٨) من الدستور, اما السلطة التنفيذية الاتحادية فإنها واستناداً لأحكام المادة(٦٦) من الدستور تتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وتمارس صلاحياتها وفقاً للدستور والقانون, اما السلطة القضائية فقد نظمت بموجب أحكام المواد الواردة في الفصل الثالث من الباب الثالث .

ثانياً:

عرف الدستور بموجب المادة(٦٧) منه رئيس الجمهورية, هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن يمثل سيادة البلاد ويسهر على ضمان الالتزام بالدستور والمحافظة على استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور ولذا فإن الدستور وبموجب أحكام المادة(٦٨)منه وضع شروطاً دستورية لرئاسة الجمهورية وبالتالي فغن تلك الشروط لا يمكن تفسيرها او تجاوزها بخلاف ماورد في الدستور, الذي اوجب وبموجب المادة آنفة الذكر ان يكون المرشح لرئاسة الجمهورية عراقياً بالولادة ومن أبوين عراقيين, وان يكون كامل الأهلية وأتم الأربعين سنة من عمره, وان يكون ذا سمعة حسنة وخبرة سياسية ومشهوداً له بالنزاهة والاستقامة والعدالة والإخلاص للوطن, وغير محكوم بجريمة مخلة بالشرف, وقد وضع الدستور تلك الشروط باعتبار ان الرئيس هو القائد الذي يجب ان يتحلى بالمواصفات التي وردت في المادة(٦٧) من الدستور حيث تعطي تلك المواصفات مدلولاتها الانسانية والوطنية والعلمية لغرض تحقيق الغاية من منصب رئيس الجمهورية.

ثالثاً:

استناداًلأحكام المادة(٦٩/اولاً)من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥, والتي نصت على(تنضم بقانون, أحكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية) صدر قانون احكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية رقم(٨) لسنة ٢٠١٢ حيث اشارت المادة(١) منه شروط المرشح لمنصب رئيس الجمهورية ومنها ما ورد في الفقرة (ثالثاً) منها التي نصت على (يشترط في من يرشح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية ما يأتي:ذو سمعة حسنة وخبرة سياسية ومشهود له بالنزاهة والاستقامة والعدالة والإخلاص للوطن).

رابعاً:

ان ما جاء من شروط دستورية في المادة(٦٨) من الدستور والشروط القانونية الواردة في المادة(١) من قانون احكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية كل ذلك يرتبط بالصلاحيات التي يتولى رئيس الجمهورية ممارستها وفقاص لما جاء في المادة(٧٣) من الدستور حيث منحت المادة المذكورة رئيس الجمهورية صلاحية إصدار العفو الخاص بتوصية من رئيس الوزراء باستثناء مايتعلق بالحق الخاص والمحكومين بارتكام جرائم دولية والارهاب والفساد المالي والإداري, والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بعد موافقة مجلس النواب, وكما انه يصادق يصدر القوانين التي يسنها مجلس النواب, وله الصلاحية لدعوة مجلس النواب المنتخب للانعقاد خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات وفي الحالات الأخرى المنصوص عليها في الدستور, وله منح الأوسمة بتوصية من رئيس مجلس الوزراء وإصدار المراسيم الجمهورية, وقبول السفراء, والمصادقة على احكام الاعدام التي تصدرها المحاكم المختص, ويقوم بمهمة القيادة العليا للقوات المسلحة للأغراض التشريفية والاحتفالية, وممارسة أية صلاحيات رئاسية أخرى واردة في هذا الدستور .

خامساً:

منح الدستور رئيس الجمهورية صلاحية تقديم مشروعات القوانين استناداً لأحكام المادة (٦٠/اولاً) منه التي نصت على(مشروعات القوانين تقدم من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء) وبذلك فإن الدستور جعل من رئيس الجمهورية بمساوات مجلس الوزراء في تلك الصلاحية وان هذه الصلاحية ذلت اهمية كبيرة وخطيرة فهي اللبنة الأولى في البناء القانوني للبلد .

سادساً:

لأهمية منصب رئيس الجمهورية وفقاً لما ذكر في البنود أعلاه فإن الدستور أوجب انتخاب رئيس الجمهورية من قبل مجلس النواب الذي يمثل الشعب العراقي بالكامل ومن بين المرشحين لرئاسة الجمهورية بأغلبية ثلثي عدد اعضائه وفقاً لما جاء في المادة (٧٠/اولاً) من الدستور, وحدد الدستور ولاية رئيس الجمهورية بأربع سنوات لغرض تولي منصب رئاسة جمهورية العراق وفقاً لما جاء في المادة (٧٢/اولا) من الدستور.

سابعاً:

أجاز الدستور لرئيس الجمهورية تقديم طلب الى مجلس النواب بسحب الثقة من رئيس مجلس اغلوزراء استناداً لأحكام المادة(٦١/ثامناً/ب/١)من الدستور, وله ايضا تقديم طلب مشترك مع رئيس مجلس الوزراء الى مجلس النواب لإعلان الحرب وحالة الطوارئ استناداً لأحكام المادة (٦١/تاسعاً/أ) من الدستور, ولرئيس الجمهورية ولمجلس الوزراء مجتمعين اقتراح تعديل الدستور استناداً لأحكام المادة(١٢٦/اولا) من الدستور.

وحيث ان المرشح لرئاسة جمهورية العراق هوشيار محمود محمد زيباري قد قام مجلس النواب باستجوابه في الجلسة المرقمة (١٤) بتاريخ٢٠١٦/٨/٢٥ عن المواضيع الواردة في موضوع الاستجواب وكانت نتيجة الاستجواب (التصويت على عدم القناعة بأجوبة السيد هوشيار محمود محمد زيباري وزير المالية خلال جلسة استجوابه والتصويت على سحب الثقة منه بموافقة ١٥٨ نائباً مقابل رفض ٧٧ نائب وتحفض ١٤ نائب وفقا لما جاء في الجلسة رقم ١٧ الاربعاء٢٠١٦/٩/٢١)عليه فإن سحب الثقة من قبل ممثلي الشعب العراقي عنه باعتباره وزيراً للمالية يخل بتوافر الشروط الدستورية والقانونية لمن يرشح لمنصب رئيس الجمهورية, لاسيما ان دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ لم يشترط فيمن يرشح لعضوية مجلس النواب وما اشترطه لمن يرشح لرئاسة الجمهورية بأن يكون ذا سمعة حسنة وخبرة سياسية مشهودا له بالنزاهة والاستقامة وفقاً لنص المادة (٦٨/ثالثا) من الدستور آنف الذكر حيث ان رئيس جمهورية العراق يمثل كل العراقيين مهما كانت قوميته او دينه ويمثل رمزاً لوحدة العراق وقوته ورمزاً للبناء والمستقبل الديمقراطي عليه ولكل ماتقدم قررت المحكمة مايلي :

١. الحكم بعدم صحة قرار مجلس النواب بالموافقة على قبول ترشيح هوشيار محمود محمد زيباري لمنصب رئيس الجمهورية المتخذ بتاريخ ٢٠٢٢/١/٣١ والغائه وعدم قبول ترشيحه مستقبلاً لمخالفته احكام المادة (٦٨) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ .

٢. تحميل المدعى عليه الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة وكيل المدعين مبلغاً مقداره مئة الف دينار.

وصدر الحكم بالأكثرية باتاً وملتزماً للسلطات كافة استناداً لأحكام المواد (٦٨ و ٩٣/ثالثا و ٩٤) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ والمادتين (٤ و ٥/ثانيا) من قانون محكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١ وافهم علناً في ١١/ رجب/١٤٤٣ هجرية الموافق ٢٠٢٢/٢/١٣ ميلادية.

الباحث: بلال وهاب

تداعيات القرار القضائي .. هل هي نهاية الفيدرالية النفطية؟

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادني

تحليل موجز: يهدد قرار «المحكمة الاتحادية العليا» في العراق – بعدم دستورية قانون الموارد الطبيعية الذي أقرّته «حكومة إقليم كردستان» في عام ٢٠٠٧، فضلاً عن التداعيات السياسية للقرار – بعضاً من المصالح الرئيسية للبلاد، من بينها تطلعاتها نحو الفيدرالية، وعلاقاتها مع تركيا، وقدرتها على جذب الاستثمار الدولي الذي تشتد الحاجة إليه.

في ١٥ شباط/فبراير، أصدرت «المحكمة الاتحادية العليا» في العراق مرسوماً ينص على أن قانون الموارد الطبيعية الذي أقرّته «حكومة إقليم كردستان» في عام ٢٠٠٧ غير دستوري، مما قد يؤدي إلى قلب صناعة النفط والغاز في

المنطقة رأساً على عقب. واعتبرت المحكمة أنّ صادرات نفط «إقليم كردستان» والعقود المبرمة مع شركات النفط الدولية غير قانونية، ومنحت «الحكومة الاتحادية» الحق في إلغاء هذه العقود، والمطالبة بملكية إنتاج النفط في مناطق «إقليم كردستان»، وتحميل أربيل مسؤولية عائدات النفط السابقة مقابل مخصصات الميزانية الواردة من بغداد.

ويمكن للحكم الصادر عن «المحكمة الاتحادية العليا» أن يحد من إنتاج النفط في مناطق «الحكومة العراقية الاتحادية»، بالإضافة إلى إلحاقه الضرر بصناعة الطاقة في «إقليم كردستان». وفي الواقع، إن مفهوم فدرالية النفط بحد ذاته معرض للخطر. كما أن القرار يُعقّد العملية الجارية لتشكيل الحكومة، وقد يؤدي إلى رد فعل عنيف ضد السلطة القضائية التي حافظت على احترام واسع النطاق بين العراقيين.

التداعيات على السياسة وتشكيل الحكومة

على الرغم من سلامة الحكم من الناحية القانونية، إلاّ أنه تسبب بالفعل في إحداث صدمة في أوساط مختلف الجهات الفاعلة التي تناور خلال الفترة المتقلبة المتعلقة بتشكيل الحكومة في العراق. ويعتقد «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، الذي يهيمن على صناعة الطاقة وسياستها في «إقليم كردستان»، أنّ قرار «المحكمة الاتحادية العليا» بشأن مسألةٍ تم رفعها [أمام القضاء] قبل عشر سنوات له دوافع سياسية، أي محاولة معاقبة الكرد لانضمامهم إلى مقتدى الصدر، الذي يطمح لقيادة حكومة الأغلبية التي من شأنها تهميش منافسيه الرئيسيين من الشيعة. ويتزعم هؤلاء المنافسون رئيس الوزراء السابق نوري المالكي وقد تحالفوا مع الميليشيات الموالية لإيران، وهو تحالف يمنحهم نفوذاً كبيراً على ما يسمّى بـ»الدولة العميقة»، ناهيك عن طائرات الميليشيات بدون طيار التي استُخدمت لمهاجمة «إقليم كردستان» في بعض الأحيان. وعلى الرغم من أنّ مسؤولي «الحزب الديمقراطي الكردستاني» يرون بصمات إيران على حكم «المحكمة الاتحادية العليا»، إلا أنهم يشعرون بخيبة أمل أيضاً لأن الصدر ورئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، وهو الركيزة الثالثة في تحالفهم، لم يفعلا شيئاً يُذكر لوقف إجراءات المحكمة أو هجمات الطائرات بدون طيار.

وسواء كانت «المحكمة الاتحادية العليا» قد تأثرت بطهران أم لا، فإن دخولها في المسائل السياسية قد عرضها للنقد. وعلى الرغم من أن المحكمة صادقت في السابق على نتائج الانتخابات، مما أثار استياء خصوم الصدر، الذين تكبدوا خسائر كبيرة، إلا أنها حددت أيضاً شرطاً لنصاب أغلبية الثلثين لاختيار الرئيس العراقي المقبل، مما أعطى الأقلية حق نقض قوي. وقد يعرقل المرسوم النفطي خطّ الصدر إذا دفع ذلك بـ «الحزب الديمقراطي الكردستاني» إلى تغيير رأيه بشأن ائتلافه أو مرشحه الأعلى لرئاسة الوزراء مصطفى الكاظمي، الذي اتّهمته «حكومة إقليم كردستان» بالفشل في سحب القضية قبل صدور قرار المحكمة في هذا الشأن.

وفي غضون ذلك، لا يزال «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بعيداً عن شريكه/خصمه منذ فترة طويلة في «حكومة إقليم كردستان»، أي «الاتحاد الوطني الكردستاني». وبدلاً من التوحد والضغط مجدداً بقوة على «صناعة الملوك» في السياسة العراقية المتصدعة، استخدم «الحزب الديمقراطي الكردستاني» تحالفه مع الصدر والحلبوسي لتهميش «الاتحاد الوطني الكردستاني». وقبل أن يؤدي قرار حكم «المحكمة الاتحادية العليا» إلى إحداث صدمة بين الكرد، كان «الحزب الديمقراطي الكردستاني» منشغلاً في إنفاق رأس مال سياسي هائل لحرمان برهم صالح، أحد كبار الشخصيات في «الاتحاد الوطني الكردستاني»، من ولاية ثانية كرئيس للبلاد. وتخشى «حكومة إقليم كردستان» حالياً من أن هناك المزيد من ردود الفعل السلبية من جانب بغداد، من بينها أوامر المحكمة التي تؤثر على سيطرتها على الحدود والممثلين الأجانب.

الآثار المترتبة على الطاقة

لا تستطيع صناعة النفط في البلاد تجاهل قرار «المحكمة الاتحادية العليا». ويقيناً، ليس من المقرر أن تتغير صادرات النفط العراقية في أي وقت قريب – فلا تزال تركيا تسمح للنفط الكردي بالتدفق إلى الأسواق الدولية، وقد صرح الكاظمي بالفعل أنه ليس في عجلة من أمره لتنفيذ الحكم. علاوةً على ذلك، يكاد يكون من المؤكد أنّ شركات النفط التي لديها تكاليف باهظة وحصص كبيرة في «إقليم كردستان»، مثل شركة «جينيل إنرجي» وشركة «دي إن أو» (DNO)، ستبقى على ما هي عليه.

ومع ذلك، من المحتمل أن تشعر الشركات التي كانت في طريقها للخروج (على سبيل المثال، «إكسون») بأنّ القرار يبرر مغادرتها، في حين أنّ الشركات التي باشرت في المغادرة (على سبيل المثال، «شيفرون») قد تكون متشككة الآن بشأن زيادة الاستثمار. وقد تتضح قريباً تأثيرات متتالية أخرى، فالشركات التي لها حصة في كل من «الحكومة الاتحادية» و«حكومة إقليم كردستان» (على سبيل المثال، «غازبروم» و«توتال») قد تجد نفسها في وضع غير مستقر؛ وقد يتوقف مصرف «سيتي بنك» عن معالجة مدفوعات «إقليم كردستان» لشركات النفط؛ وقد تُوقِف «مؤسسة تمويل التنمية الدولية الأمريكية» استثمارات رأسمالية في مشاريع الطاقة العراقية؛ وقد تجد بغداد وأربيل صعوبة أكبر في التعاون على تعزيز قطاعات الغاز الطبيعي، وزيادة توليد الطاقة، وفطم البلاد عن الإمدادات الإيرانية المبالغ فيها؛ وقد تُحبَط الجهود المبذولة لجذب المزيد من الاستثمار الدولي في ضوء أحدث الأدلة على أنّ سياسة الطاقة في البلاد لا تزال في طور الإعداد.

وقد تكون العلاقات العراقية التركية الضحية المحتملة الأخرى. فلن تكون هناك صناعة نفط تابعة لـ «إقليم كردستان» بدون رعاية تركية – وقد سمحت أنقرة للكرد بتصدير النفط عبر خط الأنابيب الممتد بين العراق وتركيا منذ عام ٢٠١٤، حيث وصلت كمياته إلى متوسط ٤٣٠ ألف برميل يومياً في عام ٢٠٢١. وقد قامت بغداد بتوجيه أنقرة إلى التحكيم بشأن هذه المسألة في «غرفة التجارة الدولية»، مطالبةً بتعويض قدره ٢٤ مليار دولار. وبعد سنوات من التأخير، من المقرر عقد جلسة استماع نهائية في تموز/يوليو. ويعزز حكم «المحكمة الاتحادية العليا» فرص بغداد في الفوز بهذا التحكيم، لكن مثل هذه النتيجة يمكن أن تفسد علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع تركيا، التي تحسّنت في عهد الكاظمي. أما أنقرة، فقد تعتبر الحكم سبباً كافياً لإعادة التوازن إلى علاقاتها لصالح «حكومة إقليم كردستان»، بما في ذلك زيادة التعاون بشأن صادرات الغاز من «الإقليم».

الفيدرالية النفطية، إلى أين؟

عند صياغة دستور العراق ما بعد عهد صدام، كرّس واضعو المسودة مبادئ فدرالية النفط مع وضع هدفين رئيسيين في الاعتبار، هما تجنب عودة ظهور دكتاتورية مركزية أخرى، وضمان خدمة الصناعة المعيلة في البلاد للمصلحة العامة وبقاؤها مسؤولة أمام الشعب. ودعا الميثاق إلى قانون جديد للنفط والغاز يكرّس إدارة الهيدروكربونات المشتركة بين الحكومات الاتحادية والإقليمية والمحلية.

ومع ذلك، فمن الناحية العملية، لا يزال لدى العراق صناعتان متشعبتان للطاقة – فقد عادت بغداد إلى عاداتها القديمة فيما يتعلق بالمركزية، وأصبح «إقليم كردستان» شبه مستقل بعد محاولة فاشلة لتحقيق الاستقلال الكامل، ولم يتخذ أيٌّ من الجانبين إجراءات جادة بشأن قانون النفط، واختارا بدلاً من ذلك إبرام الصفقات المؤقتة بمصافحة الأيادي. واستثمرت أربيل في بناء الحقائق على أرض الواقع والاستمتاع بالشرعية التي تمنحها عشرات شركات النفط العالمية

التي يتضح موقفها عبر انتقالها إلى الأماكن الأكثر مناسبة لها لاستثمار رؤوس أموالها. وبدلاً من وضع سياسة الطاقة الخاصة بها على أسس قانونية وميزانية صلبة، سعت «حكومة إقليم كردستان» إلى التهرب من الوصول الاتحادي من خلال بيع النفط للتجار ومصافي التكرير الإسرائيلية بخصم معيّن واقتراض المليارات من شركتي «فيتول» و«روسنفت».

وبالتالي، لم يكن مفاجئاً ترحيب العديد من العراقيين من خارج «إقليم كردستان» بحكم «المحكمة الاتحادية العليا». ومن المفارقات أنّ القرار أثار أيضاً شماتة ملحوظة داخل «الإقليم»، حيث أدرك السكان أنّ الممارسات النفطية المشكوك فيها التي قام بها رؤساؤهم كانت تؤجج نار الفساد أكثر من الوظائف والخدمات العامة. وفي غضون ذلك، تسود القومية النفطية الآن في بغداد، وتغذي سياسات المحسوبية في الوقت الذي تحتج فيه الجماهير التي تدفع الثمن.

التوصيات في مجال السياسة العامة

على الرغم من ترجيح كفة الميزان لصالح بغداد، إلا أنّ حكم «المحكمة الاتحادية العليا» لا يساعد الحكومة المركزية على التوصل إلى حل عملي لمشكلة معقدة، ولا تستطيع السلطات الاتحادية تحمّل ترك صناعة النفط في «إقليم كردستان» في مهب الانهيار. وكان من الممكن أن يفرض حكم بنّاء بصورة أكبر، إصدار قانون للطاقة ضمن إطار زمني محدد. ودعا القادة من كلا الجانبين إلى الحوار والوساطة، لكنهم بحاجة إلى أن يضعوا في عين الاعتبار أنّ الأحداث الدولية الأخرى تتنافس بشدة على اهتمام الولايات المتحدة.

وفي الأشهر الأخيرة، نصحت واشنطن حلفاءها الكرد بوضع تركيزهم على السياسات الضيقة والأحقاد جانباً من أجل إيجاد وحدة الهدف حول تشكيل الحكومة المقبلة. ومع ذلك، لم تضغط عليهم في هذه الجبهة، ومن المرجح أن ينظر المسؤولون الأمريكيون إلى النزاع القانوني حول إدارة النفط باعتباره مسألة داخلية. وكانت المرة الأخيرة التي توسطت فيها واشنطن بجدية في صفقة نفط بين أربيل وبغداد في عام ٢٠٠٨. وكانت إدارة بايدن أكثر انخراطاً في الحد من اعتماد العراق على الغاز الإيراني والممارسات الضارة بيئياً مثل حرق الديزل لتوليد الطاقة والاشتعال.

ويتمثل أحد الجوانب المشرقة في أنّ حكم «المحكمة الاتحادية العليا» قد أيقظ بعض المسؤولين في أربيل وبغداد لإعادة التركيز على إيجاد حل قانوني دائم لخلافات إدارة الطاقة الخاصة بهم. وكلّف مجلس الوزراء الاتحادي وزارة النفط بالبحث عن المزيد من الخبرات الأجنبية والمحلية بشأن هذه القضية، بينما أشارت «حكومة إقليم كردستان» إلى أنها قد تقر قانوناً جديداً للموارد الطبيعية. وسيكون أي حوار حول هذه الأمور مكثفاً من الناحية العملية، مما يمنح الولايات المتحدة فرصة لتأدية دور متعمق وبنّاء في ضمان استمرار تدفق النفط إلى الأسواق، وتدفق العائدات إلى الشعب العراقي بدلاً من الميليشيات والمسؤولين الفاسدين.

ومن الناحية الواقعية، سيستغرق مثل هذا الحوار شهوراً أو سنوات قبل إصدار قانون جديد، لذا ففي غضون ذلك، يجب على واشنطن حث بغداد وأربيل على طمأنة شركات النفط العالمية. وتتمتع المصارف الأمريكية ببصمة كبيرة في العراق أيضاً، وقد ترحب بتوضيح بشأن حكم «المحكمة الاتحادية العليا». وقد تحتاج واشنطن أيضاً إلى إعادة بناء الثقة بين أربيل وبغداد فيما يتعلق بمصلحتهما المشتركة في تحقيق توليد طاقة أرخص سعراً وتقليل التلوث من خلال تطوير قطاعات الغاز وربط شبكات الكهرباء الخاصة بهما.

*بلال وهاب، هو زميل «سوريف» في معهد واشنطن.

د. أحمد عدنان الميالي

الدستور والنظام الاتحادي في العراق

*مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية

عند البحث دستوريا في طبيعة العلاقة بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان، لا نعثر على مادة دستورية تعطي للسلطة الاتحادية صلاحية في الاقليم، الا بالشراكة مع ادارة ذلك الاقليم، وحينما نحدد صلاحيات الاقليم نجدها في ثلاثة مواد هي (١١٣ و١١٤ و١١٥) وهي عبارة عن صلاحيات مشتركة مع السلطة الاتحادية، واي صلاحية لم تذكر وهي ليست جزء من صلاحية السلطة الاتحادية تكون من صلاحية الاقليم حسب المادة (١١٥)، ويثار تساؤل هنا ماهي الصلاحية الممنوحة للسلطة الاتحادية لكي ينص هذا النص؟، فالصلاحيات كاملة للاقليم، ففي الباب الخامس الفصل الاول من الدستور خمسة مواد تبين اختصاص وصلاحية الاقليم منفردا عن السلطة الاتحادية.

كما بين الدستور في نصوصه الخاصة بالموارد الطبيعية، نمط العلاقة بين الاقليم والمركز، وتبين ان المركز هو الخاسر الاكبر، فصلاحياته تتحدد فقط بالإدارة والتطوير للنفط والغاز الموجود حاليا وليس له صلاحية استكشاف او ادارة النفط والغاز المستكشف مستقبلا وهنا نختلف مع اي تفسير او تصور لهذه المادة غير ذلك والا ما غاية المشرع من التأكيد على مفردة (الحالية) ولو كان غير ذلك لما ادرجت هذه العبارة اساسا، وهذا اذا تم استكشاف بئر نفط او غاز فان ادارته من صلاحية الاقليم دون السلطة الاتحادية

> فيدرالية اقليم كردستان وضع استثنائي اتاح الدستور له الكثير من الصلاحيات

وذلك طبقا للمادة (١١٢) اولا، كما انه لم يرد ذكر لأي مورد طبيعي اخر واسند امره الى سلطة الاقليم، وهذا ماحصل بعد عدة سنوات من نفاذ الدستور وتم الاختلاف حول تفسير هذه المادة وشرعت سلطات الاقليم بذلك مفسرة الصلاحيات بهذا الجانب وطبقته عمليا وشرعت قانون النفط والغاز رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٧ الذي نقضته المحكمة الاتحادية العليا مؤخرا، لان الاقليم ذهب باتجاه السيطرة على كامل الموارد الطبيعية في الاقليم الموجود والمستكشف حديثا ومستقبلا وهذا التنازع يرسخ القناعة بهشاشة فكرة اقامة الفدرالية في عموم العراق فلا بيئة خصبة تشجع بناءً على تجربة اقليم كردستان.

يضاف الى ذلك نصت المادة (١٢١) ثانيا من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ كذلك: يحق لسلطة الاقليم تعديل القانون الاتحادي في الاقليم في حال وجود تناقض او تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الاقليم بخصوص مسألة لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية»، كما اشارت نفس المادة اعلاه خامسا: «تختص حكومة الاقليم بكل ما تتطلبه ادارة الاقليم، وبوجه خاص انشاء وتنظيم قوى الامن الداخلي للاقليم كالشرطة والامن وحرس الاقليم»، هذه المادة تعطي الضوء الاخضر لاقليم كردستان لتجاوز الحكومة الاتحادية في اي خلاف سياسي او امني، والمطالبة بامتيازات اكبر في ترسيخ الحق الكردي في كردستان عبر تحقيق اكبر قدر ممكن من الصلاحيات للاقليم، كما ان المادة (١٤٠) من الدستور اعطته للاقليم حق المطالبة بالاراضي الاخرى المتنازع عليها والتي يعتقد الاقليم بان له الحق التاريخي الذي يجعله يلح في تطبيقها رغم انتهاء السقف الزمني الدستوري لانجاز فقرتي تلك المادة بموعد اقصاه ٢٠٠٧/١٢/٣١، حيث اعلن من جانب الاقليم عند دخول تنظيم داعش الى العراق عام ٢٠١٤، انه تم انجاز هذه المادة بفعل الاضطرابات الامنية التي حصلت في محافظة نينوى وصلاح الدين، بدون تنفيذ دستوري للتطبيع وتغيير الخارطة السكانية الى ما كانت عليه قبل التغيير الديموغرافي قبل ٢٠٠٣ والتهديد بتقرير المصير واجراء الاستفتاء، رغم انهم قرروا مصيرهم في الدستور ضمن تجربة اتحادية فدرالية.

حل هذه الاشكاليات المستدامة بين الحكومات الاتحادية المتعاقبة مع الاقليم تتجلى عبر تعزيز مظاهر المشاركة في الدستور كما في المادة (٤٨)

> الى الان لم يشرع المجلس الاتحادي وعطل مما عرقل ترسيم الصلاحيات التشاركية

منه «تتكون السلطة التشريعية الاتحادية من مجلس النواب ومجلس الاتحاد»، ومن المفترض انشاء مجلس تشريعي في العراق (مجلس الاتحاد) يضم ممثلين عن الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، وينظم تكوينه، وشروط العضوية فيه، واختصاصاته، وكل ما يتعلق به، بقانون يسن بأغلبية ثلثي اعضاء مجلس النواب، غير انه لم يتخذ لحد الان تحديد آلية العمل في هذا المجلس ولم يتم تشريعه نتيجة الخلافات السياسية ونية القوى السياسية عدم تطبيق النموذج الفدرالي بشكل كامل لمن يرغب من المحافظات للتحول الى اقاليم فدرالية، اذ نص الدستور: «يؤجل العمل بأحكام المواد الخاصة بمجلس الاتحاد اينما وردت في هذا الدستور، الى حين صدور قرار من مجلس النواب، بأغلبية الثلثين، بعد دورته الانتخابية الاولى التي يعقدها بعد نفاذ هذا الدستور».

لكن الى الان لم يشرع هذا المجلس وعطل مما عرقل ترسيم الصلاحيات التشاركية بين الحكومة الاتحادية والاقليم، اذ لثنائية المجالس التشريعية في الدولة الاتحادية الفدرالية فلسفة تتجلى في تحقيق المساواة بين الاقاليم بشكل لا تطغى به سلطة على اخرى، سواء اكانت السلطة المركزية او سلطة اقليم على اخرى، وفي الحقيقة ان ازدواج السلطة التشريعية في الدولة الفدرالية مرده الى اعتبارات تتصل بالشكل الفدرالي من حيث ضرورة اشراك الاقاليم في سلطات الحكم، وفي سن القوانين والقرارات التي تتخذ على صعيد الدولة الاتحادية، اذ ان فردية ووحدانية السلطة التشريعية العراقية المؤلفة من مجلس النواب يهدم احد ركائز او مبادى الدولة الاتحادية الفدرالية الا وهو مبدأ المشاركة، لكن اطار التوافقات والمحاصصة وتعطيل الدستور وتجاوزه احيانا مكن الاقليم من تجاوز مبدأ المشاركة واصبح منطق (التوافق والاتفاق)، كبديل عن مجلس الاتحاد.

علينا الاعتراف بأن وضع اقليم كردستان الفدرالي هو وضع استثنائي اتاح الدستور له الكثير من الصلاحيات، ولا يمكن أن ينطبق هذا الوضع في المناطق الأخرى او في المحافظات عبر السماح لها بأنشاء اقاليم منفصلة فإذا تحولت المحافظات جميعها الى أقاليم، أصبح المركز خاليا من الصلاحيات ولا جدوى لبقاءه، ولا يوجد مثل هذا النظام في كل بقاع العالم، في النهاية علينا ان نعترف بأن الدستور العراقي قائم على اساس وجود نظام اتحادي غير متجانس وغير متناسق.

بولدان: الحلم بسياسة تركية خالية من حزب الشعوب لن يتحقق

أكدت الرئيسة المشتركة لحزب الشعوب الديمقراطي HDP "برفين بولدان" أن الحكومة التركية لن تقدر على إبعاد وإزالة حزب الشعوب الديمقراطي من الساحة السياسية التركية، وأعربت عن رفضها لقضية الإغلاق المرفوعة ضد حزبها.وقالت بولدان في مؤتمر للحزب بمقاطعة مرسين الجنوبية:لقد حاولت الحكومات السابقة لكن لم تنجح أي منها في القضاء على التمثيل الكردي في المجال السياسي التركي.

وأضافت بولدان في حديثها: نحن نكبر كلما هاجمونا, فالقضية المرفوعة من قبل المدعي العام لمحكمة النقض كانت الطريقة الوحيدة التي اعتقدت الحكومة أنها يمكن أن تتعامل بها مع حزبنا؛ لأننا لم نسمح لهم بهزيمتنا أو الوقوف أمامنا سياسياً, ولأنهم شهدوا وأدركوا أنهم لا يستطيعون هزيمتنا في صناديق الاقتراع.

وقالت بولدان موجهةً الحديث لأردوغان:لقد فشل كينان إيفرين, وفشلت تانسو تشيلر, وستفشل أنت أيضاً, وحلمك في سياسة تركية خالية من HDP لن يصبح حقيقة.

كما و أجرت بروين بولدان، زيارة لمقر الحزب في ناحية يوريغير، والذي كان قد تعرض لهجمات عنصرية في الأيام الأخيرة، وقالت:»منفذي مجزرة روبوسكي، هم نفسهم يقفون خلف الهجوم الذي تعرض له مبنى حزب الشعوب الديمقراطي في ناحية يوريغير». وقالت»يجب على النظام ألا يتوهم أن حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) وحده، هناك الملايين من أبناء شعبنا يساندونا، نحن نواجه العديد من هذه الهجمات حتى يومنا هذا، وهذه الهجمات الإجرامية لن تكون بإمكانها إيقاف نضالنا السياسي، هذه البلاد بحاجة إلى العدالة والسلام والديمقراطية».

ريتش أوتزن, سونر جاغابتاي:

العصر الثالث للسياسة الخارجية لأردوغان

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

مرّت السياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس رجب طيّب أردوغان بعددٍ من التحوّلات الحادة منذ عام ٢٠٠٣، إذ عمد أردوغان إلى تقييم الديناميات العالمية والمحلية وتغيير اتجاه البلاد بصورة متأرجحة بين أوروبا والولايات المتحدة والشرق الأوسط. ويبدو أن تركيا تشرف الآن على منعطفٍ آخر في السياسة الخارجية، مستندةً إلى محور أردوغان المحبَط في الشرق الأوسط منذ عام ٢٠١١ – أي بالتحديد فشله في استغلال الثورات العربية – والاقتصاد التركي المتباطئ، الذي يزعزع قاعدة أردوغان ويرغمه على إدارة وجه تركيا نحو أوروبا والغرب، اللذين تتكامل معهما اقتصادياً. أما هدفه فهو: إعادة إرساء العلاقات مع بلدان الخليج الغنية وإسرائيل، وإنشاء سرد من العلاقات الطيبة مع الغرب من أجل جذب الاستثمار، والعودة إلى النمو الاقتصادي، وإعادة بناء قاعدته للفوز في انتخابات عام ٢٠٢٣.

لقد وصل أردوغان إلى السلطة في تركيا قبل ١٩ عاماً، فكان رئيساً للوزراء حتى عام ٢٠١٤ ورئيساً منذ ذلك الحين.

ويمكن تقسيم سياسته الخارجية حتى الآن إلى مرحلة ابتدائية اتسمت بالتعددية الطموحة على صعيد الأطراف مع ميل قوي إلى موالاة «الاتحاد الأوروبـي»، وحقبة لاحقة متجذرة في القوة الصلبة والمساومة الحازمة، ودعم جماعة «الإخوان المسلمين»، والميل إلى الشرق الأوسط. وشكّل كلا النهجين استجابتين منطقيتين إزاء تبدّل الديناميات الدولية والمحلية والإقليمية. وتغيّرت هذه الديناميات مجدداً في عام ٢٠٢٢، مشيرةً إلى حدوث تطوّر ثالث.

لقد نشأت المثالية الأولية للسياسة الخارجية لأردوغان من الاعتقاد بأن نهج أنقرة في حقبة التسعينات تجاه

جوارها المباشر - أي القوقاز والشرق الأوسط و «حزب العمال الكردستاني» في العراق - قد افتقر إلى الخيال، وأن الامتداد لتجاوز حدود حلف الـ«ناتو» كان ضعيفاً.

فعلى الرغم من قوة القوات العسكرية، والإمكانات الاقتصادية الهائلة، والروابط الاجتماعية الثقافية مع المناطق المجاورة، إلاّ أن تركيا بالكاد كانت تؤثّر في الشؤون الإقليمية.

وكانت شبكاتها الدبلوماسية والاستخبارية، وشراكاتها العسكرية، واستثماراتها في الخارج فاترة. وتطلّبَ التغلب على هذا الضعف في الأداء اعتماد نهج تفاؤلي ومتعدد الاتجاهات والأبعاد، يلخّصه شعارا «انعدام المشاكل مع الجوار»، و«العمق الاستراتيجي».

وسمح هذا النهج بالامتداد إلى أكراد العراق وحتى «حزب العمال الكردستاني»؛ ومحاولة التوسط بين العرب وإسرائيل؛ والمصالحة مع سوريا الأسد؛ وإجراء محادثات نووية مع إيران بالنيابة عن الرئيس أوباما؛ وإنشاء روابط دبلوماسية مع أرمينيا؛ وتحسين العلاقات مع روسيا؛ وتوحيد قبرص؛ وتنفيذ إصلاحات لتسهيل العضوية في «الاتحاد الأوروبي»؛ والإقدام على مشاريع تجارية جديدة في عشرات البلدان؛ والتطورات الهامة والانخراط الدبلوماسي في أفريقيا.

وانتهت حقبة التفاؤل بسلسلة من خيبات الأمل. فقد استعاد الأسد جزءاً كبيراً من بلاده من الثوّار الموالين لتركيا، مبدداً آمال أردوغان في قيام حكومة صديقة في دمشق. ودخلت ليبيا في حرب أهلية بعد الإطاحة بالقذافي، ولم تعُد إسرائيل مهتمة بإجراء محادثات مع الفلسطينيين وانزعجت بشدة من إخلاص أردوغان لحركة «حماس»، وازداد النفوذ الإيراني في العراق وسوريا، وقبِلَ «الاتحاد الأوروبي» انضمام قبرص وجمَّد دخول تركيا، بينما فرضت واشنطن حظراً على توريد الأسلحة إلى أنقرة بحكم الأمر الواقع.

وكان الوضع الاقتصادي قد تحسّن في تركيا، لكن أردوغان فقدَ في الوقت نفسه ثقته بآليات الأمن الجماعي. فتفاقمت خيبات الأمل الخارجية بسبب غضب الرئيس على «حزب العمال الكردستاني» إثر استئناف تمرده في عام ٢٠١٥، واتحاد شركائه الليبراليين السابقين ضده في احتجاجات منتزه غيزي في عام ٢٠١٣، ومحاولة حركة «كولن» إضعاف حكومته والإطاحة بها أخيراً خلال الانقلاب الفاشل في عام ٢٠١٦.

> **اضطرت تركيا إلى اعتماد مقاربة جديدة في الخارج،وعلى الغرب انتهازها بسرعة**

وبعد ذلك، أدت التهديدات المتزايدة على حدود تركيا إلى تغيير السياسة الخارجية التركية لتنشط بزخم كسياسة واقعية - وشملت هذه التهديدات هجمات «حزب العمال الكردستاني» في تركيا من العراق وسوريا، وتحالفاً ناشئاً بين اليونان وقبرص وإسرائيل ومصر في شرق المتوسط، وخطوات روسية وأمريكية أحادية الجانب عبر الشرق الأوسط (لا سيما في سوريا، حيث رعت كلتا القوتين الوكالة السورية لـ «حزب العمال الكردستاني»، أو «وحدات حماية الشعب»).

ووجّه أردوغان تطوير نظام معقّد لفرض القوة يشمل تعزيز الشبكة الدبلوماسية، وزيادة الصادرات والاتفاقيات الاقتصادية، والاكتفاء الذاتي الصناعي الدفاعي، واتفاقيات القواعد الدفاعية والوصول في أفريقيا وأوروبا وآسيا، فضلاً عن اعتماد عقيدة عسكرية وبحرية أقل تقييداً - حيث تمنع هذه الأخيرة اليونان من الوصول إلى جزء كبير من

شرق البحر المتوسط.

وقد تبنى في الوقت نفسه المزيد من الأساليب الاستبدادية في الداخل، مما حدّ من المعارضة المحتملة لخطوات قوته الصلبة.

وقد مكّن ذلك أردوغان من منع [قيام] «ممر إرهابي» يسيطر عليه «حزب العمال الكردستاني» على طول الحدود الجنوبية لتركيا (بين عامَي ٢٠١٦ و٢٠١٩)، من خلال دفع «وحدات حماية الشعب» بعيداً عن الحدود التركية واستخدام حرب الطائرات بدون طيار ضد قواعد «حزب العمال الكردستاني» ومعاقله داخل العراق.

كما مكّنه ذلك من شن حملات عسكرية متتالية وناجحة في سوريا وليبيا وناغورنو كاراباخ، تمنح ما يرقى إلى حق النقض الجيوسياسي في الأراضي التركية وبالقرب منها - غالباً على حساب الحلفاء والوكلاء الروس.

ومع ذلك، تواجه تركيا حالياً مشهداً متغيراً في عام ٢٠٢٢، وبالتالي يبدو أنها تُحوّل اتجاهها للمرة الثالثة - بعيداً عن السياسة الواقعية الأحادية الجانب، وتعود إلى اتباع نهجٍ أكثر دقة ومتعدد الأطراف.

عوامل تكييف رئيسية

وهناك ستة عوامل رئيسية تقود عملية التكيف الحالية وهي:

تقليص النفقات الأمريكية؛ والحاجة إلى تعزيز الصادرات والاستثمار الأجنبي من أجل إنعاش النمو الاقتصادي؛ والحاجة إلى التعزيز الدبلوماسي للمكاسب المحققة في الانتصارات العسكرية الأخيرة في ليبيا وسوريا وجنوب القوقاز؛ والحاجة إلى عكس اتجاه التحالفات المناهضة لتركيا في المنطقة؛ وازدياد المنافسة الإقليمية لأنقرة مع روسيا وإيران؛ والانتخابات الرئاسية الوشيكة في عام ٢٠٢٣.

وأدى التطبيق الناجح للقوة الصلبة التركية إلى ظهور مجموعة جديدة من المشاكل هي: زيادة التعاون الأمني بين اليونان والعرب وإسرائيل حول تركيا، واتخاذ الولايات المتحدة خطوات تحوطية وتعاونها المستمر مع «وحدات حماية الشعب»، وممارسة روسيا للقوة الصلبة الخاصة بها في سوريا وأوكرانيا؛ وإعادة إثبات الوجود الإيراني في بلدان المشرق؛ وحالة الفوضى في أفغانستان. والأهم من ذلك هو أن الدَيْن الخارجي الهائل لتركيا وليرتها الضعيفة استدعيا اللجوء إلى المزيد من التجارة والاستثمار والمجاملة مع أوروبا والولايات المتحدة.

> **هناك ستة عوامل رئيسية تقود عملية التكيف الحالية للسياسة التركية**

التحدي الاوروبي

وتُشكّل أوروبا جزءاً مهماً بشكل خاص من هذا التوافق الجديد: فتبقى تركيا متكاملة اقتصادياً بشكلٍ تام مع «الاتحاد الأوروبي»- بفضل «الاتحاد الجمركي» القائم منذ عام ١٩٩٦، فضلاً عن العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية الثنائية التي تعود إلى قرونٍ من الزمن - رغم الجهود التي بذلها أردوغان في السنوات الأخيرة لإضفاء طابع إسلامي أكبر على هوية تركيا في الداخل، وطابع شرق أوسطي أكبر على هويتها على الصعيد الدولي. وتُنبئ جميع هذه العوامل بالعودة إلى سياسة خارجية متعددة المحاور ومتسمة بقدرٍ أقل من المشاكسة.

ويتضح هذا النهج الجديد بالفعل في جهود تركيا الرامية إلى تسهيل المحادثات بين أوكرانيا وروسيا، وفي تواصلها المستمر أيضاً مع كل من حركة «طالبان» وخصومها الأفغان. وما يعزز هذه النزعة هو التواصل الرفيع

المستوى مع أرمينيا من أجل إقامة علاقات دبلوماسية، والخطوات الهادفة إلى إعادة ضبط العلاقات مع الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وإسرائيل. ونسّقت تركيا عن كثب مع واشنطن بشأن أفغانستان وأوكرانيا، رغم إشارة إدارة بايدن في نيسان/أبريل ٢٠٢١ إلى عمليات قتل الأرمن في عام ١٩١٥ على أنها إبادة جماعية. كما سعت إلى شراء مقاتلات جديدة من طراز «أف-١٦» لتنشيط العلاقات الدفاعية.

ولا تهدف هذه الخطوات ببساطة إلى كسب ود الولايات المتحدة أو حلفائها. فهي مصمَّمة من أجل تخفيف التوترات بشكلٍ عملي في وقتٍ تتزايد فيه الحاجة إلى الدعم المالي الغربي والتضامن ضد القوى الانتقامية، لا سيما روسيا. ورغم الافتقار إلى الدعم الغربي للجهود التركية المناهضة لـ «حزب العمال الكردستاني»، تتداخل المصالح إلى حدٍ كبير فيما يتعلق بأوكرانيا وأفغانستان، وكذلك بشأن اللاجئين السوريين والعراق وأفريقيا، حيث يوفر الوجود التركي ثقلاً موازناً مفيداً ضد النفوذ الصيني. وستواصل تركيا استراتيجيات التحوط مع القوى غير الغربية - لا سيما الدول الأخرى الناطقة باللغة التركية، ولكن أيضاً مع الدول الشريكة المتوسطة المساحة في أفريقيا، وكذلك أوراسيا وآسيا الجنوبية والجنوبية الشرقية. ومع ذلك، تُقدّم المصالح المشتركة فرصاً ملحوظة للتقارب الأمريكي التركي، بعد أن كانت هذه الفرص نادرة للغاية خلال العقد الماضي.

وبالنسبة لإدارة بايدن، فمن دون أن تتمنى التخلص من العيوب التي تشوب علاقات تركيا مع الولايات المتحدة وأوروبا، يجب على هذه الإدارة أن تردّ بالمثل على صعيد المصلحة. وستكون الخطوة الأكثر واقعية في موافقة الكونغرس الأمريكي على عملية شراء طائرات «أف-١٦» هذا العام، وليس التأجيل لمعرفة ما إذا كان أردوغان سيخسر انتخابات عام ٢٠٢٣. على الولايات المتحدة أن تنظر أيضاً في تنشيط المشاورات مع تركيا حول مجالات الاهتمام المتداخلة، من خلال «الآلية المشتركة» التي لا تزال غير متبلورة والتي أشار إليها الرئيس بايدن في تشرين الأول/أكتوبر.

ويمكن أن توفر النتائج مزيداً من الاستقرار في تلك المناطق رغم تقليص النفقات الأمريكية. وتُقدّم الحقبة الجديدة من السياسة الخارجية التركية نافذة ضيقة من الفرص؛ وسيؤدي الحفاظ على مسافة محدودة مع أنقرة إما إلى دفعها مجدداً نحو النزعة الأحادية الجانب، أو إلى تعددية الأطراف لصالح القوى العظمى الأخرى. وإذا تمتعت تركيا بعلاقات أفضل مع الشركاء الغربيين، فقد يتّسع نطاق حريتها في معالجة بعض الأمور الثنائية المزعجة والأكثر أهمية بالنسبة للولايات المتحدة؛ وكما كان الحال خلال الحرب الباردة، قد يكون التحرير نتاجاً للتعاون الأمني والاقتصادي، وليس شرطاً مسبقاً له.

> **وتشكل أوروبا جزءا مهما بشكل خاص من هذا التوافق الجديد**

*الكولونيل ريتش أوتزن (متقاعد) هو مستشار جيوسياسي وضابط منطقة أجنبية متقاعد يعمل حالياً كزميل أقدم في «مؤسسة جيمس تاون».

*سونر جاغابتاي هو زميل «باير فاميلي» ومؤلف كتاب «سلطان في الخريف: أردوغان يواجه قوات تركيا التي لا يمكن احتوائها».

فاطمة الصمادي:

«اتفاق نووي» مع إيران: هل بات قاب قوسين؟

*مركز الجزيرة للدراسات

في الأيام الأخيرة، تُكثَّف المحادثات بين أطراف المفاوضات التي تجري بشأن الاتفاق النووي مع إيران، وكان ملاحظًا كثرة الاجتماعات بين كبار المفاوضين وعلى مستوى الخبراء الذين يعملون على تدوين النصوص. مؤشرات عديدة تقول بقرب التوصل إلى اتفاق ولكن هناك «لكن» تلحق بكل تصريح يتحدث عن تقدم في المفاوضات التي تجريها إيران في فيينا، فالمعضلات التي قد تنسف المحادثات ما زالت موجودة.

تفاؤل حـذر، هو وصف الحال في طهران اليوم، هناك «لكن» تلحق بكل تصريح يتحدث عن تقدم في المفاوضات التي تجريها إيران في فيينا. لن تجد واحدًا

بين المسؤولين في طهران يجزم بحتمية التوصل إلى اتفاق مع المجموعة الدولية بشأن ما تحب إيران في عهد رئيسي أن تسميه «مفاوضات إزالة العقوبات» أو ما تسميه الأطراف الغربية «إعادة إحياء الاتفاق النووي»، ولكن أيضًا لن تجد إلا أصواتًا قليلة تقول: إن حكومة رئيسي لا ترغب بالتوصل إلى اتفاق.

يواصل فريق التفاوض الإيراني سعيه لتحقيق إنجاز تفاوضي تحتاجه حكومة رئيسي ذهابًا وإيابًا بين طهران وفيينا؛ فالمرحلة التي وصلت إليها المفاوضات باتت تحتاج إلى قرارات سياسية عليا. تواصل بعض الأطراف داخليًّا وضع علامات الشك والاستفهام بشأن كفاءة الفريق التفاوضي وقدرته على التوصل لحل يضمن الشروط الصعبة التي وضعها مجلس الشورى ووضعتها القيادة العليا في إيران، لكن الفريق نفسه لا يترك مناسبة إلا ويؤكد أن هذه المواقف منه مردها إلى صلابته التفاوضية.

> **الفريق الحاكم في إيران اليوم يريد إنجاز اتفاق يؤدي إلى إزالة العقوبات**

مصادر امريكية وأوروبية تحدثت عن الوصول إلى مرحلة حاسمة في المفاوضات وتحدثت أخرى عن وجود ما يقرب من ٣٠٪ من القضايا ما زالت عالقة. والحديث عن «اتفاق» أيضًا أشار له كبير المفاوضين الإيرانيين في مفاوضات فيينا، علي باقري، بالقول: بعد أسابيع من مفاوضات مكثفة نقترب إلى الاتفاق أكثر من أي وقت مضى لكن قبل الاتفاق على جميع المواضيع لن يكون هناك أي اتفاق. حان وقت اتخاذ القرار من قبل الأطراف المشاركة في المفاوضات. وتحدث المستشار الإعلامي للوفد الإيراني المفاوض، الدكتور محمد مرندي، عن آمال بقرب التوصل إلى اتفاق.

وفي الأيام الأخيرة، تكثفت المحادثات بين أطراف المفاوضات بصورة كبيرة، وكان ملاحظًا كثرة الاجتماعات على مستوى الخبراء الذين يعملون على النصوص ومع كبار المفاوضين. واجتمع كبير المفاوضين الإيرانيين مع رؤساء وفود بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي.

وبالتزامن مع الحديث عن قرب التوصل إلى اتفاق، يكرّر آية الله علي خامنئي التمسك بسلمية البرنامج النووي الإيراني، وأعاد في حديثه الأخير التأكيد على بعض المحاذير التفاوضية، وقال: إن ملاحظاتٍ سجَّلها فيما يتعلق بالاتفاق، في ٢٠١٥، ولم يؤخذ بها، أوجدت المشكلات التي شهدناها لاحقًا. وهو ما قد يكون مقصودًا منه الضمانات التي باتت إيران تطلبها اليوم.

الداخل: الصراع الذي لا يخفى

جرى الحديث عن انسجام مؤسسات الحكم في إيران بعد انتخاب رئيسي كنقطة قوة في صالح صناعة القرار، لكن مجريات ملف التفاوض تشير إلى خلاف واختلافات في قضايا محورية تتعلق بهذه القضية داخل التيار الأصولي نفسه، تجلَّى بصورة واضحة في انتقادات صحيفة كيهان لأكثر من مرة لتصريحات لوزير الخارجية أهمها ما يتعلق بالتفاوض المباشر مع الولايات المتحدة الامريكية.

وفيما لا يخفى الخلاف داخل أطياف المعسكر الأصولي يتخذ التنافس والصراع شكلاً آخر في الجبهة المقابلة وتحديدًا التيار الذي يتزعمه حسن روحاني، فالرجل الذي خرج من الرئاسة دون أن يتمكن من إيصال المفاوضات إلى خاتمة تحفظ إرثه السياسي، ينشط في الساحة الإيرانية اليوم معزِّزًا من مكانته وساعيًا لبناء جماعة ضغط صلبة ومؤثرة داخل النظام، ويحاول بصورة أو بأخرى أن يحتل المكان الخالي الذي تركه الراحل

رفسنجاني.

قد لا يملك روحاني مهارات رفسنجاني وعلاقاته، ولكنه صاحب إرث ونفوذ سياسي وأمني وعلاقات لا يستهان بها، وهو رجل يمكن وصفه بـ«الصندوق الأسود» للجمهورية الإسلامية، ويتحرك اليوم وهو مدرك بصورة فعلية، للتحولات السياسية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع الإيراني كما أنه يعرف نقاط قوة وضعف خصومه، وما زال لديه خط مفتوح مع القائد الأعلى للثورة في إيران، آية الله علي خامنئي.

مما لا شك فيه أن انسحاب ترامب من الاتفاق النووي قد أضرَّ بشكل مباشر بالمكانة السياسية لروحاني وتياره، وقلَّل من أسهمه في اللعبة السياسية حاليًّا، لكن العقدة التي لا يمكن لخصومه أن يتجاوزوها هي أنه صاحب الاتفاق النووي الذي وُقِّع في ٢٠١٥، وإذا تمكن الفريق الحالي من إحياء الاتفاق فذلك إقرار بصورة أو بأخرى بصوابية سياسته فيما يتعلق بالتفاوض، وإذا فشل في التوصل إلى اتفاق فذلك أيضًا معناه أنه غير قادر على إنجاز مشابه لما حققه روحاني الذي سيحتفظ بالاتفاق كإرث سياسي.

> يريد هذا الفريق اتفاقا، لكنه يحاول التملص من إرث روحاني في الملف النووي

يتحرك خصوم رئيسي بصورة واضحة لسوق الأدلة على ما يصفونه بالفشل السياسي، وينصبُّ جهدهم على عملية التفاوض في اتجاهات عدة:

-التقليل من كفاءة فريق التفاوض والتركيز مثلاً على عدم تحدثه باللغة الإنجليزية على عكس الفريق السابق.

-تضخيم الحديث عن خلافات داخلية، وسوق بعض الشائعات التي تسعى إلى القول بأن أطرافًا أصولية تسعى لإفشال فريق التفاوض الحالي.

مؤخرًا، انتعشت سوق الشائعات بشأن عملية التفاوض، فقد نفت وزارة الخارجية الإيرانية، الأربعاء ١١ فبراير/شباط ٢٠٢٠، أن يكون وزير الخارجية، حسين أمير عبد اللهيان، قد خاطب القائد الأعلى للجمهورية الإسلامية بشأن وضع المحادثات النووية مشتكيًا من شخصيات عارضت لسنوات عملية التفاوض وفي مقدمتها سعيد جليلي، الذي يعتبر الأب الروحي لكبير المفاوضين باقري. واستندت هذه المقولات على رسالة من ٢٠٠ صفحة قالت وسائل إعلام إصلاحية: إن عضو مجلس الأمن القومي، سعيد جليلي، أرسلها إلى خامنئي معترضًا على سير المحادثات، وجرى تصوير الرسالة بأنها طعنة في ظهر فريق التفاوض الحالي.

أحجم سعيد جليلي بداية عن الرد على هذه التسريبات وقال: إنها لاتستحق الرد، لكن المدى الذي وصلت إليه جعلته يوضح ملابساتها في التالي:

-الرسالة أُرسلت منذ ما يزيد عن ستة أشهر، في أواخر عهد حكومة روحاني.

-الرسالة تضمنت تعليقات وتفنيدًا لما ورد في تقرير حول المحادثات النووية قدمته حكومة روحاني إلى مجلس الشورى.

بمعنى أن ملاحظات سعيد جليلي قد وُجِّهت إلى أداء حكومة روحاني بشأن الملف النووي وليس لأداء الفريق الحالي، وهو ما أكده عباس رنجبر، أحد موظفي مكتب جليلي، الذي لفت إلى أن محتوى الرسالة هو تقرير صادر عن مجموعة عمل السياسة الخارجية لحكومة الظل ومكوَّن من ١٣٦ صفحة، كتعليق على التقرير الأخير لوزير الخارجية آنذاك، محمد جواد ظريف، المرفوع للبرلمان بخصوص الاتفاق النووي.

كان من الملاحظ دعوة بيان وزارة الخارجية لضرورة الوحدة بين مختلف القوى السياسية لدفع عجلة المفاوضات النووية وهو في حقيقته مؤشر واضح على

حالة التجاذب ووجود خلافات جوهرية بين أقطاب النظام فيما يتعلق بالتفضيلات الاستراتيجية الرئيسية لإيران في المرحلة الحالية، وأهمها النهج المناسب في الملف النووي ومحادثات إحياء الاتفاق، والخطوط الحمراء التي يمكن عمل تسويات بشأنها والأخرى التي لا يمكن تجاوزها. ويمكن القول: إن حالة الانسجام في أوساط التيار الأصولي الحاكم كانت أكبر مع بدء المحادثات عمَّا هي عليه اليوم مع الجولة الثامنة التي يُتوقع أن تكون حاسمة في التوصل إلى حل نهائي.

إسرائيل القلقة دائمًا

من الدلالات التي تشير إلى وصول المفاوضات إلى مرحلة حاسمة قد تفضي إلى اتفاق تضاعُف الحراك الإسرائيلي في مواجهة البرنامج النووي الإيراني، والسعي للتأثير على سير المحادثات حيث أرسلت إسرائيل مبعوثًا إلى العاصمة النمساوية، فيينا، لمتابعة مستجدات المفاوضات الجارية بين القوى الكبرى وإيران بشأن برنامجها النووي.

وأكدت وسائل إعلام إيرانية هذا الخبر واعتبرت وكالة «إيسنا» أن «وجود مسؤول صهيوني في فيينا في مثل هذا الوضع هو خطوة غير بنَّاءة في تقدم المحادثات، وقبل كل شيء، يظهر جهود الصهاينة للعب دورهم الطبيعي وهو التدمير».

وتعتبر هذه هي المرة الأولى التي تقوم فيها إسرائيل بخطوة كهذه منذ استئناف المحادثات النووية مع إيران، وبعد أن تولى الرئيس الامريكي، جو بايدن، منصبه. وتبدو إسرائيل قلقة فيما يتعلق بالمفاوضات سواء جرى التوصل إلى العودة إلى التطبيق حيث إنها تصف ذلك بـ«الخطأ الاستراتيجي» أو فشلت المحادثات لأن ذلك يعزز من توجه إيران نحو السلاح النووي، وتريد بصورة جلية تنفيذ عمل عسكري ضد البرنامج النووي الإيراني وهو ما لم تحظ بالموافقة عليه من الجانب الامريكي حتى الآن.

التفاوض المباشر: إشارات ومؤشرات

ليس في عهد رئيسي فقط، بل ومنذ نشأة الجمهورية الإسلامية وموضوع العلاقة مع واشنطن إشكالية كبرى في السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية. وخلال السنوات الأخيرة من عمر رفسنجاني حاول أن يُحدث تغييرًا على هذا الصعيد وأن يدعم مسار تيار الاعتدال في طي ملف الخلاف المعقد والطويل مع واشنطن، لكن رفسنجاني مات فيما بقي ملف العداء حيًّا.

> **تدرك الأطراف أن فشل المفاوضات سيجر تبعات أمنية ثقيلة على المنطقة والعالم**

كان الاختراق الكبير على هذا الصعيد قد حدث في عهد أحمدي نجاد عندما كسر محظور التفاوض مع الولايات المتحدة الامريكية، واستثمر حسن روحاني التقدم في المحادثات النووية محاولاً أن يحدث تغييرات جذرية في ملف العلاقة لكن ذلك لم يكن سهلاً بالنسبة له.

فقد استمر القائلون بأن «لا تفاوض ولا تقارب ولا علاقات مع الولايات المتحدة الامريكية» في الدفاع عن مواقفهم، حتى مع تقدم المفاوضات بشأن برنامج إيران النووي. ووجَّه نواب أصوليون في مجلس الشورى الإسلامي انتقادات لسياسات الحكومة وللرئيس ولوزير خارجيته، ووصفوا الاتفاق المرحلي بين طهران ومجموعة الدول الست الكبرى -الذي بدأ في فبراير/شباط ٢٠١٤- بأنه يضيف مكاسب لصالح الدول الغربية؛ ويُعَرِّض مصالح ومكانة إيران للخطر، ووصفوه بأنه يُدخل إيران في حقل ألغام. واستقبل عشرات من المتظاهرين الأصوليين

روحاني عقب عودته من اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة؛ محتجين على مكالمته مع أوباما؛ ومردِّدين شعار: «الموت لامريكا».

حاول رفسنجاني أن يقدم الدعم لروحاني في أكثر الملفات حساسية، فنشر بعضًا من يومياته التي سماها (صراحت نامه/ رسالة الصراحة) وقال فيها: إن الإمام الخميني كان موافقًا على حذف شعار «الموت لأمريكا»، وفيما دافعت مؤسسة نشر آثار الخميني عن رفسنجاني، مؤكدة أن يومياته المكتوبة بخط يده موثوقة ويمكن الأخذ بها، وصف قائد الحرس الثوري في ذلك الوقت، محمد علي جعفري، ما صدر عن رفسنجاني بأنه «خداع».

غاب رفسنجاني وغادر روحاني كرسي الرئاسة فيما بقي الخلاف بشأن العلاقة مع واشنطن على حاله، وانتقل ليكون ملفًّا خلافيًا أيضًا في فترة رئيسي.

في ٢٦ فبراير/شباط ٢٠٢٢، هاجم حسين شريعتمداري، رئيس تحرير صحيفة كيهان، علي شمخاني، أمين المجلس الأعلى للأمن القومي، بشأن ما أسماه «خطة تفاوض مباشرة مع الولايات المتحدة»، وقال: إنها تصريحات غير محسوبة. ولعل تصريحات شمخاني التي تحمل مواقف متضاربة بشأن المحادثات النووية تعد هي الأخرى مؤشرًا على عمق الخلاف فمن السهل أن نجد له تصريحات تؤكد حدوث المفاوضات ومن السهل أيضًا أن نجد له تصريحات تناقض السابقة بالكامل؛ حيث عاد ونفى تأييده فكرة المفاوضات المباشرة بين إيران والولايات المتحدة.

سبق شمخاني تصريح لعبد اللهيان، في ٢٥ فبراير/شباط ٢٠٢٢، قال: إن إيران مستعدة للجلوس مباشرة مع الولايات المتحدة إذا لزم الأمر «إذا وصلنا إلى مرحلة في عملية التفاوض يكون فيها التوصل إلى اتفاق جيد بضمان عالٍ ضروريًّا ليكون هناك مستوى من الحوار مع الولايات المتحدة، فلن نتجاهل ذلك».

جرت مهاجمة الطرفين من قبل شخصيات أصولية وصفت التفاوض المباشر بـ»الذي يبحث عن الماء من خلال السراب». ومع ذلك، لا يمكن تجاهل الإشارة التي أطلقها علي خامنئي عند لقائه مجموعة من أهالي مدينة قم عندما أكد أن: «التفاوض والتفاعل مع العدو في مرحلةٍ ما لا يعني الاستسلام له»، فهي إشارة يمكن فهمها على أنها ضوء أخضر للدخول في تفاوض مباشر.

يرى مفاوض كبير سابق تحدثت معه الباحثة في طهران أن تصريح عبد اللهيان جاء متسرعًا لكنه في الوقت ذاته يؤكد أن عقدة المفاوضات الدائرة حاليًّا ليست في التفاوض المباشر، فالطرفان فعليًّا يتحدثان إلى بعضهما من خلال رسائل مكتوبة ولا يتعدى دور الوسيط الأوروبي في هذا الباب نقل الرسائل المدونة بين الطرفين.

> **جرى في هذه المفاوضات حل الكثير، لكن هناك قضايا ما زالت عالقة**

ولكن مرة أخرى، فإن إشارة خامنئي توسع هامش التحرك للفريق المفاوض وتقول باستراتيجية جديدة كمؤشر على إحراز تقدم فعلي في المفاوضات والوصول إلى مفاصل تقتضي مثل هذه الإشارة.

ماذا تريد إيران؟

بعد الانسحاب الامريكي وعدم نجاح السياسة الأوروبية في تفعيل بنود الاتفاق النووي، لم تقف إيران مكتوفة اليد على الرغم من أنها لم تقابل الانسحاب بانسحاب مقابل، بل استخدمت نصوصًا في الاتفاق نفسه تعطيها الحق في التراجع عن التزاماتها. وبضغط من مجلس الشورى الذي سنَّ قانونًا بهذا الخصوص، وجدت حكومة روحاني نفسها مجبرة على البدء بخطوات التراجع عن تطبيق بنود الاتفاق الذي أبرمته في ٢٠١٥، وكذلك

واصلت حكومة رئيسي سياسة التراجع عن تطبيق الاتفاق وهو ما يمكن تلخيصه في التالي:

إعادة تفعيل منشآتها النووية وفي مقدمتها مفاعل نطنز الشهير الذي تعرض لأكثر من هجوم على مدى السنوات الماضية، وكذلك الحال بالنسبة لمفاعلات أراك وكرج وأصفهان.

رفعت إيران من مستوى تخصيب اليورانيوم حتى ٦٠٪، كما زادت إيران من مخزون اليورانيوم بكمية تزيد عمّا هو مسموح به في اتفاق ٢٠١٥.

فرضت قيودًا على الرقابة الدولية على منشآتها ودخلت في عملية شد وجذب في علاقتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أضافت أجهزة طرد مركزية متطورة تعمل بالحقن بالغاز إلى مجموعة سابقة من أجهزة الطرد المركزي المتطورة في منشأة نطنز.

وبناء على التطور الذي حدث في البرنامج النووي الإيراني، فإن مجرد العودة إلى الاتفاق السابق لن تحل المشكلة بين إيران والقوى الغربية، فإيران لن تتخلى بسهولة عن مخزونها من اليورانيوم ولن تقبل بتدمير أجهزة الطرد المركزي المتطورة التي أدخلتها إلى دورة برنامجها النووي، وهو ما يقتضي بنودًا جديدة أو ملحقًا للاتفاق يحل هذه الإشكاليات إضافة إلى تجاوز عقدة الاتفاق المؤقت الذي ترفضه طهران خاصة أن الاتفاق الموقع في ٢٠١٥ لم يبق زمن طويل على نهايته.

المستشار الإعلامي للوفد الإيراني في فيينا، محمد مرندي، لا يخفي أمله في التوصل إلى اتفاق قريبًا، لكنه يستدرك: «مازال أمامنا مشكلات كبيرة إذا لم يلبِّ الأوروبيون مطالب إيران ولم يلتزموا بالاتفاق النووي، فلا يمكننا توقيع اتفاقية».

ويرى مرندي أنه «إذا أظهر الامريكيون والأوروبيون مرونة وعقلانية، فيمكن حل القضايا المتبقية بسرعة»، وأي اتفاق لا يتضمن رفع العقوبات لن توافق عليه طهران، مشيرًا إلى أن «بعض القضايا تم حلها في محادثات فيينا، لكن البعض الآخر لا يزال قائمًا».

التحقق من سياسات واشنطن

تعيد إيران مرارًا وتكرارًا التأكيد على وجوب التحقق من سياسات واشنطن، وبدون التحقق الذي تطلبه لا يمكن تلبية مطالب الولايات المتحدة والأطراف الغربية من طهران. والتحقق يتطلب تفعيل نظام تحويل الأموال الدولي «سويفت» بصورة جدية.

> **هل يبقى في إيران مشمعا بالأحمر تحت رقابة الوكالة الدولية أو ينقل إلى دولة أخرى؟**

وفي الوقت الذي يؤكد فيه الجانب الامريكي صعوبة تقديم ضمانات، فإن وزير الخارجية الإيراني، عبد اللهيان، يؤكد أن بلاده لا تقبل ضمانات شفهية بعدم الانسحاب من الاتفاق النووي. وأشار إلى أن مفاوضي بلاده اقترحوا على الدبلوماسيين الغربيين أن يصدر الكونجرس الامريكي على الأقل «بيانًا سياسيًّا» بشأن التزام واشنطن بالاتفاق النووي. «بيان سياسي» قد يكون مخرجًا لعقدة حرجة في المفاوضات لكنه لا يقدم الضمانات القانونية التي تصر عليها طهران وتمنع أحد الأطراف من الانسحاب من الاتفاق مجددًا.

في حواره مع صحيفة «فاينانشيال تايمز» البريطانية، أعاد وزير الخارجية الإيراني، أمير عبد اللهيان، على موقف إيران من موضوع الضمانات، وقال: إن الولايات المتحدة فشلت في الاستجابة لطلب إيران بمنح ضمانة حول عدم انسحاب أي من الأطراف من الاتفاق النووي.

في السياق نفسه، تأتي تغريدة الأمين العام لمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، علي شمخاني، والتي

تقول: فشلت الولايات المتحدة وأوروبا في اختبار الوفاء بالتزاماتهما في الاتفاق، الذي أصبح الآن صَدفة فارغة لإيران في المجال الاقتصادي ورفع العقوبات. لن تكون هناك مفاوضات تتجاوز الاتفاق مع امريكا سيئة العهد وأوروبا العاجزة.

ورغم ما تحمله هذه التغريدة من تناقض، إلا أنها تصب في باب التحقق من الالتزامات الذي تطلبه طهران، فشمخاني يرى أن الولايات المتحدة وأوروبا فشلتا في اختبار تنفيذ تعهداتهما في إطار الاتفاق النووي.

خلاصة

رغم كل ما يقال عن «مماطلة إيرانية»، فإن الفريق الحاكم في إيران اليوم يريد إنجاز اتفاق يؤدي إلى إزالة العقوبات ويقود إلى حلحلة الأوضاع الاقتصادية مما ينعكس على الداخل الإيراني ومعيشة المواطن وهو ما من شأنه أن يمنح هذا الفريق مكانة سياسية يحتاجها بصورة آنية ومن أجل مستقبله السياسي، صحيح أنه يتحرك في خطة موازية لتحييد تأثير العقوبات لكنها خطة تحتاج إلى وقت طويل وصبر قد لا يكون بمقدور الداخل الإيراني أن يمنحه بعد دورات متتالية من العقوبات. إن رفع العقوبات من شأنه أن يؤثّر بصورة مباشرة على مبيعات النفط والتبادل التجاري وقطاع البنوك الذي بات يواجه مشكلات كبيرة بفعل خروجه من سوق التحويلات المالية العالمية بفعل العقوبات.

يريد هذا الفريق اتفاقًا، لكنه يحاول التملص من إرث روحاني في الملف النووي ويريد أن يرسي قواعد جديدة في موضوع العلاقات مع الغرب والحصول على ضمانات بجدية الالتزام، وهو يتحرك باتجاه هذا الهدف والأطراف التي تتربص به في الداخل كثيرة سواء تلك التي تأتي في إطار التنافس والصراع السياسي من قبل المنافسين والخصوم، أو من داخل التيار نفسه من طيف أخذ على عاتقه مراقبة وتجريم أية محاولة للتواصل مع الولايات المتحدة الامريكية.

جرى في هذه المفاوضات حل الكثير، لكن هناك قضايا ما زالت عالقة أهمها مخزون إيران من اليورانيوم المخصب: هل يبقى في إيران مشمَّعًا بالأحمر تحت رقابة الوكالة الدولية أو يُنقل إلى دولة أخرى؟، ومسألة اختبار جدية إزالة العقوبات، وغيرها أهم.

> **انسحاب ترامب من الاتفاق النووي أضرَّ بشكل مباشر بالمكانة السياسية لروحاني وتياره**

تدرك الأطراف الأخرى أن فشل المفاوضات سيجر تبعات أمنية ثقيلة على المنطقة والعالم، وكما أن مواجهة عسكرية مع إيران ستكون مكلفة بالنسبة للجميع، فإن عدم التوصل إلى اتفاق ينذر بتحرك إيران نحو السلاح النووي إذا ما تصاعد التهديد الموجه ضدها.

*فاطمة الصمادي:باحثة وأستاذة جامعية أردنية مختصة في الشأن الإيراني، حاصلة على درجة الدكتوراه من جامعة علامة طباطبائي في إيران. لها عدد من الكتب والأبحاث المتعلقة بالشأن الإيراني. تعمل حاليا باحثا أول في مركز الجزيرة للدراسات وتشرف على الدراسات المتعلقة بإيران وتركيا ووسط آسيا.

الاتفاق مع إيران يجب أن يتجاوز الملف النووي

*عن صحيفة»واشنطن بوست»

رأى الصحافي الامريكي-الإيراني جايسون رضائيان أن أي اتفاق مع إيـران يجب أن يتجاوز الشأن النووي، من خلال استراتيجية واسعة النطاق للتعامل مع الإيرانيين، تشمل الحد من الأنشطة الإيرانية المزعزعة للمنطقة ودعم الداخل الإيراني.

العودة إلى الامتثال للاتفاق النووي أمر مهم، لكن يجب أن يكون ذلك مجرد بداية لاستراتيجية واسعة النطاق لزيادة التواصل مع الإيرانيين من خارج السلطة

وكتب رضائيان، لصحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية، أنه مع اقتراب التوصل إلى اتفاق بين واشنطن وطهران، تتضاءل خيارات إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن للتعامل مع التحديات الأخرى التي تفرضها إيران.

وقال إنه «لطالما تمت الإشارة إلى كيفية التعامل مع التهديدات الإيرانية على أنها قرار ثنائي، حيث يمكن أن يؤدي التصرف بطريقة ما إلى ضمان السلام، فيما يؤدي التعامل معها بطريقة أخرى إلى الحرب».

وأضاف أن هذا هو السبب في أن إدارة بايدن تركز على البرنامج النووي فقط في الوقت الحالي، متجاهلة جميع التصرّفات المدمّرة الموجّهة ضد الشعب الإيراني وفي جميع أنحاء المنطقة».

صفقة أقل قبولاً

ولذلك رجّح أن «تتجاهل الصفقة الجديدة الحقائق المتغيّرة داخل المجتمع الإيراني،

> طموحات إيران النووية خطيرة، لكن ليس بالطريقة التي يتم الإعلان عنها

والتي يجب أخذها في الاعتبار»، وبالتالي أن تكون «أقل قبولاً لدى المواطن الإيراني العادي، وكذلك حلفاء واشنطن في المنطقة مقارنة بالصفقة السابقة».

ومن أجل جذب المزيد من المؤيدين للصفقة الجديدة، أشار رضائيان إلى أن الإدارة الأمريكية «قد تضطر لتقديم تنازلات لإرضاء حلفائها في المنطقة، ربما من خلال بيعها أسلحة متطوّرة، والذي لن يؤدي إلا إلى تفاقم عدم الاستقرار الإقليمي الحالي».

وأكد أن طموحات إيران النووية «خطيرة، لكن ليس بالطريقة التي يتم الإعلان عنها. فمن خلال المبالغة في التأكيد على هذه القضية الفردية، حاصرت إدارة بايدن نفسها»، وبالتالي «ستستمر في دفع ثمن استراتيجي لذلك، لكن عليها مقاومة الإغراء لزيادة جرأة القوى الإقليمية الأخرى».

تخبّط اقتصادي

في غضون ذلك، أكد رضائيان أن إيران تتخبّط تحت وطأة العقوبات الأمريكية وعجز حكومتها عن إدارة الشؤون الداخلية للبلاد، حيث يواجه النظام معارضة داخلية أقوى من أي وقت مضى منذ عام ١٩٧٩.

وأوضح أنه «من الصعب على الشعب الإيراني أن يمضي قدمًا مع القيادة الإيرانية الحالية، وهذا هو بالضبط السبب الذي جعله يستثمر في تعزيز المجتمع المدني الإيراني، بعد أن تراجعت القدرة على القيام بذلك نتيجة العقوبات الشاملة وحظر السفر الذي فرضه الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب.

ما وراء المجازات

وإذ أشار إلى أنه على واشنطن السعي لتمكين الإيرانيين العاديين، أكد رضائيان أنه للقيام بذلك، «على إدارة بايدن أن تفكر فيما وراء المجازات المرهقة».

وختم قائلاً إن «العودة إلى الامتثال للاتفاق النووي أمر مهم، لكن يجب أن يكون ذلك مجرد بداية لاستراتيجية واسعة النطاق لزيادة التواصل مع الإيرانيين من خارج السلطة».

اوكرانيا و صراع الاقطاب

بوتن يختار المواجهة عبر الاعتراف «الفوري» باستقلال لوغانسك ودونتسك

*المرصد..فريق الرصد والمتابعة

أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتن مساء الاثنين اعتراف بلاده الفوري باستقلال جمهوريتي دونتسك ولوغانيسك الشعبيتين عن أوكرانيا، ودعا البرلمان الروسي إلى التصديق على القرار.

وفي كلمة للشعب الروسي، أكد بوتن أن أوكرانيا « جزء لا يتجزأ من تاريخ روسيا»، وأعلن قرار الاعتراف باستقلال دونيتسك ولوغانسك جمهوريتين مستقلتين عن أوكرانيا.

ووقع بوتن قرار الاعتراف باستقلال دونيتسك ولوغانسك جمهوريتين مستقلتين عن أوكرانيا، مؤكدا أن القرارات المتخذة لحفظ الأمن الروسي.

وقال بوتن في الخطاب، إن الزعيم الشيوعي السابق جوزيف ستالين، حرر أوكرانيا ومنحها بعض الأراضي لتشكيل

دولتها.. وهي جزء لا يتجزأ من تاريخنا.

أما عن منطقة دونباس المتنازع عليها، قال بوتن إنها «سحبت من سيادة روسيا إلى السيادة الأوكرانية».. وأكد أن شرقي أوكرانيا «أرض روسية قديمة.»

وشدد بوتن على أن روسيا قدمت بشكل دائم مساعدات لشركائها في رابطة الدول المستقلة من الاتحاد السوفييتي، ومن ضمنها أوكرانيا.

وأشار إلى أن روسيا تحملت مسؤولية جميع ديون دول الاتحاد السوفيتي، منوها إلى أن المساعدات التي قدمتها روسيا لأوكرانيا منذ عام ١٩٩١ وصلت إلى أكثر من ١٥٠ مليار دولار.

واستمر بوتن بمهاجمة «الجارة»: «أوكرانيا استفادت من التعامل مع روسيا ولم تقدم أي شيء لها».

«لم تف أوكرانيا بأي التزامات تجاه روسيا، ويكفي أن نتذكر سرقتها للغاز، وابتزازها لروسيا بسبب مرور الغاز من أراضيهم، واستخدموا هذه الورقة لتهديد روسيا والحوار مع الغرب.»

وقال بوتن إن «أوكرانيا بدأت باستنساخ النظام الغربي، ولم تكترث الحكومة لازدهار الشعب، بل العمل على تحقيق الأرباح لإبرام الصفقات مع الدول الغربية».

وأكمل بوتن: «أوكرانيا لم يكن لديها مطلقا تقاليد «دولة حقيقية».. وهي الآن تعيش أزمة اقتصادية واجتماعية وإنسانية.. أوكرانيا أصبحت دولة فقيرة وذات اقتصاد منهار».

وتساءل بوتن: « هل ما تعيشه أوكرانيا يمثل الحضارة الغربية؟».

وخاطب بوتن الشعب الأوكراني: « على الأوكرانيين أن يفهموا أن بلدهم تحت الاستعمار».

وهاجم بوتن الحكومة الأوكرانية لمحاربتها للغة الروسية: «السلطات الأوكرانية عملت على تهميش اللغة الروسية.. اليوم ينظر للناطق باللغة الروسية في أوكرانيا على أنه «أجنبي».

واتهم بوتن أوكرانيا بعزمها على تصنيع أسلحة نووية خاصة بها، وأن الغرب قد يساعدها، وحذر من إن «إذا حصلت أوكرانيا على أسلحة دمار شامل فإن الوضع العالمي سيتغير تغيرا جذريا ولا يسعنا تجاهل ذلك».

وتوقع بوتن أن تفرض القوى الغربية عقوبات على روسيا «بأي حال»، وأنها ستجد ذرائع لها.

ابرز ماجاء في خطاب بوتن

* * فلاديمير لينين مؤسس أوكرانيا والبولشفيون قدموا تنازلات كثيرة للقوميين المتعصبين
* * أوكرانيا المعاصرة تم إنشاؤها على حساب الأراضي الروسية تاريخيا
* * البولشفيون دمجوا دونباس بأوكرانيا بالقوة
* * رغم المخادعة ونهب روسيا اعترف شعبنا بكل الدول بعد تفكك الاتحاد السوفيتي
* * واردات الميزانية الأوكرانية من مختلف المساعدات الروسية بلغت ٢٥٠ مليار دولار بين ١٩٩١ و٢٠١٣
* * القوميون الأوكرانيون بدعم من الغرب استفادوا من تآكل مؤسسات الدولة بسبب الفساد في ٢٠١٤
* * القوميون الذين استولوا على السلطة في أوكرانيا نظموا موجة من الإرهاب والاغتيالات ولم يعاقبوا
* * سنحاسب المسؤولين عن المأساة في أوديسا عام ٢٠١٤
* * سياسات السلطات الأوكرانية تقود البلاد إلى فقدان سيادتها بالكامل

- التصريحات الأوكرانية عن السلاح النووي ليست كلاما فارغا ولا يمكننا ألا نرد على ذلك
- سكان القرم وسيفاستوبول أحبطوا في ٢٠١٤ الخطط لنشر البنية التحتية للناتو في القرم
- نظام إدارة القوات الأوكرانية متكامل مع الناتو والحلف قد بدأ بالانتشار في أوكرانيا
- انضمام أوكرانيا إلى الناتو خطر مباشر على روسيا
- الناتو يعتبر روسيا خصمه الرئيسي وأوكرانيا ستكون بمثابة رأس الجسر للهجوم علينا
- الغرب يهدف إلى ردع تطور روسيا بسبب مجرد وجودنا فقط

اجتماع استثنائي لمجلس الأمن الروسي

وعقد بوتين، يوم الاثنين، اجتماعا استثنائيا لمجلس الأمن لمناقشة تطورات الأوضاع في شرق أوكرانيا واحتمال الاعتراف باستقلال دونيتسك ولوغانسك، اللتي تعتبرهما روسيا حاليا جزءا من أراضي أوكرانيا.

وفي مستهل الاجتماع أشار بوتين إلى أن بعض سكان أوكرانيا لم يقبلوا الانقلاب على السلطة في البلاد الذي حصل عام ٢٠١٤ وكان مناهضا للدستور ودمويا، بينهم مواطنو شبه جزيرة القرم ومقاطعتي دونيتسك ولوغانسك.

واعتبر بوتين أن السلطات في كييف بدأت الآن عملية عقابية ثالثة ضد سكان دونباس، متهما الحكومة الأوكرانية بأنها لا تنوي تنفيذ اتفاقات مينسك.

وشدد الرئيس الروسي على أن روسيا ستواجه تهديدات متزايدة في حال انضمام أوكرانيا للناتو.

وخلال الاجتماع أكد وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، أن الغرب رفض مقترحات موسكو الأساسية بما في ذلك ضمان عدم توسع الناتو شرقا، مشيرا إلى أن الولايات المتحدة تسعى للالتفاف على مبدأ عدم قابلية الأمن للتجزئة.

وأشار بوتين تعليقا على تصريحات لافروف إلى أن الرئيس الأمريكي، جو بايدن، أكد له أن الناتو لن يضم أوكرانيا «غدا» وأنه يمكن «فرض حظر على ذلك حاليا».

كما ذكر بوتين أن نظيره الفرنسي، إيمانويل ماكرون، قال له إن هناك تغيرا في الموقف الأمريكي حول انضمام أوكرانيا للناتو لكنه لم يشرح جوهر هذا التغير.

وأكد وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، أن السلطات الأوكرانية تستعد لإطلاق هجوم واسع شرق البلاد، وأفاد بأن كييف حشدت في المنطقة ٥٣ ألف عسكري.

وفي سياق المناقشات حول مسألة الاعتراف بجمهوريتي دونيتسك ولوغانسك، أشار نائب رئيس إدارة الرئيس الروسي، دميتري كوزاك، إلى أن أوكرانيا والغرب ليسا بحاجة إلى دونباس وهما يريدان تحميل روسيا مسؤولية دعم المنطقة اقتصاديا.

من جانبه، أعرب نائب رئيس مجلس الأمن، دميتري مدفيديف، عن اعتقاده أن أغلب مواطني روسيا سيدعمون الاعتراف باستقلال جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك.

وجدد رئيس مجلس الدوما الروسي، فياتشيسلاف فولودين، طلبه لبوتين الاعتراف باستقلال جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك، بينما اعتبرت رئيسة مجلس الاتحاد الروسي، فالينتينا ماتفيينكو، أنه لا بد من اتخاذ هذا الإجراء إن كان ذلك سيحل المشاكل الحالية لسكان دونباس.

من جانبه، قال سكرتير مجلس الأمن الروسي، نيقولاي باتروشيف، إن الغرب يسعى إلى تفكيك روسيا ومهمهة

الحكومة تكمن في الدفاع عن وحدة أراضي البلاد، وتابع أنه «مقتنع بأن الحل الوحيد يكمن في الاعتراف» باستقلال دونيتسك ولوغانسك.

بدوره، ذكر رئيس الوزراء الروسي، ميخائيل ميشوستين، أن حكومته تجري استعدادات للاعتراف المحتمل باستقلال جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك منذ أشهر، مبينا أنها حللت «جيدا» كل المخاطر المحتملة من هذا الإجراء.

وفي تصريح جديد منه قال لافروف إنه لا يرى خيارا آخر إلا الاعتراف باستقلال جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك.

بينما شدد شويغو من جديد على أن السلطات الأوكرانية تستعد لحل قضية دونباس عسكريا ويجب الاعتراف بجمهوريتي دونيتسك ولوغانسك.

إدانات غربية ومطالبات بالعقوبات

توالت ردود الفعل الغربية، مساء الاثنين، إثر إعلان الرئيس الروسي، فلاديمير بوتن، اعترافه باستقلال منطقتي «دونيتسك» و«لوغانسك» شرقي أوكرانيا، مؤكدا أن موسكو تعتبرهما جمهوريتين مستقلتين.

الولايات المتحدة الامريكية:

بيان السكرتير الصحفي جين ساكي حول الإعلان الروسي عن شرق أوكرانيا:

لقد توقعنا خطوة مثل هذه من روسيا ونحن مستعدون للرد على الفور. سيصدر الرئيس بايدن قريبًا أمرًا تنفيذيًا يحظر الاستثمار والتجارة والتمويل الجديد من قبل الأشخاص الأمريكيين إلى أو من أو في ما يسمى بمناطق DNR و LNR في أوكرانيا. هذا الحصار. سيوفر أيضًا سلطة فرض عقوبات على أي شخص مصمم على العمل في تلك المناطق من أوكرانيا.

ستحصل وزارتا الخارجية والخزانة على تفاصيل إضافية قريبًا. كما سنعلن قريبًا عن إجراءات إضافية تتعلق بالانتهاك السافرة اليوم لالتزامات روسيا الدولية.

لنكون واضحين: هذه الإجراءات منفصلة عن الإجراءات الاقتصادية السريعة والخطيرة التي كنا نعدها بالتنسيق مع الحلفاء والشركاء في حالة غزو روسيا لأوكرانيا ، وستكون بالإضافة إلى ذلك.

نحن نواصل التشاور عن كثب مع الحلفاء والشركاء ، بما في ذلك أوكرانيا ، بشأن الخطوات التالية وبشأن التصعيد الروسي المستمر على طول الحدود مع أوكرانيا.

الناتو

وأدان الأمين العام لحلف الناتو، ينس ستولتنبرغ، اعتراف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالانفصاليين، معتبرا إياه بأنه «يقوض سيادة أوكرانيا وسيادة أراضيها».

وقال إن «روسيا بهذا القرار، تواصل تأجيج الصراع في شرق أوكرانيا».

الاتحاد الاوروبي:

وعقب الإعلان عن قرار بوتين، قال الاتحاد الأوروبي إنه سيرد «بحزم» على اعتراف موسكو باستقلال الانفصاليين

الأوكرانيين.

وقالت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين إن «الاعتراف بدونيتسك ولوغانسك خرق للقانون الدولي وسيادة أوكرانيا».

وأعلن مفوض الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل: أن «الاتحاد وحلفاؤه سيردون بصورة موحدة وحازمة على قرارات بوتين». وقال بوريل، إن خطوة بوتن تمثل «انتهاكا صارخا للقانون الدولي ووحدة أراضي أوكرانيا واتفاقات مينسك».وأردف بوريل، في تغريدة على موقع «تويتر»، أن رد فعل الاتحاد الأوروبي وشركائه سيكون موحدا وصارما وحازما في التضامن مع أوكرانيا.

بريطانيا

من ناحيته، شدد رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، على أن اعتراف روسيا باستقلال الجمهوريتين غير المعترف بهما دوليا «يشكل انتهاكا صارخا لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها».

وأضاف جونسون، خلال مؤتمر صحفي، أن الاعتراف الروسي يشكل «تنصلا من عملية واتفاقيات مينسك» التي أبرمت في سنة ٢٠١٥ لأجل إحلال السلام في أوكرانيا.

وأضاف: «سأتصل بالرئيس الأوكراني الآن لأعلن تضامن بريطانيا معه».

وأدانت الخارجية البريطانية اعتراف روسيا بجمهوريتي لوهانسك ودونيتسك.وقالت وزيرة الخارجية البريطانية ليز تروس، في بيانا على «تويتر» ، قالت فيه إن «اعتراف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بجمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوغانسك الشعبية كدول مستقلة، تظهر الاستخفاف الصارخ بالتزامات روسيا في اتفاقيات مينسك».

وتابعت: «هذه الخطوة تمثل هجوما إضافيا على سيادة وسلامة أراضي أوكرانيا وإشارة إلى نهاية عملية مينسك، وانتهاك لميثاق الأمم المتحدة».

واعتبرت تروس أن قرار روسيا «يظهر اختيار مسار المواجهة بدل الحوار»، مشددة على أنه سيتم التنسيق لرد مع الحلفاء، وأنه لن يتم السماح بهذا الانتهاك الروسي أن يمر دون عقاب»

اوكرانيا

وقال الرئيس الأوكراني فلودومير زيلينسكي: «ناقشت مع الرئيس الأميركي ، جو بايدن، أحداث الساعات الأخيرة».

وأضاف زيلينسكي: «سنعقد اجتماعا لمجلس الأمن القومي لبحث التطورات الأخيرة».

وقطع الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، زيارته إلى الكونغو وقرر العودة إلى نيويورك بسبب الأزمة الأوكرانية.

لاتفيا:

في غضون ذلك، دعت لاتفيا إلى فرض عقوبات فورية على روسيا، على خليفة اعترافها بمناطق الانفصاليين.

الطمع الروسي في «دونيتسك» و«لوهانسك» وتداعيات الاعتراف باستقلالهما

صفوان جولاق-كييف- على مدار ٨ سنوات مضت، كان إقليم دونباس عنوانا رئيسا للتوتر بين أوكرانيا وروسيا في مناطق الشرق، وبه ارتبطت كثير من الاتهامات بين كييف وموسكو، خاصة فيما يتعلق بالالتزام بالهدن، وتنفيذ اتفاقات «مينسك» للتسوية.

واليوم، عاد الإقليم بقوة لتصدر مشهد التصعيد الراهن، لاسيما بعد دعوات في حزب «روسيا الموحد» الحاكم لتسليح دونباس، ومشروع روسي آخر للاعتراف بمنطقتي دونيتسك ولوهانسك فيه كـ «جمهوريتين مستقلتين» تمهيدا لضمهما على غرار القرم عام ٢٠١٤.

ما أهمية دونباس؟

هذا الإقليم يقع جنوب شرق أوكرانيا، على مساحة تقدر بنحو ٥٢/٣ ألف كلم مربع، ويضم منطقتي دونيتسك ولوهانسك المتاخمتين للحدود مع روسيا.

حتى ٢٠١٤، كان دونباس يوصف بـ «سلة الصناعة والغذاء» في أوكرانيا، لما فيه من ثروات طبيعية وصناعات ثقيلة ومساحات زراعية، إضافة إلى غناه بمناجم الحديد والفحم المستخدم في المصانع ومحطات توليد الطاقة والتدفئة.

مجتمع الإقليم يضم -رسميا- نحو ٤ ملايين نسمة، ٥٦/٨٪ منهم أوكرانيون، ونحو ٣٨/٢٪ من أصول روسية، لكن اللغة السائدة فيه كانت -ولا تزال- الروسية. ولهذا كان الإقليم (مع القرم) عاملا رئيسيا في وصول الموالين لموسكو إلى سدة الحكم قبل أحداث ٢٠١٤ وما تبعها.

وكان دونباس مهدا رئيسا لشعبية ورموز «حزب الأقاليم» الموالي لروسيا، الذي حكم أوكرانيا بين ٢٠١٠ ونهاية ٢٠١٣.

كيف بدأ حراك الانفصال في دونيتسك ولوهانسك؟

بعد هروب الرئيس الأوكراني السابق، فيكتور يانوكوفيتش، إلى روسيا في فبراير/شباط ٢٠١٤، وأحداث القرم التي أدت إلى ضمه في وقت لاحق من مارس/آذار من العام نفسه، بدأ في منطقتي دونيتسك ولوهانسك حراك الانفصال أوائل الشهر التالي.

وسريعا ما انتقل الحراك إلى شكل مسلح، بعد أن استفاقت كييف من صدمة الفراغ الحكومي الذي خلفه هروب معظم المسؤولين في نظام يانوكوفيتش.

ساعد على ذلك سيطرة الانفصاليين الموالين لروسيا، والمناوئين لسلطات كييف الجديدة الموالية للغرب، على المقار الحكومية والمواقع العسكرية، في المدن الرئيسية وغيرها، قبل أن يعلنوا من جانب واحد في ٧ أبريل/نيسان ٢٠١٤ عن قيام «جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين». لم يعترف أي طرف بهاتين «الجمهوريتين» لكنهما طمحتا سريعا إلى عضوية الاتحاد الروسي، وحاولتا الوحدة فيما بينهما باسم «روسيا الجديدة» كما سعتا إلى الاستحواذ على مناطق أوكرانية أخرى شرق البلاد.

شكلت كييف آنذاك ما عرف بـ «عملية مكافحة الإرهاب» واستطاعت بعد شهور استعادة عدة رئيسية مدن سيطر عليها الانفصاليون (سلافيانسك، كراماتورسك، ماريوبول) فتوقفت -عمليا- أطماعهم التوسعية.

من يدعم الانفصاليين شرق أوكرانيا؟

منذ بداية الأمر، أصرت موسكو على اعتبار أن ما يحدث شرق أوكرانيا «حرب أهلية» مؤكدة أنها لا تدعم الانفصاليين، وأنها «وسيط» بينهم وبين كييف.

وبطبيعة الحال، رفضت كييف هذا الأمر، بل تحولت تدريجيا إلى اتهام روسيا بإرسال مسلحين متقاعدين ومرتزقة وأسلحة وعتاد ثقيل لم يكن موجودا بالمنطقة، تحت غطاء قوافل كثيرة من «المساعدات الإنسانية» عبر مسافة حدودية خارجة -حتى اليوم- عن سيطرة أوكرانيا، تقدرها كييف بنحو ٤٠٠ كلم من أصل نحو ٢٢٩٥ كلم، هي كامل الحدود البرية والبحرية بين البلدين.

ما الذي تغير؟

بسيطرة الانفصاليين الموالين لروسيا عليها، تحولت تلك المناطق إلى نمط الحياة الروسية، بدءا من الاتصالات، ومرورا بالخدمات، وحتى الاعتماد على الروبل الروسي بدلا عن الهريفنيا الأوكرانية، حيث يحصل السكان على رواتب شهرية وتقاعدية بدعم روسي غير معلن.

والحدود البرية، التي تسيطر عليها روسيا، مفتوحة أمام حركة السكان والبضائع في «الجمهوريتين» اللتين أصدرتا «جوازات سفر» خاصة بهما تعترف بها روسيا فقط.

لكن التغيرات المحورية، التي طرأت على المنطقتين بشكل عام، تشمل ما يلي:

١- النزوح:

بناء على الإحصائيات الرسمية، تفوق أعداد النازحين (داخليا) ١/٥ مليون نسمة، بينما تقدر أعداد النازحين إلى روسيا المجاورة بنحو ٦٠٠ ألف.

٢- التجنيس:

تسارع روسيا الخطى وبشكل علني لتوزيع جنسيتها على سكان دونيتسك ولوهانسك. وفي يوليو/تموز ٢٠٢١، أعلن دميتري كوزاك نائب رئيس إدارة الكرملين أن حوالي مليون أوكراني حصلوا على الجنسية الروسية بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠ فقط.

وذكر دينيس بوشيلين رئيس «جمهورية دونيتسك الشعبية» أن ٤٠٠ ألف من السكان حصلوا فعلا على الجنسية الروسية.

٣- التسييس:

تغيب مظاهر الحياة السياسية «الأوكرانية» تماما عن المنطقتين اليوم. وبالمقابل، تنشط فيها عدة أحزاب روسية محدودة الشعبية، لكنها موالية لنظام الحكم في روسيا.

بناء على كل ما سبق، يعتبر الأوكرانيون أن روسيا، التي ضمت القرم بسرعة، قضمت لاحقا دونباس ببطء وحولته إلى فضائها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، فعقّدت أي إمكانية للتسوية السياسية على أساس اتفاقيات مينسك.

الصراع المسلح في منطقتي دونيتسك ولوهانسك أدى إلى مقتل ١٣ ألف أوكراني من بينهم ٨ آلاف جندي.

ما أبرز المآسي التي شهدتها دونيتسك ولوهانسك؟

عام الصراع الأول ٢٠١٤ كان الأكثر سخونة ودموية، وفيه حدثت مأساتان:

١- إسقاط طائرة ركاب ماليزية من طراز بوينغ ٧٧٧ فوق دونيتسك، في ١٧ يوليو/تموز، مما أدى إلى مصرع ٢٩٨ شخصا كانوا على متنها.

٢- ما حدث في «إيلوفايسك» من مأساة راح ضحيتها ٣٦٨ جنديا أوكرانيا دفعة واحدة في أغسطس/آب، بقصف نفذه الانفصاليون أثناء عملية انسحاب من البلدة.

وبشكل عام، أدى الصراع المسلح في منطقتي دونيتسك ولوهانسك إلى مقتل ١٣ ألف أوكراني، من بينهم ٨ آلاف جندي، بحسب إحصائيات أممية.

من هم زعماء «الجمهوريتين» ولمن ولاؤهم؟

لم تعترف روسيا رسميا باستقلال «جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين» لكنها تتعامل معهما في كل مجال تقريبا، عدا حركة الطيران.

في «الجمهوريتين» تعاقب على الحكم من اتصفوا بشدة الولاء لروسيا، وآخرهم بوشيلين رئيس «جمهورية دونيتسك الشعبية»، وليونيد باسيتشنيك رئيس «جمهورية لوهانسك الشعبية».

اسم بوشيلين يتردد منذ سنوات بحكم نشاطه واستقرار الأوضاع السياسية نسبيا في دونيتسك، خلافا لـ لوهانسك التي شهدت خلافات كثيرة بين مسؤوليها.

ويبرز هذا الحاكم لعضويته في حزب «روسيا الموحدة» الحاكم في روسيا، وفي «مجموعة الاتصال الثلاثي» للتسوية التي تضم أوكرانيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وروسيا، إضافة إلى ممثلين عن «الجمهوريتين» تحت الغطاء الروسي.

ما السيناريوهات؟

بحسب كثيرين، في أوكرانيا وروسيا، الاستحواذ الروسي على دونيتسك ولوهانسك مطروح في العلن، وقد يتم وفق سيناريو مشابه لسيناريو ضم القرم عام ٢٠١٤ لا سيما وأن ذريعة «حماية الأقليات» من «التهديدات الأوكرانية» هي ذاتها التي تتردد اليوم عند الحديث عن موضوع «التسليح وأهمية «الضم».

تساعد على ذلك حقيقة أن الوضع الديمغرافي تهيأ على مدار السنوات الماضية لهذا الغرض، بتحويل غالبية السكان من أوكرانيين إلى روس، وخيار استعادة هذه المناطق بالوسائل السلمية والعسكرية بات أصعب على أوكرانيا من أي وقت مضى لأنه يعني مواجهة مع روسيا بالضرورة.

ماذا يعني الاعتراف باستقلال المنطقتين؟

هل ستغزو روسيا أوكرانيا بناء على حشودها العسكرية الضخمة؟ كيف ومتى؟ أسئلة حيّرت قادة الدول ووسائل الإعلام على مرّ شهور مضت، وبقيت الإجابات عنها حبيسة رأس ونوايا سيد الكرملين (الرئيس فلاديمير بوتين)، وفق ما ذكر كثيرون.

روسيا، التي أكدت مرارا «سخافة فكرة الغزو»، الا ان وزارة دفاعها اكدت، في اليومين الماضيين، بدء سحب بعض القوات المحتشدة قريبا من الحدود الأوكرانية نحو ثكناتها، ثم سرعان ما رحبت أوكرانيا، واعتبر وزير خارجيتها، دميترو كوليبا، أن بلاده و»الشركاء» الغربيين «منعوا التصعيد».

ولكن، لم تمض إلا ساعات فقط حتى تبدد التفاؤل بإعلان مجلس النواب الروسي (الدوما) المصادقة على مشروع قانون، ورفعه على الفور إلى الرئاسة (الكرملين) للمصادقة، يقضي بالاعتراف -رسميا- باستقلال ما يسمى بـ»جمهوريتي لوغانسك ودونيتسك الشعبيتين» في إقليم دونباس، المعلنتين من جانب واحد، ويسيطر عليهما الموالون لروسيا في جنوب شرقي أوكرانيا.

وسواء أصادق بوتين أم لم يفعل، يرى المتحدث باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، أن مشروع الاعتراف يعبّر عن رغبة ومزاج عام في روسيا ومجلس الدوما، في إشارة -على ما يبدو- إلى دعوات روسية سابقة على مستوى الأحزاب، لتسليح «الجمهوريتين»، وضمّهما.

هل تجلى سيناريو التصعيد الأبرز؟

هذا التوجه الروسي دفع مراقبين إلى استنتاج أن الهدف من التصعيد الكبير الحالي ليس كل أوكرانيا، وليست العاصمة كييف، كما تردد، بل خلق واقع جديد في دونباس تحديدا، بموجبه قد يضم الإقليم «جمهوريتين مستقلتين» تعترف بهما موسكو، وتكون روسيا مستعدة للتحالف معهما، ومساعدتهما علنا، بل ضمّهما، وفق سيناريو القرم.

الخبير العسكري والرئيس السابق لهيئة الأركان الأوكرانية، فيكتور موجينكو، قال إن هذا السيناريو كان متوقعا، ومرجحا أكثر من غيره، والغرض من نشر القوات حول أوكرانيا كان ولا يزال استعراض القوة، واستخدامها إذا ما قررت كييف ممانعة هذا المشروع الروسي بالقوة أيضا.

لكن موجينكو شدد -في حديثه للجزيرة نت- على أنه من السابق لوقته الجزم بحتمية هذا السيناريو دون غيره، لأن الحشود تطوّق أوكرانيا من جهات عدة، وعنصر المفاجأة يلعب أدوارا حاسمة.

وأشار في هذا الصدد إلى أن روسيا لم تسحب قواتها، بل نقلتها إلى «مواقع غير بعيدة عن الحدود مع أوكرانيا».

ما تداعيات «الاعتراف بالاستقلال»؟

وتداعيات الاعتراف الروسي المحتمل باستقلال دونيتسك ولوغانسك تختلف حسب الجهات المعنية التي تنظر إلى هذا الاعتراف من زواياها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية.

فوزارة الخارجية الأوكرانية رأت أن اعتراف موسكو بجمهوريتي دونيتسك ولوغانسك «يعدّ انسحابا فعليا لروسيا من اتفاقيات مينسك للتسوية، بكل ما يترتب على ذلك من عواقب قانونية».

لكن الأخطر من ذلك، حسب الإعلامي المتخصص بشؤون الحرب يوري بوتوسوف، أن يكون الاعتراف مقدمة لتوسع أكبر في المنطقة.

وأوضح -في حديث مع الجزيرة نت- أن الاعتراف بالاستقلال يشمل حتما الاعتراف بالسيادة وسلامة الأراضي، إذ قد نكون أمام سيناريو دعم هاتين «الجمهوريتين» لاستعادة السيطرة على كل أراضي منطقتي دونيتسك ولوغانسك، تحت عنوان «التحرير من الاحتلال الأوكراني».

ولفت إلى أن «هذا يشمل مدينة ماريوبول، التي حاول الانفصاليون السيطرة عليها بدعم روسيا في ٢٠١٤، حتى تربط البر الروسي مع بر القرم المحتل»، وفق قوله بوتوسوف.

ويرى آخرون أن هذا الأمر أيضا قد يمهد لضم دونباس إلى روسيا على غرار القرم، وسيلحق خسائر اقتصادية جمة باقتصاد أوكرانيا، لأنه سيجعلها تقف أمام تحديات فقد الفحم المنتج في تلك المناطق، وربما أمام موجات نزوح واسعة جديدة.

ما خيارات كييف لعرقلة هذا السيناريو؟

ويبدو أن كييف تتحسّب -فعلا- لهذا السيناريو أكثر من غيره، وهذا قد يفسر ما تضمنته تقارير إعلامية سابقة عن أن نصف جيش أوكرانيا النظامي (نحو ١٢٠ ألف جندي) منتشر حول مناطق سيطرة الانفصاليين في إقليم دونباس، وفي مناطق مجاورة.

ويبدو كذلك أن تأكيد كييف المتكرر بأن مناوراتها وتدريباتها «دفاعية» في دونباس يهدف إلى عدم تقديم ذريعة تدفع روسيا نحو التقدم، لا سيما أن موسكو هدّدت برد قوي إذا قتل أي روسي في الإقليم.

المحلل السياسي الأوكراني دميترو مارونيتش يقول -للجزيرة نت- إن «كل الأسلحة النوعية والفتاكة التي حصلت عليها أوكرانيا موجهة نحو هذا الغرض، وأعتقد أن الدعم الامريكي البريطاني سيزيد أكثر إذا بدأت فعلا مؤشرات غزو ما، أو احتلال جديد».

ويؤمن مارونيتش بأن الأوكرانيين سيستميتون دفاعا عن مدنهم، في شرق البلاد وغيرها، معتبرا أن «أي احتلال روسي جديد لأراضينا سيكون بمنزلة خطوة جديدة بين خطوات لاحقة، تستهدف مدنا أخرى، وربما دولا مجاورة في مراحل متقدمة من مخططات بوتين»، على حد قوله.

وأحيا الأوكرانيون أمس الأربعاء «يوم الوحدة»، بناء على دعوة من الرئيس فولوديمير زيلينسكي، فرفع النواب والمسؤولون والعامة أعلام بلادهم في الشوارع والساحات، في إشارة رمزية إلى التماسك في مواجهة تحديات الأزمة الحالية وتداعياتها المحتملة، على ما يبدو.

وتعيش أوكرانيا ومن خلفها الغرب أجواء من التوتر الحاد مع روسيا بعد حشد موسكو في الأسابيع الماضية أكثر من ١٣٠ ألف جندي على الحدود، وفي حين نفت مرارا نيتها غزو جارتها الغربية، تلوح الولايات المتحدة والأوروبيون بعواقب وخيمة على روسيا إذا أقدمت على ذلك.

*المصدر :الجزيرة

يورغن أورستروم مولر :

لغز الدب الروسي.. ماذا يريد بوتين فعليا من التحشيد على الحدود ؟

*ريسبونسبل ستيتكرافت

بالرغم من الضجة الإعلامية، فمن غير المرجح أن يتخذ الرئيس «فلاديمير بوتين» قرارا نهائيا بمهاجمة أوكرانيا. إنه أكثر ذكاءً من ذلك بكثير ويدرك أن الغزو سيحمل أعباءً أكثر من الفوائد.

وتؤكد الدبلوماسية الروسية و»بوتين» نفسه باستمرار أنه لا يوجد مخطط للهجوم على أوكرانيا، لذلك سيكون من الصعب تبرير أي عملية عسكرية واسعة أمام الشعب الروسي والرأي العالمي.

كما أنه من المهم فهم دلالات موقف بعض الدول وخاصة الصين وتركيا، خاصة أن البعض يعتبرهما أكثر الدول المعنية تفهما للموقف الروسي.

الصين

في ٢٧ يناير/كانون الثاني، قال وزير الخارجية الصيني «وانغ يي» لنظيره الأمريكي «أنتوني بلينكين» إنه «لا يمكن ضمان الأمن الإقليمي من خلال تعزيز وتوسيع الكتل العسكرية». ووفقًا لتقارير صحفية، أشار الوزير الصيني إلى اتفاقية مينسك ٢ لعام ٢٠١٥، وأكد أن بلاده ستدعم الجهود التي تتماشى مع «اتجاه وروح الاتفاقية».

ولا يبدو ذلك بمثابة موافقة على غزو وشيك لأوكرانيا. ولا ينبغي لنا أن نتجاهل حقيقة أن الصين استثمرت في علاقة ودية مع أوكرانيا تستند إلى شراكة استراتيجية تعود إلى عام ٢٠١١. ولا يمكن أن يكون استيلاء روسيا المحتمل

على أوكرانيا في مصلحة الصين.

وربما يكون «وانغ يي» انتهز الفرصة لإيصال رسالتين مصاغتين بلغة دبلوماسية دقيقة. الرسالة الأولى هي أن الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، وليس الصين ولا روسيا، منخرطون في إثارة المشاكل. أما الرسالة الثانية فتتضمن تذكير واشنطن بعدم ارتياح بكين بشأن اتفاقية «أوكوس» (الاتفاقية الأمنية الثلاثية التي تم توقيعها في سبتمبر/أيلول ٢٠٢١ بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة)، وكذلك تحذيره من تحول تكتل «كواد»، الذي يشير إلى «الحوار» الأمني الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والهند واليابان وأستراليا، إلى شيء أكثر.

وتم التأكيد على هذه الرسائل في البيان المشترك الصادر عن الرئيس «شي جين بينغ» و«بوتين» في ٤ فبراير/شباط والذي ندد بتوسع الناتو و «أوكوس». وقد أعربت الصين عن دعمها لضمانات أمنية طويلة الأجل وملزمة قانونًا، في حين تمت الإشارة إلى تايوان على أنها مقاطعة منشقة، على عكس أوكرانيا التي لم يتم ذكرها في هذا السياق.

وتركز الصين بشكل خاص على المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي المقرر عقده هذا الخريف. وفي خطابه بمناسبة العام الجديد، ذكر «شي» عددًا من الخطوات التي يجب اتخاذها في ذلك الاجتماع حيث من شبه المؤكد أنه سيتم انتخابه لولاية ثالثة. ومن المنطقي أن نشوب نزاع عالمي سيلحق الضرر باقتصاد الصين وسيكون غير مرحب به إلى حد كبير في هذا السياق.

تركيا

لنأخذ في الاعتبار ما حدث في ٣ فبراير/شباط، عندما زار الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» أوكرانيا حيث شدد على دعمه لحل سلمي وعرض التوسط وسلط الضوء على عضوية تركيا في الناتو. وربما كانت جملته الرئيسية هي «نحن نواصل دعم سيادة وحدة أراضي أوكرانيا بما في ذلك شبه جزيرة القرم».

ومثل الصين، تريد تركيا أن تكون صديقة لروسيا لكنها لا تريد أن تكون روسيا قوية جدًا أو حازمة للغاية. وتتنافس كل من بكين وأنقرة مع روسيا على النفوذ في آسيا الوسطى وقد تخشى أن تكون آسيا الوسطى هي التالية إذا أحرزت روسيا نصرًا في أوكرانيا.

وسيكون الرئيس «بوتين» مترددًا في التصرف بطريقة تتعارض مع الإشارات القادمة من بكين وأنقرة. وبدون موافقتهما على أقل تقدير، سيكون «بوتين» وحيدًا إلى حد كبيروستكون بلاده معزولة للغاية. وبالتأكيد لن يصدر أي منهما الضوء الأخضر. ولا بد أن «بوتين» أصبح يتوقع رد فعل الصين وتركيا ووضع ذلك في حساباته. ومن المرجح أن يزن الرئيس الروسي موقف البلدين بقدر أو أكثر مما تفعله الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

فن الحرب

وعلى مدى قرون، حول الجيش الروسي منهجية التخفي والخداع العسكرية الروسية «ماسكيروفكا» إلى فن خاص من فنون الحرب والمناورة السياسية. وتستهدف هذه المنهجية إخراج العدو من حالة التوازن عن طريق الخداع، وبشكل أساسي عن طريق التوجيه الخاطئ، مما يجعل العدو يعتقد أنك تفعل شيئًا آخر غير ما تنوي فعله. وهناك شبه مع نصائح «فن الحرب» التي تعود إلى «صن تزو». وقد يجد «الغرب»، الأقل إدراكا لهذا الفن، صعوبة في قياس هدف موسكو، مما قد يؤدي إلى استجابة تستند إلى افتراضات غير صحيحة وبالتالي خطيرة.

ومع تطور الأزمة، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن «بوتين» ينتهج سياسة تتضمن ٣ أهداف استراتيجية خاصة. وفي أي وقت، يمكنه أن يعلن تحقيقه لواحد أو اثنين أو الثلاثة معا ويروج لانتصاره في هذه المرحلة. وفي المقابل، يمكن أن يحتفظ بهم جميعًا إلى أجل غير مسمى ويترك الغرب يتآكل أثناء انتظار خطوته التالية وهو يحتفظ بالمبادرة.

ويتمثل أول الأهداف الاستراتيجية في إعادة الاعتبار لروسيا كقوة يتعين على الولايات المتحدة أن تحسب لها حسابًا على رقعة الشطرنج العالمية، وألا تتعرض لما حدث لها في التسعينيات.

وتواصل روسيا التدخل في سوريا، وقد أظهر تدخلها في كازاخستان طموحاتها وقدرتها على أن تكون أكبر من روسيا فقط، كما تلعب موسكو دورًا نشطًا في المفاوضات مع إيران. وبالرغم من ذلك فلدى روسيا قدرة محدودة على إبراز القوة العسكرية في الخارج وقد اختارت بعناية التدخلات لتعزيز احتمالات النجاح، أو على الأقل ضمان عدم الفشل كما كان الحال بالنسبة لبعض المغامرات الأمريكية الأخيرة.

ويتضمن الهدف الثاني إثبات أن روسيا قادرة على ممارسة نفوذ كبير على أوروبا. وقبل بضع سنوات، كان من الممكن أن تبرم أوروبا عقدا طويل الأجل مع روسيا لتوريد الغاز لتأسيس اعتماد متبادل - الاتحاد الأوروبي كمشتري وروسيا كبائع – ولكن أوروبا ترددت وكانت النتيجة تحول روسيا إلى الصين، مما جعل الاتحاد الأوروبي سوقًا فرعيًا. علاوة على ذلك، أدت المصالح الخارجية والأمنية غير المتسقة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى إحباط أي موقف مشترك ومتماسك بشكل هادف.

أما الهدف الثالث فهو إيصال رسالة بأن روسيا قادرة على غزو أوكرانيا في الوقت الذي تريده، وبالتالي يمكن إجبار كييف على نوع من التبعية تجاه موسكو دون الاضطرار إلى تنفيذ عمل عسكري فعلي.

الرابحون والخاسرون

ظاهريًا، يبدو أن حلف الناتو كان جيدًا في الأزمة الحالية، حيث أصدر بيانات واضحة حول نواياه وسياساته وقدم مساعدة مادية محدودة لأوكرانيا، وهي دولة غير عضو.

وعلى الورق، هناك احتمال لانضمام أوكرانيا إلى الناتو لكن في الواقع تم حذف هذا الملف من جدول الأعمال. وللمرة الأولى منذ عام ١٩٩١، تصرفت روسيا بشكل استباقي ودفعت الناتو والاتحاد الأوروبي إلى خانة رد الفعل.

وبغض النظر عن كيفية انتهاء الأزمة، سيسعى «بوتين» لتصوير المشهد أمام العالم باعتبار أن روسيا انتصرت.

وإذا لم يحدث هجوم لأن روسيا لم تكن تنوي ذلك مطلقًا، فيمكن للرئيس «بايدن» أن يدعي أنه أحبط خطط موسكو. وربما سنرى الولايات المتحدة تطلب التزامًا أوروبيًا أقوى بسياستها تجاه الصين كمقابل «لإنقاذ» أوروبا من مصائب هجوم روسي على أوكرانيا؟

وإذا كان الأمر كذلك، فستمارس واشنطن نفوذا أكبر على الأوروبيين وتقربهم من سياسات الولايات المتحدة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ بغض النظر عن مصالحهم الخاصة. وفي هذا السياق، لا يهم ما إذا كانت إدارة «بايدن» تعتقد أن روسيا ستهاجم أوكرانيا أم لا.

إن الاستنتاج الرئيسي الذي يمكن استخلاصه من هذه اللعبة هو إثبات عدم قدرة أوروبا على الدفاع عن نفسها والتعامل مع أزمة كبرى مما ترك الأمر لروسيا والولايات المتحدة لتقرير الأمور.

لقد همّشت أوروبا نفسها، ليس نتيجة لهذه الأزمة الحالية، ولكن بسبب عقود من فشلها في بناء قدرة عسكرية ذات مصداقية. وبالمناسبة، سيكون هذا أيضًا عاملا لوقوع الحدث «غير المحتمل» وهو تنفيذ هجوم روسي ضد أوكرانيا بالفعل.

* ترجمة وتحرير الخليج الجديد

داسكو توميك وإلدار سالجيك:

الحروب غير التقليدية..كيف تحقق روسيا أهدافها في أوكرانيا ؟

*مركز المستقبل للدراسات المتقدمة

لا يعد توتر العلاقات الجيوسياسية بين روسيا والغرب بالأمر الجديد، حيث شكل استيلاء روسيا على شبه جزيرة القرم الأوكرانية عام ٢٠١٤ علامة فارقة، وبداية عهدٍ جديد بين الجانبين. فمن جانبها، تحاول روسيا إبقاء دول الاتحاد السوفييتي السابقة ضمن مجال نفوذها، حرصاً على حماية مصالحها، وتمثّلت هذه المحاولات بشكل لافت في العدوان على جورجيا عام ٢٠٠٨، إضافة إلى وجود القوات الروسية المستمر وتحركاتها المثيرة للقلق على حدود أوكرانيا الشرقية.

وبعد الاستيلاء على مناطق من دولة جورجيا عام ٢٠٠٨، انصبّ اهتمام روسيا على إعادة هيكلة قواتها المسلّحة وتطويرها جذرياً، وتضمن ذلك إصدار «قانون الدفاع عن روسيا»، وإعادة صياغة العقيدة العسكرية الروسية، ثم تأسيس «المنطقة العسكرية الجنوبية»، وإنشاء وحدات مسلّحة جديدة منتشرة بالقرب من بحر آزوف. فضلاً عن، تسارع وتيرة تسليح الوحدات المختلفة، بما فيها قوات المناطق الجنوبية والغربية العسكرية بأحدث الأسلحة والعتاد العسكري، وزيادة التدريبات العسكرية بشكل لافت لجميع الوحدات من دون استثناء، وإخضاعها، سرّاً لحالة الجهوزية والتأهّب الكامل.

ويرى كثير من المحللين أن هدف روسيا من كل هذه الترتيبات إنشاء «شبه دولة» روسية على الأرض الأوكرانية، وخلق تسع مناطق فدرالية واقعة تحت نفوذها، وهي: كاركوف، دنيبرو، دونتسيك، لوهانسك، زاباروجيا، خيرسون، ميكولايف، أوديسا، وشبه جزيرة القرم. وبالرغم من أن التوتّر شاب أجواء هذه المنطقة لسنوات، فإن الأشهر الأخيرة شهدت انتشار مزيد من القوات الروسية،

وزيادة حركتها على الحدود الأوكرانية – الروسية، وتمركز عدد كبير من القوات الخاصة الروسية في مناطق بريانسك، وفارونيش، وسمولينسك، وروستوف.

القلق من الجاهزية الروسية

تظهر صور الأقمار الصناعية وجود حوالي ٩٠ ألف إلى ١٠٠ ألف جندي من القوات المسلحة الروسية بالقرب من الحدود الأوكرانية، وأكثر من ٥٠ وحدة تكتيكية. ومن الجدير بالملاحظة مدى جهوزية القوات الروسية على الأرض، والتي يمكن استشفافها من مشاركة كتيبة حرس البنادق الآلية ١٨، وكتيبة إنغوشيتيا المدفعية ٢٩١، اللتين تضمّان جنوداً ذوي خبرة قتالية كبيرة، خصوصاً في المواجهات المسلّحة وفي المناطق المدنية، والتي تتسم عموماً بالتعقيد والصعوبة أمام الجيوش النظامية.

ومن جانبها تتابع وكالات المخابرات الأوروبية والأمريكية كلّ هذه التطوّرات عن كثب، وتتوقع زيادة أعداد القوّات المجنّدة إلى حوالي ١٧٥ ألف فرد، وهو ما يقلق الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تتوقع غزو روسيا لأوكرانيا.

في هذا الإطار ترجّح بعض التوقعات سيناريو الغزو الروسي في الشهور الأولى من هذه السنة، خاصة مع احتشاد حوالي ١١٠٠ دبابة وأكثر ٢٦٠٠ مدرّعة حربية و١١٠٠ مدفعية، و٣٦٠ راجمة صواريخ، و١٨ منصة إطلاق صواريخ متنقّلة على الحدود الأوكرانية، فضلاً عن العتاد الجوي، والذي، بحسب التقديرات، يتكوّن من ٣٣٠ طائرة مقاتلة من طرازات (Su-٣٤، Su-٣٥S، Su-٣٠SM، Su-٢٥SM٣، MiG-٣١K with hypersonic Dagger system، كلّها مجهزة بصواريخ فائقة الصوت)، و٢٣٠ طائرة مروحية.

أضف إلى كلّ ذلك مركز بوجونوفو «Pogonovo» الروسي للتدريب العسكري، والذي يوجد على مقربة من مدينة فارونيش، وجذب انتباه المجتمع الدولي، بسبب احتوائه على دبابات، وراجمات صواريخ، ومدافع ذات مدى بعيد. والمثير للانتباه أكثر، المساحات الكبيرة الخالية، ما يشير إلى احتمالية جلب المزيد من العتاد العسكري قريباً. وتم رصد تحرّكات مماثلة في شبه جزيرة القرم، لحشد وتمركز القوات والعتاد العسكري، بما فيها القوّات الجوية المقاتلة.

وفي المقابل، تدرس واشنطن إرسال المزيد من الأسلحة إلى كييف بعد الدفعات الأولى التي أرسلتها خلال الشهور الماضية. حيث حصلت كييف حتى الآن على مضادات دبابات من طراز «Javelin»، وزوارق دورية، وذخائر، ومواد إسعافات أوّلية، ومعدات لاسلكية، وغيرها من المعدّات العسكرية الأساسية. وقد حاولت أوكرانيا شراء أنظمة صواريخ باتريوت الأمريكية، إلا أن الولايات المتحدة أبدت تحفظاً على ذلك، بحسب ما صرّح مستشار الأمن القومي جايك سوليفان، تخوفاً من أن تعتبرها روسيا ذلك خطوة استفزازية. وتشير العديد من المصادر إلى وجود المئات من الشركات العسكرية الأمريكية الخاصة في منطقة دونيتسك، والتي تعمل على تدريب وتأهيل القوات الأمنية الأوكرانية. وعلى الجانب الآخر، عملت المملكة المتحدة قبيل الدعم الأمريكي على دعم البنية التحتية الأوكرانية، إذ قامت ببناء قاعدتين بحريّتين في بحر آزوف وبالبحر الأسود.

> **هدف روسيا من كل هذه الترتيبات إنشاء «شبه دولة» روسية على الأرض الأوكرانية**

الحرب غير الاعتيادية

على الرغم من أن تصاعد هذه التوترات، واستمرار حالة عدم الاستقرار في هذه المنطقة يزيد من احتمالية اندلاع حرب، فإنه يمكن القول إن ازدياد حدّة التوتر في كييف تصب في مصلحة الجانب الروسي؛ فاحتمالية انضمام أوكرانيا للحلف تبقى ضئيلة طالما ظلت تشعر بالتهديد الروسي.

على الجانب الآخر، تبقى الأنظار متّجهة نحو ما سيئول له مشروع أنابيب الغاز الروسي–الأوروبي نورث ستريم ٢ «North Stream» المنشأ حديثاً والذي يظل نقطة خلاف بين العديد من الأقطاب السياسية الأوروبية، خصوصاً أن أوروبا تشهد ارتفاع تاريخي غير مسبوق في أسعار الغاز.

في هذا السياق، يجدر الحديث عن أنماط أخرى من الحرب تخوضها روسيا وتحقق لها بقدر كبير أهدافها من دون الحاجة لخوض حرب عسكرية، كالحرب الهجينة «hybrid war»، أو الحرب غير الاعتيادية «Irregular war»، والتي تقترح تبني استراتيجيات حربية تعتمد بشكل أقل على العمليات الحربية التقليدية، في مقابل «العمليات الحربية غير العسكرية»، والتي من شأنها مجتمعة تحقيق الهدف المنشود، المتمثل في حمل العدو، على القيام بتقديم تنازلات لم يكن ليقوم بها طواعية.

وتحقق هذه الحروب الأهداف المنشودة باستخدام وسائل غير تقليدية، كالحرب النفسية، والبروباجاندا، وإنزال العقوبات الاقتصادية، وفرض الحظر الدولي، أو حتى تسهيل العمليات الإرهابية أو الإجرامية وغيرها من العمليات التخريبية التي من دورها زعزعة استقرار الدول. أما العمليات العسكرية فإنها تتخذ أشكالاً غير نمطية، وتتمّ بشكل سرّي، وتعتمد على أساليب مختلطة، وتنخرط فيها القوّات غير النظامية، ويتبع فيها تكتيكات حربية نمطية وتكتيكاتٍ أخرى مغايرة.

في هذا الإطار، يمكن القول إن روسيا قامت بالعديد من الأنشطة على مدار السنوات، منذ استقلال أوكرانيا، التي دعمت من خلالها الاتجاهات المناهضة لأوكرانيا والغرب، والمؤيدة لروسيا لدى الرأي العام في القرم وسيفاستوبول، ما أدّى إلى تراجع إمكانية تأسيس جيش أوكراني موحد. فمن خلال الدور الذي لعبه جهاز الأمن الفيدرالي الروسي، وعبر بعض الأنشطة الاستخباراتية، ظهرت عدة منظمات سياسية موالية لموسكو. فعلى سبيل المثال، أدّى فوز الرئيس الأوكراني السابق، فيكتور يانوكوفيتش، في انتخابات ٢٠١٠ إلى فتح المجال أمام مجموعة من السياسيين الموالين لموسكو للوجود في مختلف مفاصل النظام الأوكراني، منهم من تولّى مناصب رفيعة وحسّاسة في الدولة، بما فيها أجهزة المخابرات الأوكرانية الوطنية؛ ومنهم: سلاماتين، ليبيديف، وياوينكو، الذين تولّوا مناصب مهمّة في وزارة الدفاع وجهاز المخابرات الوطنية في الفترة بين ٢٠١٢ و ٢٠١٣، وهم الآن في روسيا وخاضعون لحمايتها بعد هروبهم من بلادهم عشيّة وصول النظام الجديد الموالي للغرب.

> **روسيا تميل نحو منهجية الحروب غير التقليدية التي تركز على تحقيق الهيمنة من خلال الوسائل غير العسكرية**

وتهدف روسيا من حربها الهجينة طويلة المدى في

أوكرانيا إلى إعاقة التمدد الغربي على حدود روسيا، أي تجنب اضطرار روسيا لمشاركة حدودها مع دولة موالية للغرب، فضلاً عن طموح روسيا ترسيخ مكانتها العالمية كقوة عظمى.

وفي هذا السياق، يمكن القول إن روسيا تميل نحو منهجية الحروب غير التقليدية التي تركز على تحقيق الهيمنة من خلال الوسائل غير العسكرية، أكثر من اهتمامها بالتخطيط لحرب تقليدية تركز على التخطيط اللوجيستي ونشر القوات المسلحة. وتشكّل العمليات المعلوماتية الروسية مصدر قلق ليس فقط لأوكرانيا، ولكن للمجتمع الدولي بشكل عام. وهو ما تبين في تقديم الدول الأوروبية طلبا للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية لوضع تدابير صارمة ضد عمليات روسيا المعلوماتية.

ومن الجدير بالذكر أن روسيا أنجزت شوطاً فيما يخص عمليتها المعلوماتية، فعلى سبيل المثال استطاعت القنوات الإخبارية الروسية أن تفسح لنفسها مجالاً بين الوكالات والمواقع الإخبارية ذات الانتشار الواسع، والتي تقدم رواية مختلفة عن الرواية الغربية التي ظلت مهيمنة على الإعلام الدولي لسنوات. وذلك بالإضافة إلى توظيف وسائل التواصل الاجتماعي لنشر وجهات النظر الروسية. ولم تطور روسيا هذه المنظومة الإعلامية الواسعة لشن حرب معلوماتية على أوكرانيا؛ وإنما بهدف التضييق على الرواية الغربية، والقضاء على الاستحواذ الغربي على الوسط المعلوماتي في العالم.

وفي التقدير الأخير، تظهر المؤشرات مدى التطوير العسكري والاستراتيجي الروسي والذي كان مدفوعاً في جزء منه بالتحولات اللافتة على المشهد السياسي الدولي. غير أن التطور التكنولوجي خاصة في مجال الإعلام والاتصالات يصعب معه تحريك أي قوات عسكرية في إطار من السرية. ما حول العمليات من الجانب الصلب والعسكري إلى عمليات معقدة وهجينة تعتمد على عدة أدوات غير عسكرية، وعسكرية محدودة، أصغر من حيث الحجم، ولكن اشدّ تركيزاً ووطأة، وهو ما يحد من احتمالية تصعيد النزاعات إلى حروب عسكرية واسعة.

وفي حين أن العمليات العسكرية تبقى ضمن إطار تكتيكي، تمتد الحروب النفسية للمدى الاستراتيجي البعيد، وتلعب دوراً مؤثراً في عملية اتخاذ القرار من قبل الأطراف المعنية. في هذا الإطار يمكننا القول إن الأزمة الروسية – الأوكرانية لن تتمخض عنها حرب نمطية واعتيادية؛ وفي حال حدوثها، فإن تبعاتها ستكون كارثية على أوروبا والمجتمع الدولي من دون أدنى شك.

> **تلعب الحروب النفسية دوراً مؤثراً في عملية اتخاذ القرار من قبل الأطراف المعنية**

*داسكو توميك: أستاذ الدراسات الدارسات الأمنية، الجامعة الأمريكية في الإمارات
*إلدار سالجيك: أستاذ العلاقات الدولية، الجامعة الأمريكية في الإمارات

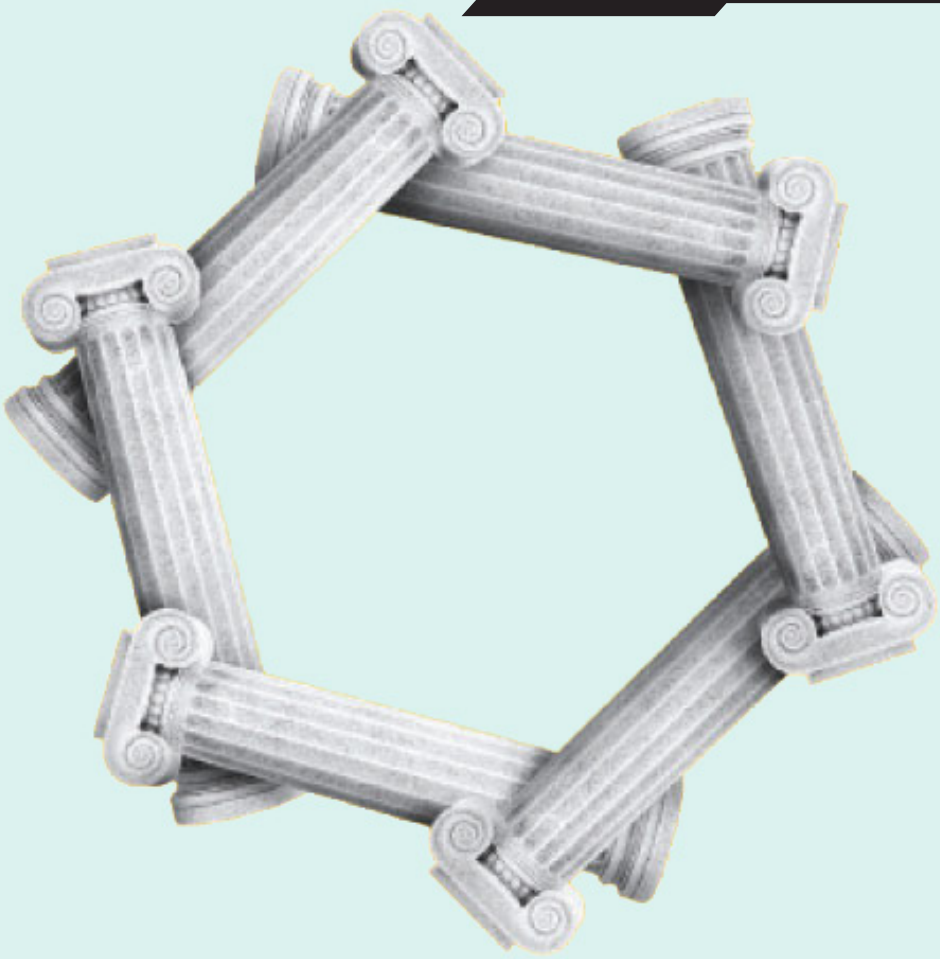

أندريس فوغ راسموسين :

ابنوا تحالفا من الديمقراطيات

*مجلة (فورين بوليسي)

في العالم الحر، تُعمينا النقاشات الوطنية عن التحدي الكبير الذي تواجهه الديمقراطيات في كل مكان: الديمقراطية الليبرالية تتدهور في جميع أنحاء العالم، ويشعر المستبدون بأنهم يتشجعون باطراد.

لا ينبغي أن يكون هـذا واقـع الـحـال. تقدم

> يجب أن تبدأ حملة أوسع للتجديد الديمقراطي ونشر حس تفاؤلي

الديمقراطيات في العالم أكثر من في ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وإذا تم رفع هذه القوة، فستكون هذه لغة ستفهمها بكين وموسكو. لكننا نعلم، أولا وقبل كل شيء، أن قوة الحرية البشرية هي أقوى قوة في العالم. نادراً ما يخرج الناس إلى الشوارع مطالبين بمزيد من الاستبداد.

لا ينبغي أن تظل قمة الرئيس الامريكي جو بايدن من أجل الديمقراطية حدثا لمرة واحدة.

بدلا من ذلك، يجب أن تبدأ حملة أوسع للتجديد الديمقراطي ونشر حس تفاؤلي.

وينبغي أن يكون الهدف هو توحيد العالم الحر في القضية الأوسع المتمثلة في منع التراجع الديمقراطي في الوطن ومحاربة تكتيكات "فرق تسد" التي تنتهجها الأنظمة الاستبدادية في الخارج. ولذلك، فإن المجموعة الحالية من مؤسساتنا العالمية غير كافية.

خذ الأمم المتحدة على سبيل المثال: على الرغم من أنها تحقق الكثير من الخير، فإن مصالح الديمقراطيات تعرقلها بشكل روتيني الأنظمة الاستبدادية وأصدقاؤها في مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

وحتى في كتلة تضم الدول الديمقراطية مثل الاتحاد الأوروبي، غالبًا ما تصوت بالنقض على القرارات الجماعية بعض الدول الأعضاء الخاضعة للصين وروسيا أو التي تنزلق نحو الاستبداد.

إن ما يحتاجه العالم الحر، إذا كان للديمقراطية أن تزدهر في الداخل والخارج هو بناء تحالف من الراغبين -تحالف رسمي بين الدول ذات التفكير المماثل.

ويمكن أن يكون مثل هذا التحالف امتدادًا لمجموعة السبع الكبار، مجموعة الديمقراطيات الصناعية الرائدة التي تم توسيعها بشكل غير رسمي في العام ٢٠٢١ لتشمل أستراليا، والهند، وجنوب إفريقيا وكوريا الجنوبية.

سوف ينجح مثل هذا التحالف فقط إذا ركز اهتمامه -ليس على مؤتمرات القمة والإعلانات فحسب، ولكن أيضا على النتائج الملموسة. ثمة، على وجه الخصوص، تحديان رئيسيان ملحان ووجوديان يواجهان جميع الديمقراطيات: الإكراه الاقتصادي والتكنولوجيات الناشئة.

تستخدم الصين، على وجه الخصوص، الاستثمارات الاستراتيجية والإكراه الاقتصادي كأسلحة لإسكات الدول الديمقراطية أو تقويضها.

> يحتاج تحالف للديمقراطيات إلى أن يظهر للديمقراطيات الناشئة أن وجودها له فوائد حقيقية

وقد تم تطبيق عقوبات واسعة النطاق لمجرد التحدث علانية ضد بكين، مثل تلك التي طُبقت ضد أستراليا بعد أن دعت كانبيرا إلى التحقيق في أصول "كوفيد-١٩".

ويمكن لتحالف للديمقراطيات أن يطور نسخة اقتصادية من بند المساعدة المتبادلة، المادة ٥، في المعاهدة التأسيسية لحلف الناتو: عندما تتعرض دولة ما لهجوم اقتصادي من نظام أوتوقراطي، يمكن للعالم الديمقراطي أن يتجمع في خطوات انتقامية لردع المعتدي، وإنشاء خطوط ائتمان للتخفيف من التأثير، وإعادة بناء سريعة لسلاسل توريد ديمقراطية جديدة.

كما أننا نواجه أيضًا سباقًا عالميًا -ليس على تطوير تقنيات جديدة فقط، ولكن أيضًا لتحديد القواعد والمعايير التي تعمل بموجبها هذه التقنيات الجديدة -بما في ذلك، على سبيل المثال، ما إذا كانت حقوق المواطنين ستكون محمية في العالم الرقمي الناشئ. بين الديمقراطيات، ما تزال محاولات تنظيم التقنيات مجزأة حيث تتبع كل دولة نهجها الخاص. وإذا استمر هذا التشرذم، يمكن أن تفوز الصين في سباق التكنولوجيا وأن تضع الشروط على غرار ديكتاتورية المراقبة. ينبغي أن يتحد تحالف الديمقراطيات لبناء حلول مشتركة، والاتفاق على مبادئ تدفق البيانات وحمايتها، وإيجاد رؤية مشتركة لتطوير الذكاء الاصطناعي وغيره من التقنيات المغيّرة للحياة، ووضع معايير تمنح الدول الديمقراطية ميزة على الحكام المستبدين.

إلى جانب هذه التحديات المباشرة، يحتاج تحالف للديمقراطيات إلى أن يُظهر للديمقراطيات الناشئة أو المتراجعة أن وجودها في المعسكر الديمقراطي له فوائد حقيقية، من الوصول التجاري إلى دعم التنمية الاقتصادية.

لن تعود الديمقراطية إلى المقدمة مرة أخرى حتى تُظهر الديمقراطيات الرائدة في العالم أن التواجد في ناديها أكثر فائدة بكثير مما تعرضه الأوتقراطيات.

*أندريس فوغ راسموسين: الأمين العام السابق لحلف الناتو والرئيس التنفيذي لمؤسسة راسموسين العالمية.

*نشرت هذه المداخلة تحت عنوان: Build an Alliance of Democracies

*ترجمة: علاء الدين أبو زينة/صحيفة«الغد» الاردنية

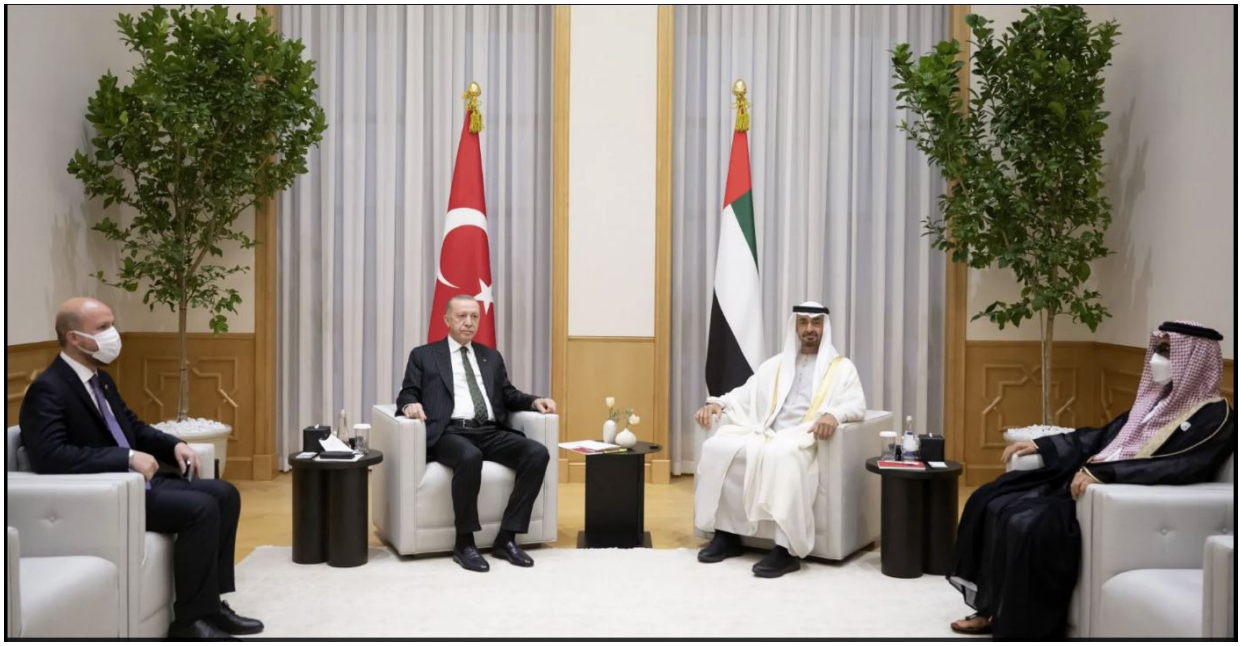

عاطف السعداوي:

نحو شرق أوسط جديد.. الاقتصاد أولا

تتجه البيئة السياسية في الشرق الأوسط اليوم إلى اعتماد مقاربات جديدة بين دوله المحورية حول قضايا المنطقة، أبرزها أن الحوار يمكن أن يصير بديلا ناجحا لسياسة المحاور والتمحور التي باتت سمة السنوات العجاف الأخيرة وهي السمة التي رسمت صورة قاتمة للإقليم ونظرة متشائمة لمستقبله امتدت لنحو عقد كامل من الزمان.

فـقـراءة سريعة لخريطة التفاعلات السياسية والدبلوماسية بين عواصم الإقليم الرئيسية تنبئ ببروز مساع ملموسة للتقارب والتصالح وإعلاء المصالح الوطنية على التجاذبات السياسية وإرساء مبدأ الحوار والتشاور حول القضايا الخلافية نهجا للتعاطي معها وصولا لحلول دبلوماسية لها.

لم تكن أسباب هذه التحولات السريعة في المشهد الجيوسياسي في الشرق الأوسط نتيجة عوامل نابعة من داخل دول الإقليم وحدها، لكن جاءت أيضا استجابة لتحولات أعمق في البيئة الدولية واتجاه بعض القوى الكبرى للانشغال بقضاياها وإعـادة ترتيب أولويات سياستها الخارجية وتفكيك ارتباطها بمنطقة الشرق الأوسـط وتخفيف التزاماتها تجاه كثير من القضايا المتعلقة بأمن واستقرار الإقليم وكذلك سلامة وأمن حلفائها، والانسحاب سياسيا من بعض قضايا المنطقة والانسحاب عسكريا من بعض مناطقها دون دراسة جيدة لعواقب الانسحاب وتداعياته الكارثية، الأمر الذي دفع عقلاء دول المنطقة لإعادة هندسة علاقاتهم وسياساتهم الخارجية بما يضمن رفاه شعوبهم في ظل بيئة محيطة محفوفة بالمخاطر لكنها مليئة أيضا بالفرص من جهة، وتخفيف تداعيات التحولات العميقة في البيئة الدولية التي تلت انتخابات الرئاسة الامريكية الأخيرة من جهة أخرى.

بروز إرساء مبدأ الحوار والتصالح على التجاذبات السياسية

وهذا ما يفسر الدبلوماسية النشطة لزعماء الإقليم والتي شهدتها عواصمه الرئيسية خلال الأشهر القليلة المنصرمة.

في هذا الإطار جاء استقبال قادة دولة الإمارات العربية المتحدة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في أول زيارة له إلى الدولة الخليجية منذ عام ٢٠١٣، وهي الزيارة التي شهدت تباحثا «حول العلاقات الثنائية والآفاق الجديدة الواعدة للتعاون والعمل المشترك بين الإمارات وتركيا في مختلف المجالات التي تخدم مصالحهما المتبادلة، إضافة إلى مجمل القضايا والتطورات الإقليمية والدولية التي تهم البلدين»،. وتوقيع عدد كبير من اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم بين عدة جهات في الإمارات ونظيراتها في تركيا بهدف تعزيز التعاون وتوسيع الشراكات بين البلدين في مجالات الاستثمار والصحة والزراعة والنقل والصناعات والتقنيات المتقدمة والعمل المناخي وغيرها، والأهم من ذلك كان البيان المشترك بشأن النية في البدء باتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين البلدين، وخطاب النوايا بشأن التعاون في الصناعات الدفاعية

استقبال أردوغان في أبوظبي ودبي كان ترسيخا لعهد جديد من العلاقات بين البلدين دشنته الزيارة التاريخية للشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة إلى الجمهورية التركية في نوفمبر الماضي تلبية لدعوة من الرئيس التركي، والتي بحثت «العلاقات الثنائية وسبل تعزيز التعاون والعمل المشترك بين البلدين في مختلف المجالات بما يحقق مصالحهما المتبادلة».

هذه الزيارة كانت محطة رئيسية في طريق عودة العلاقات بين البلدين إلى سابق عهدها وفتح صفحة جديدة عنوانها تعظيم المصالح المشتركة والجوانب المتبادلة بين البلدين ومحاولة تقريب وجهات النظر المتباينة حول عدد من القضايا الإقليمية عبر آلية الحوار المتواصل والنقاش الجاد والصريح. الزيارة وكذلك الاستقبال تنطلقان من قناعة إماراتية راسخة بضرورة تعزيز التعاون والتواصل مع كافة القوى الفاعلة في الإقليم بما يضمن الاستقرار والازدهار لكافة الأطراف.

لذا كانت المصالح الاقتصادية المشتركة للبلدين هي المتصدر لملفات زيارة الشيخ محمد بن زايد إلى تركيا وزيارة أردوغان إلى الإمارات في ظل ما تحظى به البلدين من فرص استثمارية هائلة وما يتمتع به اقتصاد البلدين من إمكانيات. ومن أبرز البنود التي نوقشت في الزيارتين فتح طريق تجاري بين البلدين عبر إيران بهدف اختصار مدة الرحلات التجارية إلى ٨ أيام بعد أن كان نقل البضائع من ميناء الشارقة بالإمارات إلى ميناء مرسين التركي عبر مضيق باب المندب وقناة السويس والبحر الأحمر يستغرق ٢٠ يوما.

> ضرورة انفتاح كافة دول المنطقة ولا سميا الأطراف الفاعلة فيها على بعضها البعض

فالاقتصاد الآن أصبح هو الذي يقود السياسة والمصالح المشتركة أصبحت هي التي ترسم السياسات الخارجية، ورفاهية الشعوب أصبحت تتقدم على ما عداها، وخلافات السياسة يمكن أن تتوارى خلف مصالح الشعوب.

ففي ظل توترات السياسة لم تنس الإمارات الشعب التركي في أزمته جراء الأمطار الغزيرة والسيول الجارفة والفيضانات التي ضربت مناطق تركية عدة، وحرائق الغابات العنيفة التي دمرت مئات الهكتارات في أغسطس الماضي. وقتها أصدر الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، قرارا بتقديم دعم قيمته ٣٦/٧ مليون درهم للمناطق المتضررة تضامنا مع الشعب التركي في تلك الظروف غير العادية، انطلاقا من مبدأ إماراتي راسخ وهو دعم الدول والشعوب في المواقف التي تتطلب التضامن والتعاون.

كما نلحظ أنه على الرغم من الاختلاف في وجهات النظر بين البلدين خلال السنوات القليلة الماضية حول بعض القضايا إلا أن العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين لم تتأثر، بل ربما تحسنت كما تقول بذلك بعض الإحصاءات، حيث بلغت قيمة التجارة بين البلدين في النصف الأول من عام ٢٠٢١ أكثر من ٢٦/٤ مليارا درهم بقفزة نمو بلغت ١٠٠ بالمئة مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠٢٠، وهو الأمر المرشح لمزيد من النمو خلال السنوات المقبلة في ظل الخطط والأهداف الاستثمارية الكبيرة والجادة للإمارات في تركيا، كما أعلن الرئيس التركي بنفسه في أغسطس الماضي عقب لقائه مستشار الأمن القومي الإماراتي الشيخ طحنون بن زايد، وفيما تأتي تركيا في المرتبة الـ١١ بين أكبر الشركاء التجاريين لدولة الإمارات، تمثل الأخيرة الشريك التجاري الثاني عشر لتركيا عالميا والشريك التجاري الأكبر خليجيا وعربيا.

أما فيما يتعلق بالتباحث حول القضايا الإقليمية والدولية التي تهم البلدين، فإن الزيارتين ستنعكسان حتما وإيجابا على أزمات المنطقة المفتوحة، من ليبيا غربا حتى العراق شرقا مرورا بسوريا واليمن وتونس والسودان وإيران وأفغانستان وشرق المتوسط وغيرها من الملفات التي كان بعضها محل تباين في وجهات النظر بين البلدين خلال السنوات القليلة الماضية.

هي أزمات أثبت مسار تطور وتصاعد بعضها وتهديده لأمن واستقرار المنطقة ضرورة انفتاح كافة دولة المنطقة ولا سميا الأطراف الفاعلة فيها على بعضها البعض، والاعتماد على ذاتها، وتبني منطق الحوار الإيجابي والتواصل الفعال فيما بينها بشأن أي تباين في وجهات النظر حول قضايا المنطقة للالتقاء في منتصف الطريق عبر سياسات هادئة وهادفة ومنفتحة تعزز من أوجه الاتفاق وتقلص من مساحة الاختلاف وتراعي مصالح كل الأطراف وتضمن عقودا مقبلة من الاستقرار والازدهار الإقليمي.

*خبير الشؤون الاستراتيجية والدولية

*سكاي نيوز العربية

عزالدين عبد المولى:

حلف شمال الأطلسي: تمدد مستمر وتكيف مع البيئات الاستراتيجية المتغيرة

*مركز الجزيرة للدراسات

في أجواء التصعيد المتبادل بين الغرب وروسيا على محور الأزمة الأوكرانية، صرَّح الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (Nato)، ينس ستولتنبرغ، في السابع من فبراير/شباط ٢٠٢٢، بأن «الحلف يسعى إلى تثبيت وجود عسكري طويل المدى في أوروبا الشرقية لتعزيز قوته الردعية». هذا التصريح ليس مجرد إعلان نوايا أو جملة عابرة في حرب كلامية، بل هو استراتيجية فعلية يمارسها الغرب تجاه روسيا التي لم يتوقف يومًا عن اعتبارها عدوه الأول، رغم تغير الظروف والسياقات التي نشأ فيها حلف شمال الأطلسي: تفكُّك الاتحاد السوفيتي، وانهار نظام القطبية الثنائية، وانتهت الحرب الباردة، وتوحَّدت ألمانيا، وتشكَّل الاتحاد الأوروبي، وصعدت الصين، وتغيرت البيئة الدولية التي نشأ فيها الناتو تغيرًا جذريًّا، وظلَّت روسيا تمثل عدو الغرب الأول، وظل الحلف يتمدد شرقًا دون توقف.

لم تكن الأحلاف العسكرية والتهديدات المتبادلة عنوانًا بارزًا باستمرار من عناوين العلاقات الدولية مثلما هي عليه الحال خلال الأزمة الأوكرانية التي غدت ساحة لاشتباك محتمل بين الغرب والروس. فقد اختلفت العناوين في مراحل مختلفة من تاريخ العلاقات بين الأمم، وطغت في بعض تلك المراحل، عناوين السلام العالمي والعولمة والتعاون الدولي والعمل المشترك، خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتأسيس منظمة الأمم المتحدة بهيئاتها المختلفة الهادفة لرعاية السلم والأمن الدوليين. ربما لم يتعرض السلم والأمن الدوليان إلى تهديد جدي بمستوى خطورة ما وصلت إليه الأزمة الأوكرانية؛ حيث تقف أكبر قوتين عسكريتين في العالم وجهًا لوجه وهما في أعلى درجات التوتر والاستعداد للحرب. هذا الموقف لا يقارن إلا بأزمة الصواريخ الكوبية قبل ستين عامًا (١٩٦٢)، حين نصب الاتحاد

السوفيتي صواريخه الحاملة لرؤوس نووية قبالة السواحل الامريكية (أقل من ١٠٠ ميل) ودفع بالتوتر بين القوتين إلى أقصاه. ما يجري من تسليح غربي مكثف لأوكرانيا الواقعة على الحدود الروسية، رغم أنها لم تصبح بعد عضوًا في الناتو، يشبه كثيرًا أزمة الصواريخ الكوبية، ولكن بصورة معكوسة.

وسواء أتطورت الأزمة الأوكرانية إلى غزو روسي وصراع مسلح لا يمكن التنبؤ بمداه وأطرافه ونتائجه، أم نجحت جهود الوساطة الحثيثة في خفض التوتر وحل الأزمة دبلوماسيًّا عن طريق التفاوض، فإن الحقيقة التي أكد عليها هذا التطور هي استمرار محورية حلف شمال الأطلسي في الصراعات الدولية عمومًا وفي العلاقة بين الغرب وروسيا خصوصًا. فكيف استطاعت هذه المنظمة الدولية المحافظة على بقائها وجدواها لأكثر من سبعة عقود، رغم التغير العميق في بنية النظام الدولي وفي موازين العلاقات الدولية؟ وما دلالة هذا البقاء وهذا التكيف المستمر مع البيئات الاستراتيجية المتغيرة في علاقات الغرب بالشرق؟

الناتو: وليد الحرب الباردة وأحد أبرز محركاتها

عندما اجتمع، في الرابع من أبريل/نيسان ١٩٤٩، ممثلو اثنتي عشرة دولة لتوقيع معاهدة حلف شمال الأطلسي، كان العالم يسير حثيثًا نحو الانقسام إلى كتلتين فيما عُرف على امتداد حقبة الحرب الباردة بالمعسكرين: الشرقي والغربي. وهو وضع نشأ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية التي خرجت منها أوروبا منهكة، خاصة على الصعيد الاقتصادي؛ ما دفع الكثير من دولها إلى تقليص الإنفاق على التسلح وخفض عديد قواتها العسكرية. على عكس بلدان غرب القارة، خرج الاتحاد السوفيتي من الحرب قوة عسكرية ضاربة، ساعدها الصعود السريع للأحزاب الشيوعية في عدد من دول أوروبا الشرقية وغيرها، على بسط هيمنتها وتشكيل كتلة سياسية عسكرية تحت مظلة ما سُمي آنذاك بـ»الستار الحديدي». وبينما كانت مكونات الكتلة الشرقية تتقارب ويتعزز التحالف بينها على خلفية الرابط الأيديولوجي، كانت علاقاتها مع الغرب تتأزم لتتخذ شكل حرب باردة بين الطرفين دامت لعقود. وقد شهد العام ١٩٥٥ تحولاً مفصليًّا على الجبهتين؛ حيث انضمت ألمانيا الغربية إلى حلف شمال الأطلسي، وتشكلت في شرق أوروبا ووسطها منظمة التعاون والصداقة والمساعدة المتبادلة بواجهتها العسكرية «حلف وارسو». وتحولت برلين، التي كانت تحت إدارة مشتركة بين الحلفاء المنتصرين في سياق تقاسمهم لألمانيا المهزومة، إلى رمز للانقسام بينهم، استمر إلى حين تفكك الاتحاد السوفيتي وسقوط جدار برلين وانحلال حلف وارسو.

وعلى امتداد حقبة الحرب الباردة، كان حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو مظلتين عسكريتين لانقسام العالم إلى معسكرين متقابلين يمثلان نموذجين مختلفين في السياسة والاقتصاد والأيديولوجيا: غرب رأسمالي ليبرالي بقيادة الولايات المتحدة وشرق اشتراكي شيوعي بقيادة الاتحاد السوفيتي. ولئن ظل الصراع بين الحلفين خلال الحرب الباردة تحت السيطرة ولم يصل إلى حدّ الصدام المباشر، إلا أن تلك الحقبة شهدت عددًا من الحروب بالوكالة عن الحلفين لعب فيها الحلفان أدوارًا متفاوتة. من بين تلك الحروب التي جرت في أنحاء كثيرة من العالم، الذي تحول في أغلبه إلى مناطق نفوذ تابعة لهذا الحلف أو ذاك: الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣) وحرب فيتنام (١٩٥٣-١٩٧٥) في آسيا؛ وحرب اليمن (١٩٦٢-١٩٧٠) وحرب الرمال المغربية-الجزائرية (١٩٦٣) في الشرق الأوسط؛ وحرب الدومينيكان (١٩٦٥) والحرب البوليفية (١٩٦٦-١٩٦٧) في امريكا اللاتينية؛ والحرب الكونغولية (١٩٦٠-١٩٦٥) وحرب تشاد الأهلية (١٩٦٥-١٩٧٩) في إفريقيا. وخلال تلك الحروب، انقسمت دول إلى قسمين يتبع كل منهما إلى معسكر، وفقدت دول أخرى أجزاء من أراضيها أو مكوناتها السكانية أو الاثنين معًا.

ثبات في بيئة استراتيجية متغيرة

استمر حلف شمال الأطلسي منذ نشأته في أواخر أربعينات القرن الماضي في التمدد جغرافيًّا، وضمَّ المزيد من الدول الأعضاء، كما استمر في تطوير استراتيجياته العسكرية وشراكاته من خارج الدول الأعضاء ومن خارج الفضاء الأورو-أطلسي. يستمر كل ذلك رغم التغير العميق في البيئة الاستراتيجية، وفي توازنات القوة العالمية، وفي شكل النظام الدولي الذي نشأ فيه الحلف.

فالحرب الباردة، التي تشكَّل الحلف على وقعها ودفعت بأعضائه إلى التكتل لمجابهة تحدياتها الأمنية والاستراتيجية، انتهت وأصبحت من الماضي. وحلف وارسو، الذي وُلد في نفس البيئة الدولية لتحقيق التوازن مع شمال الأطلسي، تفكَّك مع بداية تسعينات القرن الماضي بسبب تغير الأوضاع السياسية والاقتصادية لمكوناته وتوالي انسحاباتهم من عضويته. وتراجعت حدة سباق التسلح الذي بلغ أوجه مع إعلان الرئيس رونالد ريغان في العام ١٩٨٣ مبادرته للدفاع الاستراتيجي (SDI) التي فتحت الباب لما عُرف حينها بحرب النجوم، وحلَّت محل سباق التسلح اتفاقيات التهدئة مثل اتفاقية «ستارت» (START) التي وُقِّعت في العام ١٩٩١ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لخفض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية، وكانت قد سبقتها، في سياق مختلف، في العام ١٩٦٨، معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT). وتقلَّصت الحروب الأهلية والإقليمية بالوكالة عن الحلفين بعد انهيار الإطار الدولي الذي كان يغطيها أو يغذِّيها ويقدم لها الدعم العسكري والمالي والسياسي. وتفكك الاتحاد السوفيتي، عمود خيمة المعسكر الشرقي وقطب رحى حلف وارسو وأحد النموذجين اللذين انقسم حولهما سياسيًّا واقتصاديًّا وأيديولوجيًّا لعقود.

باختصار، لقد انهار النظام الدولي ثنائي القطب الذي أعطى حلف شمال الأطلسي معناه، فلعب على مدى عقود أدوارًا متقدمة في الدفاع عن أمن أعضائه والمحافظة على توازن استراتيجي دقيق مع الكتلة الشرقية. انهار ذلك النظام وتفردت الولايات المتحدة بقيادة العالم بصفتها القوة العظمى الوحيدة المتبقية من صراعات الماضي، لاسيما بعد فشل محاولات التكتل لتشكيل نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب. ولم تتمكن الصين، الصاعدة اقتصاديًّا وتكنولوجيًّا، والتي ما فتئت تتمدد خارج مجال نفوذها التقليدي بربط أكثر من سبعين بلدًا في قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا باقتصادها عبر طريق الحرير الجديدة، من ملء الفراغ الذي تركه انهيار الكتلة الشرقية. ولم تتمكن روسيا العائدة إلى الساحة الدولية كقوة عسكرية ضخمة متنامية التأثير، سواء بمفردها أم في إطار معاهدة الأمن الجماعي (CSTO)، التي تجمعها في حلف دفاعي مع خمس من الجمهوريات السوفيتية السابقة، من استئناف الدور الذي كان يلعبه في الماضي سلفها الاتحاد السوفيتي.

تحديات من الداخل

صحيح أن حلف شمال الأطلسي ثبت رغم كل المتغيرات التي عرضنا أمثلة منها، ولكنه تعرض خلال مسيرته الممتدة على أكثر من سبعين عامًا إلى تحديات داخلية وصلت في بعض الأحيان إلى التشكيك في جدواه وتفكير بعض أعضائه في الاستغناء عنه ببدائل أخرى.

كان الانسحاب الفرنسي من القيادة العسكرية الموحدة للحلف، في العام ١٩٦٦، أول وأكبر رجَّة يشهدها الناتو بنيةً وقيادةً منذ تأسيسه. وقد جاء انسحاب فرنسا وما تلاه من ترحيل لقوات الناتو وقواعده وتجهيزاته العسكرية من الأراضي الفرنسية نتيجة خلافات بين باريس وواشنطن على عدة مسائل ليست كلها متعلقة بشؤون الحلف. فحقبة الخمسينات والستينات شهدت نهاية الاستعمار في الكثير من دول العالم؛ وبينما كانت فرنسا إحدى أبرز القوى الاستعمارية، كانت الولايات المتحدة تدعم حق تقرير المصير، ليس انسجامًا مع مبادئ ويلسون وحسب، بل أيضًا خشية تعاطف الشعوب المستعمرة مع الاتحاد السوفيتي والتحاقها بالمعسكر الشيوعي بعد استقلالها. وكانت إفريقيا وآسيا بالتحديد، ساحتين تجلَّى فيهما الخلاف الفرنسي-الامريكي في أكثر من مناسبة. وقد تواصل انسحاب فرنسا من حلف الناتو لأكثر من أربعة عقود، ولم تستعد باريس موقعها في بنيته القيادية إلا في العام ٢٠٠٩.

قبل قرار انسحاب فرنسا من قيادة الناتو، كانت مجموعة من الدول الأوروبية قد بلورت فكرة ما سمي بـ»جماعة الدفاع الأوروبية». صحيح أن المصادقة على معاهدة إنشاء هذه القوة، التي عُرفت أيضا بـ»معاهدة باريس»، والتي كانت تضم دول البينيلوكس الثلاث إضافة إلى فرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية، لم تتم، ولكن فكرة إنشاء قوة أوروبية مشتركة ظلت تتردد في الأوساط الأوربية وتحظى بأهمية متزايدة كلما بدأ التشكيك في جدوى الناتو أو تصاعدت الخلافات على جانبي الأطلسي. وإذا كان تأسيس «الوكالة الأوروبية للدفاع» في العام ٢٠٠٤ لتنسيق الجهود الدفاعية لأعضاء الاتحاد الأوروبي، باستثناء الدنمارك، أمرًا طبيعيًّا في منظومة أوروبية مصالحها متشابكة ومؤسساتها مندمجة إلى حدٍّ بعيد، فإن التفكير المتكرر في بعث قوة أوروبية دفاعية مشتركة بديلاً من الناتو يعبِّر عن قلق أوروبي إزاء سياسة الاعتماد الكامل والمستمر على قوة الحلف. وقد لخصت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون درلاين، في خطابها إلى البرلمان الأوروبي، في سبتمبر/أيلول ٢٠٢١، عن حالة الاتحاد، هذا القلق بتأكيدها على ضرورة «تعزيز القدرات الدفاعية الأوروبية لمواجهة التحديات الأمنية والأزمات العالمية». جاء خطاب فون درلاين بعد الفوضى التي أحدثها انسحاب امريكا المنفرد من أفغانستان والذي فاجأ حلفاءها الأوروبيين في غياب تنسيق مسبق سواء في إطار الناتو أو غيره.

وقد تعززت حاجة الأوروبيين إلى قوة عسكرية مشتركة خاصة بهم بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والشكوك التي ألقتها سياسات ترامب الأوروبية حول مدى استمرار التزام الولايات المتحدة بشراكتها الأورو-أطلسية في إطار حلف شمال الأطلسي. فقد وصلت تلك السياسة، التي مارسها ترامب تحت شعار «امريكا أولاً»، إلى حدِّ تهديده بالانسحاب من الحلف بعد ضغوط متوالية على شركائه لزيادة إنفاقهم. وستبقى حاجة الأوروبيين إلى تعزيز دفاعهم المشترك من خارج الناتو قائمة ما بقيت شكوكهم في شريكهم الامريكي، في ظل تغير إداراته وسياساته وأولوياته. وهي شكوك أكدتها بعض الخيارات والسياسات والتحالفات الامريكية؛ حيث بدا أن الرابط الأنغلو-ساكسوني يغلب على الرابط الأورو-أطلسي، وأحيانًا يكون على حسابه.

تمدد مستمر في ظل مخاوف أمنية متبادلة

لم يؤثر تغير البيئة الاستراتيجية والدولية التي نشأ فيها حلف شمال الأطلسي على مسيرته التوسعية المطردة، ولم تُفقده الشكوك المتبادلة بين أطرافه جدواه أو شروط بقائه. وقد جددت الأزمة الأوكرانية النقاش حول الناتو وأعادته عنوانًا رئيسيًّا في العلاقات بين الشرق والغرب. فبين الزمن الذي تشكَّل فيه الحلف في أواخر أربعينات القرن الماضي، والزمن الذي تُعسكر فيه قواته على حدود روسيا في العام ٢٠٢٢، توسعت عضوية هذه المنظمة العسكرية وامتدت رقعة انتشارها الجغرافي والعملياتي بشكل دراماتيكي.

حين تشكَّلت النواة الأولى لحلف شمال الأطلسي كان الموقِّعون على وثيقة إنشائه اثنتي عشرة دولة فقط، هي: الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وهولندا والنرويج والدنمارك ولوكسمبورغ وأيسلندا. وعلى امتداد السنوات السبعين الماضية اتسعت عضويته تدريجيًّا لتصل في العام ٢٠٢٠ إلى ثلاثين دولة، سبع وعشرون منها أوروبية، والبقية هي الولايات المتحدة وكندا وأستراليا. وخلال هذه المسيرة التوسعية يمكن أن نقف على ثلاث محطات رئيسية:

- ١٩٩٠:

مثَّل انضمام ألمانيا لحلف شمال الأطلسي تحولاً مهمًّا في موازين القوى بين الشرق والغرب، وقد دفعت هذه الخطوة الاتحاد السوفيتي والدول التي كانت تدور في فلكه إلى تشكيل حلف وارسو. فألمانيا التي تقاسمها الغرب مع روسيا عقب هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، وعلى امتداد الحرب الباردة، مال شطرها الغربي إلى حلف الناتو في منتصف الخمسينات، ثم مالت كليًّا في ذات الاتجاه بعد توحدها في العام ١٩٩٠.

- ١٩٩٩:

مثَّل انضمام بولندا، التي كان مولد حلف وارسو على أرضها، تحولاً رمزيًّا مهمًّا بعد أن كان الحلف قد انحل فعليًّا قبل هذا التاريخ بثماني سنوات. وتعتبر بولندا، منذ انضمامها للناتو، قاعدة متقدمة للغرب في شرق أوروبا. وقد تجلت أهميتها، على سبيل المثال، في الدور الذي لعبته خلال أزمة اللاجئين التي فجَّرتها بيلاروسيا على حدود الاتحاد الأوروبي، في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١، وفي تسهيلها لعمليات التسليح التي يقوم بها حلف الناتو لأوكرانيا في أزمتها الأخيرة مع روسيا.

- ٢٠٠٤:

مثل انضمام دول البلطيق الثلاث (ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا)، على صغر حجمها، إضافة إلى أربع دول أخرى من أوروبا الشرقية، تحولاً استراتيجيًّا مهمًّا في موازين القوى. فقد وضعت هذه الخطوة حلف الناتو مباشرة على حدود روسيا الشرقية. وإذا قبل الحلف مطلبي انضمام أوكرانيا وجورجيا إليه، تكون الذراع العسكرية للغرب قد طوقت روسيا بالكامل من شرقها وجنوبها. من هنا نفهم خطورة انضمام هاتين الدولتين لحلف الناتو على أمن روسيا المباشر، ونفهم بالتالي، إصرار موسكو على ضمانات أمنية غربية تأخذ مخاوفها بعين الاعتبار.

خاتمة

أيًّا كانت خطط الناتو القادمة والحدود التي يمكن أن يقف عندها في المستقبل، فإن الأزمة الأوكرانية قد أعادته إلى الواجهة، وجدَّدت حاجة الغرب لاستمراره، ووحَّدت صفَّ الحلفاء على الضفتين، رغم التردد الذي يبديه بعض أعضائه، مثل ألمانيا التي باتت تربطها بروسيا مصالح كبيرة أبرزها استثماراتها الضخمة في خط غاز نوردستريم. الحقيقة التي كشفت عنها هذه العودة هي أن الناتو، بدل أن يفقد جدواه مع نهاية الحرب الباردة وتفكك منافسه، حلف وارسو، ازداد قوة وظلت الدول الغربية قادرة على تجديد شرعيته وتأكيد الحاجة المستمرة إليه. إلى جانب ذلك، لم يعد حلف الناتو، في مجال الأحلاف العسكرية الدولية، لاعبًا وحيدًا دون منافس وحسب، بل إن طبيعته قد تغيرت نسبيًّا من الدفاع إلى الهجوم، ومن الردع إلى التدخل. فمنذ نهاية الحرب الباردة، تدخل عسكريًّا في أكثر من ساحة وانخرط في أكثر من أزمة، مثل تدخله في حرب البوسنة (١٩٩٢-١٩٩٥)، وتدخله في حرب كوسوفا (١٩٩٩)، وتدخله في أفغانستان (٢٠٠١)، وتدخله في ليبيا (٢٠١١).

وبرغم هذا التوسع المستمر، وهذا التفرد على الساحة الدولية، تبقى روسيا هي العدو الأول للناتو، خاصة بعد عودتها لاعبًا قويًّا، ليس فقط في مجالها الجيوسياسي القريب، بل أيضًا في ميادين أبعد مثل سوريا وليبيا وبعض الساحات الإفريقية جنوب الصحراء. وقد أثبتت المناورات الروسية-البيلاروسية الأخيرة أن الخطر العسكري الروسي والقوة التدميرية لأسلحته الاستراتيجية الهجومية والنووية لا يزال يمثل رادعًا قويًّا للغرب ينبغي أن يأخذه بعين الاعتبار في أي ترتيبات تخص أمن أوروبا والعالم. وفي ظل هذه المعادلة، يبقى الاقتصاد هو خاصرة روسيا الرخوة، لذلك اختار الغرب أن يركز في خطابه الإعلامي والسياسي والدبلوماسي إزاء احتمالات الغزو الروسي لأوكرانيا على تسليط عقوبات اقتصادية بالغة الشدة وليس على الرد العسكري.

*عزالدين عبد المولى:مدير إدارة البحوث بمركز الجزيرة للدراسات.

د. السيد ولد أباه:

العسكر والتحول السياسي في العالم العربي

في مذكراته الصادرة مؤخراً بعنوان «الملحمة»، يقدم لنا عبد السلام جلود، الرجل الثاني في نظام العقيد القذافي، عرضاً مثيراً حول ظروف انقلاب سبتمبر ١٩٦٩، وحول تجربة العهد «الجماهيري» في سياقه المحلي والعربي.

ليس من المهم متابعة جلود في سرده للأحداث التي ليس فيها الجديد النوعي، وإنما أهمية المذكرات هي تقديمها شهادةً حيةً على تجربة هامة من تجارب وصول العسكر إلى الحكم عن طريق الانقلابات الثورية.

ما يزال موضوع نشأة وتطور الأنظمة العسكرية العربية مطروحاً للدراسة والنقاش، بعد مرور ما يزيد على سبعين عاماً على أول انقلاب عرفه العالَمُ العربي وهو انقلاب حسني الزعيم في سوريا في مارس ١٩٤٩، والذي تلاه انقلاب ثان في العام ذاته.

ولقد عرفت سوريا انقلاباتٍ عسكريةً متتاليةً، كان آخرها التمرد الذي قاده حافظ الأسد في سنة ١٩٧٠، كما شهد العراق انقلابين محوريين: في عام ١٩٥٨ مع عبد الكريم قاسم الذي قضى على النظام الملكي، وفي عام ١٩٦٣ مع التحالف الناصري البعثي الذي أفضى إلى تحكم حزب البعث في الحياة السياسية عقوداً طويلة.

ولا شك أن أهم هذه الانقلابات في المرجعية الأيديولوجية العربية هو «ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢» التي قادها جمال عبد الناصر، وتحولت من بعد إلى نموذج للحركات الانقلابية العسكرية العربية: في اليمن عام ١٩٦٢ وفي الجزائر عام ١٩٦٥ وفي ليبيا والسودان عام ١٩٦٩. لقد جرت الحركات الانقلابية العسكرية في العالم العربي في سياق ثلاثي السمات: - عسكرة الحياة السياسية العربية المتنامية الناتجة عن عاملين مترابطين هما: تحول مؤسسة الجيش إلى إطار لاستقطاب واستيعاب الطبقات الوسطى والدنيا التي كان دورها محدوداً في تركيبة

السلطة خلال العهود السابقة، واعتماد الأحزاب القومية واليسارية المقصية من دائرة الشرعية السياسية المنظورَ الانقلابيَّ ونمطَ التنظيم الميليشياتي أسلوباً للعمل النضالي والتنظيم الحركي.

– بروز مقاربة اجتماعية فكرية تنيط بالمؤسسة العسكرية دورَ التغيير الثوري البنيوي في مجتمعات هشة البناء الطبقي وضعيفة الوعي الوطني، ومن ثم فكرة تحالف الضابط والمثقف التي دافع عنها عدد من المثقفين العرب في تلك المرحلة (أنور عبد الملك، غالي شكري، إلياس فرح.. إلخ). – انبثاق الموضوع الفلسطيني في الأجندة الإقليمية العربية، وما واكبه من دور متصاعد للجيوش في الحروب العربية الإسرائيلية.

لقد عرفت منطقتا امريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء موجةً مماثلةً من الانقلابات العسكرية في الفترة ذاتها، وفي كثير من الأحيان كان التناغم قوياً بين الأنظمة العسكرية الثورية في البلاد العربية وفي الإقليمين المذكورين، إلا أن الفرق الأساس بين هذه التجارب الثلاث هو طغيان نمط حركات التمرد بدل المؤسسة العسكرية المنظمة في أمريكا الجنوبية وضلوع الأيادي الأوروبية (الفرنسية خصوصاً) في الانقلابات العسكرية الأفريقية.

ما جرى في محيطنا الإقليمي هو تحول الأنظمة العسكرية إلى الطابع الغالب على الجمهوريات العربية التي غدت تحكمها أنظمة تسلطية تقوم على ثنائية الجيش– الحزب الواحد المهيمن.

ومع أن بعض الباحثين في العلوم السياسية اعتبر أن الجمهوريات العربية مرت بتحول تدريجي من أنظمة عسكرية تقليدية إلى أنظمة تسلطية أحادية ليس للجيش أي دور حاسم في مسار صنع القرار فيها، فإن آليات التكيف الإجرائي التي اتبعتها أغلب الأنظمة العسكرية منذ نهاية الثمانينيات لم تغير نوعياً طبيعة هذه الأنظمة، وإن أدخلت في صلب آليات النسق السياسي مقاييسَ التعددية التنافسية الشكلية أو التجميلية.لقد مرت جل الدول العربية التي حكمتها أنظمة عسكرية بانتفاضات داخلية (بتدخل خارجي أحياناً) قوَّضت النموذجَ القائم، وفي غالب الأحيان انحازت المؤسسة العسكرية لمطلب التغيير وتخلت عن القيادات الحاكمة التي كانت في السابق تنتمي إليها.

لقد تحول الدور السياسي للجيش من القوة الثورية المهيمنة إلى السلطة الانتقالية الراعية لعملية التحول المؤسسي والدستوري، بما نلمسه اليوم في الساحة السودانية التي تعيش بحدة مصاعب التغيير والانتقال.

أما في البلدان التي انهارت فيها المؤسسة العسكرية، كما هو شأن العراق وليبيا واليمن، فإن عملية البناء السياسي تصطدم بحالة الفتنة الأهلية والتحلل المجتمعي، بما يدل على الحاجة الموضوعية للجيش في تأمين ديناميكية الانتقال السياسي.

> **تحول الدور السياسي للجيش من القوة الثورية الراعية لعملية التحول المؤسسي والدستوري**

قبل شهور، كنت أتحدث مع إحدى الزعامات السياسية الليبية الجديدة، وقد تطرق الحوار إلى مصاعب الحل السياسي التي من أخطرها غياب مؤسسة عسكرية مركزية قادرة على القضاء على الميليشيات السياسية المسلحة، وكان رأيها أن الأولوية الكبرى يجب أن تمنح لبناء جيش محترف غير مسيس قبل الشروع في البناء السياسي التوافقي، معتبرةً أن خطأ العقيد القذافي الأول هو أنه دمّر الجيش من خلال الثورة العسكرية التي أوصلته للحكم.

*أكاديمي موريتاني
*صحيفة «الاتحاد» الاماراتية

www.**marsaddaily**.com

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk